

المجلة التونسية لعلوم الاتصال

مجلة علمية سداسية - العدد 72 - جانفي / ديسمبر 2022

- تجليات التنميط الجندري ومرجعياته في البرامج التلفزيونية
تحليل مضمون في حصتي: فلك المنوع ودينانا في قناتي فرانس 24 وBBC
- صورة «الإرهابي والإرهابية» في الإعلام الدولي:
خطاب الجندر الإعلامي: الأبعاد والدلالات
- العلاقات المغربية - الجزائرية والصراع الرمزي في الإعلام المحلي
- في مناهج تعليم اللغة العربية المطبقة على الإعلام وتعليمها:
من الكفاية اللسانية إلى الكفاية التواصلية

المجلة التونسية لعلوم الاتصال

مجلة علمية محكمة سداسية • العدد 72 • جانفي / ديسمبر 2022
معهد الصحافة وعلوم الإخبار



مؤسسها
منصف الشنوفي

المديرة
حميدة البور

رئيس التحرير
محمد حمدان

هيئة التحرير

العربي شويخة عبد الكريم حيزاوي
سامي المالكي سفيان عمار
معز بن مسعود سلوى الشرفي
فاتن بن لاغة

الاشتراكات : (الاشتراك يشمل عددين مع معلوم الإرسال)			ثمن النسخة
بقية البلدان	البلدان العربية الأخرى	تونس وبلدان المغرب العربي	15 ديناراً
25 دولاراً أمريكياً	20 دولاراً أمريكياً	30 ديناراً	

الطلبات والاشتراكات ومطالب المبادلات تكون بالعنوان التالي :

المجلة التونسية لعلوم الاتصال

معهد الصحافة وعلوم الأخبار، المركب الجامعي بمنوبة، 2010 منوبة، الجمهورية التونسية

الهاتف : 71 600 831 / 71 600 980 / 71 600 981 (00216)

الفاكس : 71 600 465 (00216)

البريد الإلكتروني : ipsi@ipsi.rnu.tn - موقع الواب : ipsi.rnu.tn

الأفكار الواردة في المجلة لا تلزم إلا أصحابها

تدقيق لغوي : د. كمال السحباني، معهد الصحافة وعلوم الأخبار

الإخراج الفني : محمد الدريسي، وحدة النشر بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار

الطباعة : المطبعة الرسمية

المجلة التونسية لعلوم الاتصال : تدمد 0330-08480

المجلة التونسية لعلوم الاتصال

جانفي / ديسمبر 2022

العدد 72

الفهرس

افتتاحية 7

د. حميدة البور

تجليات التنميط الجندري ومرجعياته في البرامج التلفزيونية
تحليل مضمون في حصتي: فلك الممنوع ودينانا في قناتي فرانس 24 وBBC 11
الأستاذة حمادي هجيرة

صورة «الإرهابي والإرهابية» في الإعلام الدولي:
خطاب الجندر الإعلامي: الأبعاد والدلالات 41
د. سمية بالرجب

العلاقات المغربية - الجزائرية
والصراع الرمزي في الإعلام المحلي 79
د. المعزبن مسعود

في مناهج تعليم اللغة العربية المطبقة على الإعلام وتعلمها:
من الكفاية اللسانية إلى الكفاية التواصلية 121
د. كمال السحباني

الأركان القارة

تقديم كتاب «أخلاقيات الإعلام في الزمن الرقمي» 131
تقديم «من أجل صحافة نافذة»، دليل تدريبي 139

الافتتاحية

د. حميدة البور

معهد الصحافة وعلوم الإخبار ، جامعة منوبة

يهمّ هذا العدد من المجلة التونسية للاتصال في الجزء الأوّل منه بموضوع الميديا والجنّدر ضمن رؤية ومقاربة متعددة الأبعاد تشمل الخطاب الإعلامي وتفكيكه لدراسة مظاهر الترويج للصور النمطية عن النساء والرجال ودعم الحواجز أمام تغيير الثقافة الأبوية السائدة. ولا تستثني هذه الرؤية ما يمكن ملاحظته من ممارسات يمكن تصنيفها ضمن المساعي لإرساء نوع من التوازن بين النساء والرجال في الإنتاج الإعلامي وعلى تكريس مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية العديد من القوانين المحلية وفي جل المواثيق الأخلاقية للمهنيين.

وتكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في دراسة ما قد يترتب من تأثير الصور النمطية في تحديد طبيعة الأدوار الاجتماعية التي توكل للنساء والرجال في المجتمع وذلك عبر تكرار بثها بأساليب مختلفة.

وتعتبر اللغة من العناصر المهمّة في تشكيل الخطاب الإعلامي من منظور جنّدري. بدأ بعدم تأنيث المصطلحات عندما يلزم وصولاً إلى استخدام الألفاظ والعبارات التي تحمل مؤشرات تمييزية واستعمال غير دقيق لمفهوم الجنّدر أو النوع الاجتماعي.

ولا تقلّ مكونات الخطاب الإعلامي الأخرى قيمة في إبراز الفوارق بين النساء والرجال على أساس النوع الاجتماعي وهو مفهوم يخضع إلى حدّ الآن إلى مقاربات متعدّدة في عرض معانيه.

وتتطرق الباحثة هجيرة حمادي إلى المفهوم في بداية مقالها تحت عنوان «تجليات التّمييز الجندي ومرجعياته في البرامج التلفزيونية: تحليل مضمون حصّتي «في فلك الممنوع» و«دنيانا» في قناتي فرانس 24 و ب ب س BBC» ،

ويهدف المقال إلى البحث في مظهرات التّمييز الجندي في البرامج التلفزيونية من خلال تحليل عينة الدراسة على مدى ستة أشهر باعتماد أداة تحليل المضمون الكمي والكيفي.

وتوصّلت الباحثة إلى استنتاج مفاده حصر الجندر في كلا البرنامجين في مواضيع محددة مثل الزواج والإرث والعنف مع تغييب مواضيع أخرى تعتبر تابوهات مثل الزواج المثلي على خلاف الطرح الجندي في المجتمعات الغربية.

ويهتمّ المقال الثاني في هذا العدد هو أيضا بتفكيك خطاب الإعلام الدولي حيث تقدّم الباحثة سميرة بن رجب دراسة تحت عنوان «صورة الإرهابي» و«الإرهابية» في الإعلام الدولي. خطاب الجندر الإعلامي: الأبعاد والدلالات». حيث بحثت الكاتبة في كيفة صناعة وسائل الإعلام لثنائية «الداعشي» و«الداعشية» لدى المتلقي «من خلال تسليط الأضواء على ما يتجلى من ملامح المذكر والمؤنث في عالم الإرهاب». واختارت الباحثة عينة تتكوّن من ثلاث قنوات إخبارية وهي روسيا اليوم وفرانس 24 والجزيرة. وانتهت إلى إبراز تناقضات وديناميكيات مختلفة بين المرأة التابعة والمستباحة والمرأة القائدة والمقاتلة ولو أنّ المعالجة تبقى في إطار القولية والتصوير النمطي. وفي آخر المقال تطرح الباحثة السؤال الآتي: إلى أي مدى يمكن للإعلام أن يساهم في بناء صورة هليودية عن التنظيمات الإرهابية.

وفي الجزء الثاني من هذا العدد نعرض مقالين تناولوا مواضيع أخرى. المقال الأوّل للباحث معزّ بن مسعود تحت عنوان «العلاقات العربية الجزائرية والصراع الرمزي في الإعلام المحلي» يتطرّق فيه إلى مظاهر الخطاب الساخر والتّحريضي والمسيء والذي يحمل مؤشرات الحثّ على الكراهية في مرحلة تأزّم العلاقات بين المغرب والجزائر.

واعتمد الباحث عينة من الإنتاج الصحفي باللغتين العربية والفرنسية نشر وبث في الإعلام المحلي العمومي والخاص في كلا البلدين إضافة إلى تحليل حسابات على الشبكات الاجتماعية الرقمية والمدونات للوقوف عند دلالات الصراع الرمزي.

وبيّنت الدراسة حجم الانزلاقات والانحرافات عن أخلاقيات العمل الصحفي والخطاب العقلاني في سياق هذا الصراع بين البلدين.

المقال الثاني في هذا الجزء من العدد يطرح إشكالية اللغة المستخدمة في الإعلام حيث اهتمّ الباحث كمال السحباني بمناهج تعليم اللغة العربية المطبقة على الإعلام وتعلمها من الكفاية اللسانية إلى الكفاية التواصلية. وانطلق الباحث من السؤال الرئيسي التالي: كيف يمكن اكتساب آليات اللغة الإعلامية مشافهة أو كتابة؟ وأي الكفايات أنجع لصقلها وتدعيم وظائفها؟ مع إبراز المقاربات النظرية الملائمة.

تجليات التنميط الجندري ومرجعياته في البرامج التلفزيونية تحليل مضمون في حصتي: فلك الممنوع ودينانا في قناتي فرانس 24 و BBC

الأستاذة حمادي هجيرة

جامعة سطيف 2

مقدمة

يشكل الإعلام كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية والتشكيل الاجتماعي أحد الآليات المستعملة في التنميط الجندري في العديد من المجتمعات، من خلال بناء وترسيخ صورة ذهنية نمطية، عن ادوار المرأة لدى الجمهور المتلقي، يتم فيها ترسيخ التمييز بين الذكر والانثى، على راي الكاتبة الفرنسية سيمون ديوفوار SIMONE DE BEAUVOIR فالأنثى تولد إنسانا ثم تصنع امرأة، فهي تعتقد ان المرأة لا تولد كذلك لانعدام قدر بيولوجي او نفسيا واقتصادي يقضي بتحديد شخصية المرء كأنثى في المجتمع⁽¹⁾.

فالملاحظ التوظيف المتزايد عمليا في القنوات التلفزيونية وبالأخص الفضائية العربية للجندر، كظاهرة ساهم في تجليها ظاهريا إشراك المرأة في النقاش الإعلامي، عملا بالحق في الاعتراف من منظور فلسفي، وبحثا عن تكريس التوازن والعدالة الجندرية اللذان تنادي بهما الأمم المتحدة من منظور قانوني وفقا لأهداف الألفية الثالثة للتنمية، والقاضي بمزيد من تمكين المرأة

(1) انظر كتاب سيمون ديوفوار، الجنس الاخر، ترجمة ندى حداد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،

الاردن، 2008

في المناصب القيادية السياسية والعسكرية، وتكريس العبور الجندري الزاحف الذي لا يمكن مقاومته بالنظر لتأثير العولمة، وبالتالي التسويق لفرضية انتهاء الأدوار القائمة علي نمطية ثقافية إقصائية، وتقسيم ثقافي واجتماعي تفرضه ثقافات وأعراف بالية تقع خارج التاريخ، ترسخ لتخلف هيكلي ينخر جسم الكثير من المجتمعات العربية الاسلامية.

مما سبق، تسعى هذه الورقة إبراز طبيعة وأشكال التوظيف الجندري من خلال محتوى حصتين في كل من قناة فرنس 24 وbbc، ومحاولين اظهار الاختلاف بينهما في التعاطي مع مفهوم الجندر منطلقين من مقارنة الاعتراف لاكسيل هنيث Excel Hennit، حيث يتم نفي الواقع وعدم الاعتراف بالمفهوم في واقع مجتمعاتنا، عبر تسييس وتسطيح الخطاب المصور، وعن لا وعي يتم إعادة انتاج التسلط الثقافي التي تحدث عنها بياربورديو pierre Bourdieu. عبر تمثلات يحملها على حد السواء، الخبير المتدخل في هذه القنوات او الجمهور المتدخل، حيث يتضح أن القيم الراسخة في المخيال الاجتماعي العربي مرتبطة بثقافة رمزية ومادية لا تنظر للمرأة إلا من الزواية البيولوجية، وفي مفارقة كجسد بالرغم من ولوجها عوالم كثيرة في حياة المجتمعات متجاوزة العراقيل والصعوبات والهيمنة الذكورية، لم تستسيغ الأدوار الجديدة لها في حقول شتى: سياسية، واجتماعية وثقافية.

وعليه تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف يتمظهر التنميط الجندري في البرامج التلفزيونية محل الدراسة وماهي مرجعياته؟ وذلك من خلال مناقشة التساؤلات التالية:.

1. ماهي تجليات التنميط الجندري في البرامج التلفزيونية محل الدراسة؟
2. هل الموضوعات المطروحة للنقاش تطرح مفهوم الجندر أم هي ذاتها حبيسة ذلك التمايز البيولوجي-الثقافي المهيمن في المجتمعات العربية بين الرجل والمرأة في المجتمع؟
3. ماهي الدلالات المصاحبة لمعالجة مواضع المرأة والرجل في تلك البرامج؟

4. هل البرامج التلفزيونية محل الدراسة هي إعادة إنتاج لمفهوم الهيمنة والتقسيم الثقافي-الاجتماعي لادوار للجنسين ام هو شكل من أشكال تمثل الواقع؟

اولا: حول مفهوم الجندر ومرجعيات تنميته

لا يخلو أي مجتمع مهما كانت درجة تقدمه الثقافي والفكري من محاولات التنميط لكل من ادوار المرأة والرجل، بمعنى انه نقاش يظل مهيمنا على الدوام، فقط يكون أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة عن تلك التي احتلت فيها المرأة مكانة مقبولة نسبيا بفعل تطور القوانين، وحضور قوى للمجتمع المدني، وأحزاب سياسة فاعلة، ونخب مثقفة تشتغل على الوعي المجتمعي، لتجسيد الغيرية والتكامل وتكريس الاختراق الفكري والممارساتي للجنسين، في برامج ومشاريع وسوسيولوجيا معيش يومي، بمعنى تجسد الفكرة - المبدأ - العيش معا وقبول الآخر وحرياته، وترك خبراته وقناعاته لفضائه الخاص - مع ايجاد توافق للعيش في فضاء عام للجميع دون قمع وتعنيف ودون إقصاء، وهو الامر الذي جعل من الدراسات الحديثة تفكر في جملة من المفاهيم: كالتنميط الجندري، ومفهوم الجندر ذاته.

1. مفهوم التنميط الجندري

هو الاتجاهات والسلوكيات المتوقعة التي يحددها ويعينها المجتمع لكل جنس، ويتضمن الحقوق والمسؤوليات المعتادة للجنسين في المجتمع، بناء على ذلك فهي ليست ثابتة عبر الزمن، ولا بين الثقافات والمجتمعات، لا بل هي ديناميكية ومتغيرة وقد تكون التنميطات ايجابية او سلبية ولكنها في اغلب الاحيان تكون سلبية لفئة وايجابية لآخري.⁽¹⁾

(1) تقرير الامم المتحدة حول الجندر والصحة في إقليم شرق المتوسط دعوة علمية، منشورات وزارة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، القاهرة، مصر، 2010، ص7

2. مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي⁽¹⁾

اتسم الحقل الدلالي والمفاهيمي للجندر بتجاذب التفسيرات والمرجعيات التي اكتسبها عبر الزمن نتيجة التصورات الفكرية المختلفة التي تناولته سواء منها النسوية أو الاكاديمية، فقد ظهر مصطلح «الجندر» في السبعينيات من القرن العشرين ككلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وتعني في الإطار اللغوي «جينس» (Genus)؛ أي: الجنس من حيث الذكورة والأنوثة.

وكانت آن أوكلي هي التي أدخلت المصطلح إلى علم الاجتماع؛ وتوضح أن كلمة «سكس» (Sex) أي الجنس تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى، بينما يشير النوع «الجندر» إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعياً بين الذكورة والأنوثة، التي تختلف سماتها باختلاف الشعوب والثقافات، ومن ثم فإن الفصل بين مفهومي الجنس والجندر يختلف من ثقافة إلى أخرى، أي أن الدور لا يرتبط بالبيولوجي، فثمة أدوار أنثوية يتم إسنادها إلى رجال، كالتزین، وإعداد الطعام، ورعاية أفراد الأسرة، وأدوار ذكورية تختص بها النساء كحمل السلاح.⁽²⁾

ليستقر المصطلح حديثاً في الأوساط الأكاديمية والحقوقية الحديثة في معنى العلاقات والفروقات بين الرجل والمرأة، والتي تعزى بالأساس إلى التباين في ثقافات ومعتقدات المجتمعات التي هي عرضة إلى للتغيير المستمر عبر الزمن، و تعني في دراستنا هذه الصورة التي ينظر لها المجتمع للنساء والرجال والأسلوب الذي يتوقعه في تفكير كلاهما، والذي تعمل وسائل الإعلام عادة على تشكيها في ذهن المتلقي الجمهور بمختلف فئاته واعماره باختلاف المجتمعات.

(1) توضح الدراسات أن هناك تصنيفاً للنشاط البشري يقسم أدوار النوع الاجتماعي بشكل مختلف من مجتمع إلى آخر، ومن مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر، وحتى من جيل إلى آخر وبتأثير من عوامل كثيرة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وذلك بحسب ثقافة المجتمع وقيمه. ويتشكل العمل بحسب، هذا التقسيم إلى عمل إنتاجي وآخر إنتاجي يتعدى في مفهومه وظيفته إنجاب الأطفال ليشمل جميع الأنشطة الخاصة بالمحافظة على الموارد البشرية، وتلك التي تعنى باحتياجات الأفراد الجسدية والوجدانية، وبالتالي فحسب مفهوم النوع الاجتماعي فإن الدور هنا يشمل الرجل والمرأة.

(2) عصمت محمد حوسو، الجندر الابعاد الثقافية والاجتماعية، دار الشروق عمان، الأردن، 2009،

3. التكونومسا الجندرية كبديل لتكسونوميا الجنس

ان الجندر هو تعبير عن المواصفات الحضارية، أو الاجتماعية لكل جنس من الجنسين في زمن ما ومكان ما وإن هذه المواصفات ليست نتاجا طبيعيا للصفات البيولوجية لأي منهما، وإنما هي نتاج الأدوار الاجتماعية والحضارية، يتم صوغها وهيكلتها من خلال عوامل تاريخية وحضارية واقتصادية وايدولوجية وثقافية ودينية، وعليه فمفهوم الجندر بشكل مبسط يعني أدوارا محددة اجتماعيا للرجل والمرأة، يمكن أن تختلف حتى داخل المجتمع الواحد، ومنه نستنتج ان النوع ليس الجنس وليس المرأة إنما المرأة والرجل معا، وتحديد العلاقة بينهما، بناء على الأدوار التي يتوقعها المجتمع منهما.

وهو يختلف عن مفهوم الجنوسة أيضا الذي أقرن بمفهوم (الجنس) بمحتواه الفسيولوجي الخاص بجنس الذكور والإناث، وبما تتحدد عليه من أدوار خاصة بالذكر أو الأنثى، وحسبما يتوقعه المجتمع منهما، ومن منطلق وجودهما بوصفهما أفرادا يتمتعون بمواصفات جنسية أولية أو ثانوية ثابتة وغير قابلة للتغيير، بمعنى أن يكون الدور الإنجابي مثلا دورا يتعلق بالمرأة فقط وهو ثابت، ويتحدد على خلفية الوظيفة الفسيولوجية للمرأة، وهذا الفهم طبعا يشكل سلسلة من الثقافة غير المتوازنة السائدة في المجتمع اتجاه دور المرأة والرجل، استنتاجا من هذا الفهم بعد ترجمة الجندر لمصطلح (الجنوسة)، فالجندر لصيق بالجنس، ويفسر بناءا عليه دور المرأة أو الرجل من المناظير التي أسلفنا.

ثانيا: الجندر كحمولة اجتماعية وانثروبولوجية: من الاجساد

الجنسية الى العبور الجندري

يتبدى جليا التوظيف السياسي والادولوجي لمفهوم الجندر من قبل الغرب منتصف القرن الماضي، من خلال إقحام النظام العالمي الجديد ووكالاته المتخصصة كاليونسكو او اليونيفم واليونيسيف نفسه في قضايا الشؤون الاجتماعية، عبر آليات التحديث، وبالأخص التشريعات الدولية والقوة الناعمة باعتبارها دعائمها الشرعية،

فبعدما كان التركيز على إلغاء اللامساواة بين الجنسين (gender discrimination-) ومكافحة الحتمية البيولوجية عبر تبني مصطلح (الجندر) كبديل عن كلمة الجنسين في النصوص الدولية في 1994، توسع لفظ الجندر gender اثر مؤتمر المرأة في بكين عام 1995، ليشمل اكثر من معنى في نفس الوقت، فتارة يشير الى المساواة بين الجنسين معا، وتارة أخرى الى المرأة فقط، وفي سياق اخر للتعبير عن الأدوار الاجتماعية المنوطة بالجنسين او النوع الاجتماعي، وتمت بالتبعية ترجمتها في الاصدار العربي للوثائق الاممية على انها الجنسين معا.⁽¹⁾

وصولاً الى تبني لجنة سيداو⁽²⁾ مفهوم يدعو الى تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لدور كل من الرجل والمرأة؛ بهدف القضاء على التحيزات والعادات العرفية، عبر التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الاجتماعي لكل منهما تأثراً بالقيم السائدة، تحت وطأة نظالات أجيال من الحركات النسوية وكتاباتهم كسيمون ديوفوار، زبتي فريدان، وان اوكلي، وكيت ميليت وبيار بورديو، المطالبة بتحرير المرأة وتمكينها من حقوقها والتخلص من التبعية والهيمنة الذكورية، الأمر الذي افقدها منطقية في السياق العربي في كثير من المواضيع.

لقد تجلّى واضحاً منذ بداية الالفية الثالثة تجديد المصفوفة القانونية والفلسفية والسياسية المتعلقة بمفهوم الجندر من العالمية الى العولمة، من خلال اليات دولية تسعى لتحقيق موائمة النص القانوني الدولي مع المحلي من جهة، واستعمال القوة الناعمة في ترسيخ هذه المفاهيم خاصة في العالم العربي والإسلامي، من خلال إنشاء الأمم المتحدة عام 2010 وكالة جديدة للأمم المتحدة للنساء، تدعى كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء، أو اختصاراً الأمم المتحدة للنساء، للتعامل حصرياً مع نشاطات تتعلق بالجندر، فيما تحدى الأمين العام للأمم المتحدة الحكومات للوصول الى هدف المساواة بين المرأة والرجل بحلول عام 2030، مؤكداً على ان المفتاح لذلك هو تغيير عقليات الرجال، من اجل ضمان حقوق المرأة في التعليم، والمساواة في القانون.

(1) احمد علي فاتن، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، ضمن كتاب المرأة وقضايا المجتمع
 (2) لجنة سيداو هي لجنة اممية مهنية معنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مكونة من 23 خبير في مجال حقوق المرأة من كافة انحاء العالم

وللاشارة، رغم تطور النقاش والتفكير حول المفهوم في العالم كونه صار واقعا، فانه أضحى في المجتمعات العربية موضوعا تتوجس منه الكثير من القوى الاجتماعية المحافظة، باعتباره مفهوما يحمل دلالات الغزو الثقافي والتدمير البنائي لتجانس المجتمعات، بل وتتوقع هذه القوى أنه على الأمد القريب سيبدل علاقاتنا الدينية والثقافية وسيضرب التجانس والتناغم المجتمعي في الصميم.

على العموم يبدو ان معالجة إشكالية الجندر في العالم العربي والإسلامي تعنى باجتياز آخر الحواجز على طريق تحقيق العدالة بين الرجال والنساء، عبر تغيير المواقف والممارسات في كافة المجتمعات، وبالأخص فيما يتعلق بإزالة التمييز بين الجنسين المرهون بتغيير الدهنيات والمثملات في المجتمع، انطلاقا من ان الفروق بين الجنسين هي نتاج لعوامل دينية وثقافية وعرفية وطبقية، وسياسية واجتماعية من صنع البشر عبر تاريخهم الطويل، وهي فروق يمكن تجاوزها في إطار المساواة بين الرجل والمرأة ويمكن ان تتغير مع مرور الزمن، في حين لا يمكن فعل ذلك في الفروق الفيزيولوجية بين الرجل والمرأة التي اصطلح عليها عملية العبور الجندري التي تقف حاجزا استفهاميا أمام مساواة مطلقة.

ثالثا: اتجاهات التنظير ومسألة التنميط الجندري: الاختلاف والتمائل

1. مقارنة ايضن غوفمان: السلوكات، التفاعلات والجندر

يرى ايضن غوفمان رائد مدرسة التفاعلات الرمزية ان مصدر السلوكات المتوقعة وما يرتبط بهامن قيم في المجتمع هي الادوار الاجتماعية التي يمثلها كل فرد في مسرح الحياة، وكذا في الكواليس، بفضل التفاعلات الاجتماعية وشبكة العلاقات اليومية التي تجمعهم، التي تتأسس عن طريقها ثقافة الجندر، وتملك هذه المنظومة معايير واليات للتنظيم⁽¹⁾.

(1) انظر ميشال دي سارتو، ابتكار الحياة اليومية وفنون الاداء العملي، ترجمة محمد شوقي الزين، منشورات دار الاختلاف، الجزائر، 2011.

اذن هناك تلازم بين الثقافة والادوار الاجتماعية او الجندر في المجتمع، فمن خلالها يؤسس ويضمن المهيمنون هيمنتهم، وبالتالي وجب العودة للثقافة المسيطرة في أي مجتمع باعتبارها حلبة للصراع بين المجموعات الاجتماعية من اجل ازالة الفوارق او ادامتها، وذلك لمعرفة منطوق الممارسات الثقافية كظاهرة التنميط الجندري مثلا،

« فالتبقة المسيطرة لها من الاليات، ما يجعل المسيطر عليهم يقبلون بهذه السيطرة القائمة على اللاتكافؤ، بل ويساهمون فيها واهمها الاعلام والمدرسة والدين وكل مصادر السلطة الرمزية في المجتمع.

فالمجتمع هو الذي يصنع من الإنسان، ذكرا كان أم أنثى، ما يتفق مع مفاهيمه وتوقعاته، وطبقا لمعايير ومصالح الفئة صاحبة السلطة والسيادة⁽¹⁾ فجنس الإنسان يكتسب اكتسابا⁽²⁾ والطبيعة البشرية مرنة مطواعة تخضع لما يشكله⁽³⁾.

2. مقارنة بيار بورديو: إعادة إنتاج أليات الهيمنة معوق لولوج مفهوم الجندر.

يعد الباحث الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu من ابرز الباحثين الذين انتبهوا الى التنميط الثقافي كاسلوب لاعادة السلطة والهيمنة على المجتمع والذي اسماه الهايتوس ، «فهو ليس مبدا فعل فحسب، بل انه يصنع أنظمة ترتيب وادراك مطابقة للنظام الاجتماعي، والتي ليست إلا استبطانا له، إنه في مبدأ البنات العميقة أو الإدراكية المهيمنة في حقل ما معطى، ومؤثر فالهايتوس يسوغ لنا ملامح الحياة الاجتماعية، بحيث يجعلها شرعية وتصبح طبيعية، ومسلمات بناها المجتمع فعلا»⁽⁴⁾.

(1) هالة كمال، «النوع: الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف»، ترجمة محمد قدر عمارة، اصدار المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 2005، ص 22.

(2) Kate Millet, "Sexual Politics", Avon Books: N.Y., 1971, p.54.

(3) عصمت محمد حوسو، الجندر الإبعاد الثقافية والاجتماعية، دار الشروق عمان الأردن 2009، ص 188

(4) بوعلام مطر، أبجديات التسلط الثقافي عند بيار بورديو، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 17، سبتمبر 2016

يحاكي مفهوم الهايتوس habitus⁽¹⁾ اليات إعادة إنتاج الفروق بين الجنسين في المجتمعات العربية، وفق عوامل دينية وثقافية وعرفية وطبقية، وسياسية واجتماعية، عادة ما تكون لصالح الرجل وترجع الباحثة المصرية يسرى مصطفى من المركز المصري الحقوقي الأسباب إلى ضعف بنية منظمات المرأة ذات الطبيعة الدفاعية التي تركز أنشطتها على التنشئة ورفع الوعي، ولا تتطرق إلى الجوانب الفكرية، وغياب تفاعل المثقفين مع بعض القضايا والمفاهيم الجديدة ومن بينها مفهوم النوع، في الوقت الذي يفرض الآخرون هذه المفاهيم باعتبارها منتجا غربيا أو إحدى إفرازات العولمة المرفوضة، وبما يترافق مع ضعف للإنتاج العلمي الأكاديمي، وضعف حركة الترجمة، وهيمنة الثقافة الأبوية.⁽²⁾

3. اكسيل هينيت ونظرية الاعتراف

يطرح الباحث الألماني اكسيل هينيت في نظرية الاعتراف لصالح رد الاعتبار للثقافات والهويات المحترقة كالمراة التي تعاني اللامرئية الاجتماعية والتأويل المنمط stéréotypique أثناء التفاعل اليومي ونكران التواصل والتقدير، وذلك بتعزيز الاختلافات الثقافية في المجتمع، فهناك علاقة وطيدة بين أضرار التفاعل الاجتماعي والتجارب الأخلاقية والنفسية التي تعيشها الذوات في عملية التواصل الاجتماعي⁽³⁾

ومن أمثلة ذلك القهر الرمزي والاقتصادي الذي تعانيه المراة او الأنثى ممثلا في الإقصاء والظلم والسيطرة والازدراء والاحتقار، وغياب الاعتراف بها كذات مستقلة، والذي يخلف جروحا أخلاقية وهوية identitaire في ذاتها، ويشكل ما يسميه بول ريكور Paul Ricoeur قلقا وجوديا ناتج عن صراعها للاعتراف بحقوقها الرمزية والثقافية والاجتماعية في المجتمع.

(1) جملة الاستعدادات التي يكتسبها الفرد وتصبح من جزء من ثقافته وعادات المجتمع الذي يعيش فيه وتورث عبر الاجيال

(2) نبيل ابو الحاج، الأدوار الجندرية وأثرها في التنشئة الاجتماعية صحيفة الراي / <http://alrai.com/article/512502.htm> تاريخ التصفح 10 جوان 2021

(3) مريم ضربان، بين الحق في الاعتراف والحق في الإخلاف، دورية نداء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 10، 2020، ص 297

في هذا السياق أيضا، تدعو نانسي فرايزر Nancy fraizar اسوة بالاتجاه الماركسي الى ارساء العدالة التوزيعية للمداخيل في المجتمع، او تغيير البنيات الاقتصادية، عبر المناصفة التشاركية بين الرجل والمرأة في مجالها الاقتصادي والسياسي، بغية تمكين المرأة واقعيا من الموارد الاقتصادية، وتفعيل دورها في المجتمع تحقيقا للتنمية الشاملة عبر الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، حيث ينظر إلى وسائل الإعلام كشريك أساسي في هذا المسعى.

أما التيار الحديث في دراسات الجندر فهو اتجاه يرسخ ضمنا الندية والمساواة المطلقة بين الذكر والأنثى، الأمر الذي يُفضي بطبيعة الحال إلى إعادة النظر جذرياً في كافة التشريعات وتوزيع الموارد، وإسناد المهام والمشاريع دون الاعتداد بالجنس البيولوجي، كذلك يتسع وعاء الندية والمساواة المطلقة ليشمل كافة الأنواع الشاذة الأخرى، فالتشريعات لا صلة لها بالجنس البيولوجي، وكذلك توزيع الموارد من استحقاقات مالية وغيرها تُمنح للجميع دون وصم بفاحشة أو شذوذ، حتى وإن تهدد استمرار النوع الإنساني، فالمهم أن يحيا مفهوم "الجندر" وإن تعرض الإنسان للفناء.⁽¹⁾

رابعا: الجندر في الاعلام: آليات التنميط واشكاله

يتبنى الفرد منذ بداية نشأته الأفكار والصور التي تبثها وسائل الإعلام كمؤسسة للتشكيل الاجتماعي، بل ويشكل صورة عن العالم وما يحيط به عبرها، منها ما يتعلق بادوار المرأة والرجل، بحث تبدو للجمهور المتلقي حقيقة مجتمعية، فعاليا ما يصور الرجال كسيد في المجتمع ووصي على المرأة في الدراما التلفزيونية العربية مثلا، في حين يختصر دور المرأة في أعمال ربة المنزل والخدمة، «وهي نفس الصورة النمطية التي ترسخها وتنشرها المسلسلات والاعلانات في العالم ايضا عبر ترويجها لقيم اجتماعية سلبية عن المرأة وسلعنة جسدها على راي ميشال فوكو⁽²⁾، كحب التباهي والمظاهر والنظرة المادية الى الحياة والانانية وربط

(1) بدون مؤلف، قراءات: الجندر.. الأبعاد الاجتماعية والثقافية "وقفات نقدية، مركز باحثات لدراسات المرأة / r37630 /report /bahethat.com / https: // تاريخ التصفح 12 جوان 2021

(2) يمكن العودة الى كتاب ميشال فوكو: تاريخ الجنسانية، تر: محمد هشام، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2004، 1،

الزواج بالمصالح المادية والشخصية، وتقدير الانسان على اساس مايمكلكه من ثروة»⁽¹⁾.

ويعود السبب الأبرز لهذا التنميط إلى الثقافة العامة في أي مجتمع وأيديولوجيته بما في ذلك المجتمع المتحضر، اين نجد التنميط الجندي حول المرأة المسلمة مثلا في علاقتها بالاندماج في مجتمعات الهجرة، والتي قد يتأثر بها الصحفيون العاملون في مختلف وسائل الاعلام، نتيجة غموض والتباس مفاهيم الجندر من جهة، وتأثرهم بموروثهم الاجتماعي في تغطياتهم الإعلامية بكل اشكالها من جهة اخرى «وعليه يصبح بمقدور الصحفيين ان يفرضو على كل المجتمع المبادئ التي ينطلقون منها في رؤيتهم للعالم، عبر طرح ومناقشة إشكاليات الجندر، ووجهات نظرهم على الآخرين، أي الطبقة المسيطر عليها»⁽²⁾ والتي ترتقى الى ما يسميه بيار بوريو بالعنف الرمزي

وتعرف هذه الممارسة بتاثير المحتوى الاعلامي Process Model Of Framing الذي يمر عبر اربعة مراحل أو عمليات أو خطوات، هي بناء الإطار frame Building individual-Level Effects Of وتأثيرات الإطار على المستوى الفردي frame setting ووضع الإطار Framing والربط بين الأطر الفردية والأطر الإعلامية»⁽³⁾.

والتي من خلالها يتم رسم الصورة الذهنية حول موضوع او قضية حيث تستعمل في توجيه الجمهور المستهدف نحو تبني وجهة نظر صاحب الرسالة ومصالحه، بداية ببناء موضوع اهتمام جمهور الوسيلة الاعلامية، وتحديد زوايا المعالجة وفق الاتجاه الذي تريده، أي طبقا لأبعاد مرسومة مسبقا تتماهى مع السياسة التحريرية لملاكها وتوجهات أصحاب القرار، أو المؤثرين عليها، مما يرهن استقلالية الاعلام في التعاطي مع قضايا الجندر بكيفية موضوعية.

(1) ناهد رمزي، المرأة والاعلام في عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001، ص 174.

(2) بوعلام مطر، ابدجيات التسلط الثقافي عند بيار بوديو، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 17، سبتمبر 2016 ص 4.

(3) حسني محمد نصر، نظريات الاعلام، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2010، ص 11.

وهو ما استخلصه بيار بورديو Pierre Bourdieu حين أشار الى قوة تأثير وسائل الاعلام خاصة التلفزيون كمصدر للسلطة الرمزية في المجتمع⁽¹⁾، وانتقد دوره في تنميط المشاهد والقضايا والموضوعات بما فيها المتعلقة بالجندر في اطار ظاهرة التنميط الثقافي او الهايتوس التي تناولناها سابقا.

لوضع العالم العربي في السياق النظري السابق contextualization ينبغي لفت الانتباه الى حالة التفسخ التي تعرفها الفرد العربي، وضياح هويته الجندرية في ظل تماثل ادوار الجنسين، وهو ما ينعكس في وسائل الاعلام العربية وبالاخص التلفزيون، مسaire لعصر ما بعد الحداثة وتجديد الهندسة القانونية والفلسفية الجندرية المتعلقة بادوار الجنسين من العولمة إلى العالمية، التي تسعى لتحقيق العبور الجندري العابر للحدود، بايعاز من التسارع التكنولوجي واستحواذ النزعة الاستهلاكية، ويضرب الباحث الفرنسي بياربورديو مثال على ذلك بتحول الرجل في أوروبا وأمريكا الى استهلاك سلع كانت تعد سلع نسوية بامتياز كبعض انواع السراويل والقمصان، وكذلك كريات الشعر والبشرة، في الوقت الذي بدأت فيه المرأة باستهلاك سلع كانت تعد رجولية او ذكورية كبعض الأزياء والأحذية والحقائب⁽²⁾

ورغم مواكبة المجتمعات العربية قصرا او طوعا (التقليد الاعمى) لهذه التغيرات نتيجة العولمة الزاحفة والانفتاح على الاخر، والتي ادت الى التغيير الوظيفي لدور المرأة ومشاركتها لادوار الرجل، نتيجة تعارضها مع القيم الجندرية التي حملتها مابعد الحداثة مع الثقافات والعادات العربية، اضافة الى صعوبة الازواض الاقتصادية والاجتماعية، التي دفعت الرجل الى التخلي عن ادواره ككل حتى تلك النمطية منها، الامر الذي دفع المرأة لسوق العمل مثلا مجبرة، فبعدها كانت تعاني الاستبعاد الاجتماعي باتت مضطرة الى تبوء ادوار الرجل.

(1) Voir: PIERRE BEURDIEU que veut dire parler• librairie artheme fayard• 1982

Pierre Bourdieu ،L'opinion publique n'existe pas، Un texte paru en janvier 1973 dans Les Temps modernes

(2) محمد حسام الدين اسماعيل، الصورة والجسد- دراسة نقدية في الاعلام المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص 97

الامر الذي طرح اشكالية اعادة النظر في التمايز الهوياتي للجندر في تلك المجتمعات، خاصة في ظل هيمنة الفكر الذكوري، الذي يرسخ لدى ابناء المجتمع ككل تبعا لنوع الجنس قيم الامتثال والطاعة والابتعاد عن كل تمرد وتفرد، يسانده في ذلك مؤسسات التنشئة الاجتماعية بداية بالعائلة التي يتم تعزيزها بالتعليم وبالدين، قولبة معينة لادوار الجنسين، تبقي دور المرأة او مرتبة الانثى في مرتبة ادنى من مرتبة الذكر في السلم الاجتماعي، يستطيع من خلالها الذكر امتلاك راسمال اجتماعي رمزي احيانا يهيمن به على المرأة

لكن مايعاب على بعض تلك البرامج التلفزيونية ازدواجية الطرح في تناول موضوعات الجندر وغياب استراتيجية واضحة في هذا الشأن، فتارة تقدم المرأة في صورة تقليدية هدفها الاسمى الزواج وانجاب الاطفال، ومن ناجية اخرى تسوق بانها انسان مستقل قادر على اتخاذ القرار، هذه الصورة المتضاربة عن المرأة في وسائل الاعلام تعقد من وضعيتها في المجتمع، وتقوض جهود المنظمات الحقوقية للاعتراف للمرأة بحقوقها التي تستحقها كطرف اساسي ومساو للرجل في الحقوق والواجبات وبالتالي تمكينها من المشاركة الفعلية والفعالة في الحياة العامة. وهو مايستدعي، قراءة قضايا المرأة والرجل بشكل غير تقليدي في المجتمعات العربية، وبعيدا عن مصطلحات فترة السبعينات وشعارات الأمية (على رغم صحة بعضها في سياقها)، أي المطلوب رؤية متجددة من منظور النوع الاجتماعي.

الا ان فكرة مراجعة الادوار الرجل والمرأة وفق فلسفة الجندر لم تسلم من الانتقاد في الأوساط العربية والإسلامية الأكاديمية والدينية بالأخص، فبين من يرى في المفهوم مجرد خلاصة لمركزية العقل النسوي الغربي بل ووصف المفهوم بغربي الجنسية والملحم ولا يمت بصلة للعرب، مرور باتهامه باختلاق صراع وهمي بين الرجل والمرأة عبر ثنائية الضدية (المرأة والرجل او الاخر) رغم ادعاء التكامل، ومنهم من يثير مسالة عدم جواز المساواة المطلقة بين الجنسين التي تشير في عمقها الى تبني فكرة المثلية الجنسية والاعتراف بالجنس الثالث التي تتنافى مع الدين الاسلامي، وذلك من خلال اعلاء قيمة المتغير(الجندر) على

الثابت (الجنس)، والمجتمعي على البيولوجي، الى درجة فتح الابواب على مصر عيها للعبث بهذا الأخير، لإكساب المرأة الهوية التي ترغبها او ما يسمى العبور الجندري والشذوذ الجنسي متسائلين عن هوية الافراد يتربون بينهما.

الأجراءات المنهجية لتحليل المضمون للحصص التلفيزيونية

نوع الدراسة ومنهجيتها

طبقت الدراسة منهج تحليل المضمون الكيفي والكمي للبرامج بغية الكشف عن تجليات التنميط الجندري فيها والياته والتي يعرفها بيرسون كتقنية بحث للوصف الموضوعي المنظم والكمي لمضمون واضح للاتصالات هدفه التفسير، وهو منهج من اهم المناهج الوصفية الذي يستقل بأسلوبه وادواته، ويسعى عن طريق المقارنة الكمية المنهجية للمضمون الظاهر للمواد الاتصالية للحصول على الاستدلالات الكيفية.⁽¹⁾

مجتمع البحث وعينة الدراسة

لقد اخترنا عينة مكونة من 6 اعداد بمعدل حصة كل شهر، من برنامج في فلك الممنوع الذي يبث كل خميس في قناة فرانس 24، وبرنامج دينا الذي يبث في قناة bbc، لقد تم تحديد مدة 6 اشهر حيث تبث الحصة مرة في الاسبوع، سمحت لنا بالوقوف على تنوع المواضيع المثارة للنقاش، وقد تم اختيار العينة بطريقة قصدية روعي فيها التنوع في المواضيع المطروحة.

التحليل الكمي والكيفي للبرامج التلفيزيونية عينة الدراسة

في اطار تطبيق الاجراءات المنهجية للتعرف على مدى صدق التحليل وثباته قمنا بتصميم استمارة تحليل مضمون بعد تحديد وحدات التحليل، وعرضها على المحكمين من فئة الاساتذة الجامعيين متخصصين في الاعلام والاتصال وعلم الاجتماع، لنحصل على معامل الثبات مقدر ب0.85، علما ان متوسط الاتفاق

(1) بسمه فنور، مضمون الرسالة الاعلامية بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 3 العدد 11 ص 221-242

بين المرزوين 0.90، ثم قمنا في خطوة ثانية بتحليل كمي وكيفي ل12 حصة موزعة قصديا على 6 اشهر بمعدل حصة كل شهر لتتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 1 يوضح الموضوعات التي تمت مناقشتها في القناتين

دنيانا

فئة الموضوعات في فلك الممنوع المتداولة

• ثقافة التعنيف والعنف الجسدي والهوية	• ارث المسلمات هل حان وقت الاجتهاد
• المرأة في الحراك ضد الفساد	• اطفال خارج اطار الزواج ملائكة
• انت حبيسة ملابسك	• دون نسب
• المناهج المدرسية العربية تعزيز	• انا امراة اذا انا نسوية
• للتطرف ام الاعتدال	• الحجاب هل المرأة عورة لنغطيها
• هل فقد الحجاب جوهره الديني	• الزواج المختلط
• قضية لصون الحريات	• اطلبو العلم ولو في الجنس

يتبدى لنا من خلال التحليل الاولي للعناوين المختارة في كلا البرنامجين، بانها تنمط المرأة في قالب الكائن الضعيف والمظلوم مهضوم الحقوق الاجتماعية والمدنية والاقتصادية، والتي هي بحاجة الى من يسترجع حقوقها، كما تصور الرجل كمسئول عن وضع المرأة وضحية له، ان هذا الطرح في حد ذاته هو تميط للوضع الحقيقي للمرأة ومكانتها في المجتمع، حيث يصنفها في خانة من يستجدي العون للاعتراف وذلك بالتركيز على موضوعات الجسد كالحجاب الذي تكرر في 3 حصص من البرنامجين، وحتى موضوع ارث المرأة في الاسلام الذي يعد ثمرة نपाल النساء التونسيات عولج على انه مرهون بامثال الرجل للقوانين المحددة لهذا الحق.

ان حصر كلا البرنامجين للجندر في مواضع محددة كالزواج والحجاب والارث والجنس والعنف وتغييب مواضع معينة اخرى باعتبارها طابوهات كالشدوذ والزواج المثلي، توحي بان المفهوم يقتصر على هذه المواضيع.

هذا التناول ينطوي تنميط جندي مخالف للواقع الحقوقي والاجتماعي للمرأة، والابعاد الاكاديمية للمفهوم فالنقاش الجاري في الحصاص محل الدراسة ليس في الجندر بقدر ماهو نقاش في مشكلات المجتمع العربي الاسلامي، والتي هي ثقافية بالاساس، وذلك على خلاف الطرح الجندري في المجتمعات الغربية المشغل بتكريس حقوق الجنسين كتمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا في اطار الامن الاجتماعي والانساني بينما في العالم العربي مازال حيبس طرح جندي كلاسيكي تجاوزه الواقع الاجتماعي والثقافي للمرأة العربية والاسلامية بكثير من قبيل موضوع عمل المرأة وعلاقته بالحجاب وتواليها للمناصب القيادية، والجنس والتربية والتعليم،

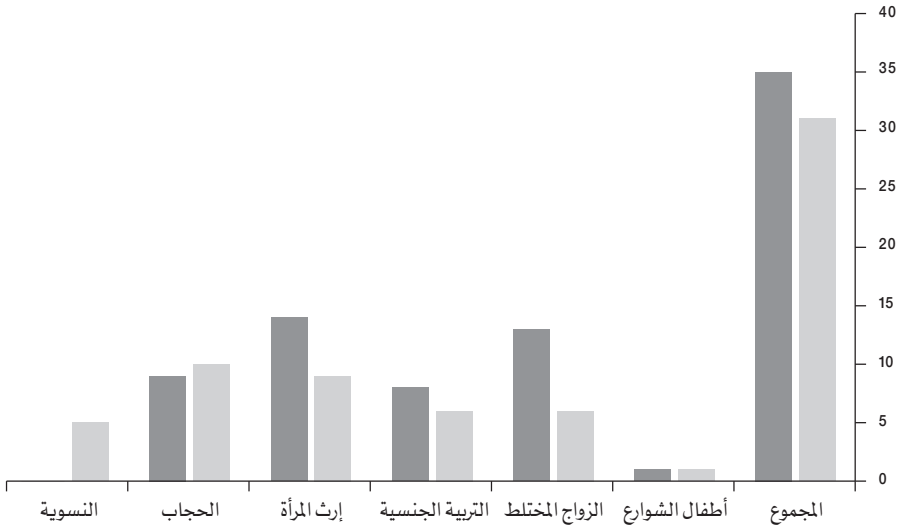
فيما تحيلنا القراءة الكيفية للإشكاليات او الموضوعات المطروحة في برنامج في فلك الممنوع الى استنتاج نوع من الجراة في طرح ومناقشة الموضوعات المطروحة، في محاولة لاحداث صدمة لدى الجمهور المتلقي ذو المرجعية العربية الاسلامية مثل موضوع الاطفال دون زواج والتربية الجنسية، في المقابل تحفظت قناة بي بي سي على تناول بعض تلك الموضوعات نظرا للدلالة التي تفرضها المعالجة وتكثيف المحتوى مع اهداف الخدمة العمومية البعيدة عن الاثارة والاقرب الى الموضوعية والمصدقية،

ويعزى اختلاف الطرح الجندري في القناتين ايضا الى اختلاف القائمين على ملكيتها، بالتالي اختلاف السياسة التحريرية لهما، فالمتعارف عليه عن القناة الفرنسية فرانس 24 هي قناة فرنسية تملكها الحكومة الفرنسية موجهة للعالم العربي، تضبط صحفيتها بقوانين الدولة الفرنسية العلمانية، في المقابل تعود ملكية قناة لابي بي سي الانجليزية الى اطراف متعددة هي الحكومة والجمهور والخواص، وتضبط صحفيتها وفق نموذج الخدمة العمومية

ولا يمكن اغفال ان غياب حرية التعبير في اغلب الدول العربية وندرة الاذاعات والتلفزيونات التي تعالج موضوعات الجندر، فتح الباب واسعا لجهات اجنبية لطرح هذه المواضيع عبر قنواتها التي تبث من عواصم غربية حاملة معها أجنداث واديولوجيات ليست بريئة دائما، فهي تدعي تحرير هذه

المجتمعات على غرار الشعار الذي تروج له حصة في فلك الممنوع («) محاولة للتفكير خارج السرب وتقبل الاختلاف على منبر مفتوح من باريس عاصمة الحريات».

وربما ينطوي غياب الجرأة في التعاطي مع موضوعات الجندر في السياق العربي الاسلامي بالذات الى تخوف الصحفيين من الاستهجان الاجتماعي والتنمر، فعلى سبيل المثال تعاني الناشطة الاجتماعية والسياسية بوراوي اميرة في الجزائر من كل اشكال التنمر في مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لما اعتبر جراحة في طرح طابوهات الجندر في المجتمع الجزائري كموضوع الحجاب والجنس، مع ان مواضيع كالتربية الجنسية تدرس في شكل معارف علمية عن الجهاز التناسلي للجنسين في المناهج الدراسية في كثير من الدول العربية ليتعرفو على بعضهم البعض واستعدادا للحياة الزوجية، مع ذلك يبقى موضوع الجنس والمثلية الجنسية بالخاص من الطابوهات في المجتمعات العربية الاسلامية، بحيث تذهب هذه الموضوعات للفضاء الخاص هروبا من استهجان المجتمع عوض ان يكون موضوعات سسيولوجية واعلامية طالما أنها قضايا موجودة اجتماعيا.



الشكل 1: يمثل تكرار ظهور الجنسين في الاستجوابات الميدانية في حصة «في فلك الممنوع»

الشكل رقم 2: يمثل تكرار ظهور الجنسين في الاستجابات الميدانية لحصة
في فلك الممنوع

بخصوص فئة حجم الحضور الجندري في الحصة محل الدراسة، فقد حظي الرجل بحضور متقارب مع المرأة في الاستجابات الميدانية التي اجرتها قناة فرانس 24، بينما كان حضور المرأة طاغيا في الضيوف، ربما يعزى ذلك الى تخوف الرجال من الحضور اعتقادا منهم ان الخطاب النسوي هو خطاب لمحاكمة الجنس الاخر ومحاكمته وتحميله معاناة المرأة.

اما برنامج دينانا الحواري الذي يقدم نفسه للمشاهد تحت شعار «برنامج يستضيف عددا من السيدات اسبوعيا لمناقشة قضايا المرأة» يبرر الخطاب النسوي الذي تنتهجه الحصة، حيث يغيب الطرف الاخر اي الرجل في الضيوف وحتى في الاستجابات الميدانية، وهي الممارسة التي توحى بمحاولة الانفراد بالخطاب النسوي لتصوير المزاه كمضطهدة ومعنفة في المجتمعات العربية، عوض اشراك الرجل حضور الرجل في النقاش ثنائي، ما يجعل تلك النقاشات مجردا محاکمات للجنس الآخر (الرجل).

جدول رقم 3: يمثل نوعية الاصول الاجتماعية والثقافية الضيوف في الحصتين

وظيفة كل ضيف الفاعلين	في فلك الممنوع	دينانا
ارث المسلمات	شيخ ازهر مقابل اكااديمية ومؤلفة كتاب من بيروت	باحثة سياسية الكويت، مديرة مركز جمعية النساء الديمقراطيات ناشطة ليبيا
اطفال خارج اطار الزواج	محامين من المغرب وموريطانيا ورئيسة جمعية ذات طابع ديني من الجزائر ومحامية من لبنان	رئيسة تحرير مجلة وناشطة سياسية، صحفية في جريدة اجنبية
الحجاب	ثقافة التعنيف والعنف الجسدي والهوية	فنانة تشكيلية نزع الحجاب، اعلامية من الكويت، صحفية تعيش في الخارج
المراة في الحراك ضد الفساد (جرائم الشرف)	الحجاب	

شاعرة واستاذتين جامعيتين	المناهج المدرسية العربية تعزيزا للتطرف ام الاعتدال	نسويات من اليمن وفلسطين ومصر ووتونس كلهن غير محجبات	النسوية
استاذة جامعية المغرب، استاذة جامعية في الجمعة الامريكية مختصة في التربية والتعليم اليمن	الحجاب والدين	كاتب صحفي مصري، ونشطة في المجتمع المدني بيروت ومحامية وحقوقية محجبة من تونس درست في فرنسا	الحجاب
قاضيتين واحدة محجبة من تونس والمغرب ومحامية من بيروت	قضاة لصون الحريات	لسيدات عشن زواج مختلط من بيروت ومن المغرب من طائفة مختلفة ايراني ومن ديانة مختلفة الشيلي	الزواج المختلط
		طبيبة مختصة في التثقيف الجنسي منشط اجتماعي وسياسي ودكتور مختص في الطب النسائي	اطلبو العلم ولو في الجنس

نسجل تنوع في الانتماءات الثقافية والاجتماعية والجنسيات للضيوف الحاضرين للنقاش في البرامج المدروسة الذين يمثلون كل الشرائح الاجتماعية من المحامي الى الطبيب الى الناشط السياسي والاجتماعي الى الحقوقي والاكاديمي مع الاشتراك في الملامح الشرقية، وهو في اعتقادنا ما يثري النقاشات. لكن ما يعاب على القائمين على البرنامج تغييب الشباب عن الحضور والذي مكن عزوه الى غياب الثقة في اراء واحكام ونظرة الشباب عن المواضيع المطروحة لعدم امتلاك الخبرة الكافية لمناقشة هكذا موضوعات لاعادة انتاج الهيمنة على فئة الشباب.

جدول رقم 4: يمثل الصفات التي اعطيت للجنسين في الحصة المدرسة

دينانا	في فلك الممنوع	فئة الصفات للجنسين
الآخر، الكافرة، المشركة، معنفة، محرومة من حقوقها، أقل من الرجل مغتصبة تزوج بالاكراه، مقصية من السياسات والموارد الاقتصادية، معرضة للتنمر، تدافع عن الحجاب لحماية نفسها، يتم تشكيلها وتصنيفها والتحكم بها، مجبرة على ارتداء الحجاب	المراة اقل من الرجل المراة مظلومة، عورة، غير عفيفة، ناقصة، مقهورة، معنفة نفسيا، مبعدة ومعزولة اجتماعيا، مظتهدة من الرجل، مهضومة الحقوق، الانثى وعاء لافراغ رغبات الرجل، جسد المراة اسير الصمت، زانية، ضحية الاسرة والشريعة والقانون، ضحية جنسانية الرجل، معنفة، متهاية مع العنف، ضحية العرف والتقاليد، المراة سلعة، فاسثة مسترجلة عاهرة كافرة، معادية للذكورة	الانثى
الكافر، المشرك، الآخر، مظهد ومعنف ممن يمتلكون السلطة	ذكر عنيف مهدد للمراة، قاهر للمراة، يفعل مايشاء، معيق امام تحقيق حقوق المرءة، مظلوم، ذكر جنساني متحرش، ولد الفراش، مغتصب، متصل من ادواره ومتهرب من القانون، عنيف خائن، ذو غرائز متعددة، متعدد العلاقات، عنده حصانة	الذكر

حضي مفهوم الجندر بتقارب توظيف الصفات لكن باختلاف الدالة، بحيث خضع لاعتبارات الايديولوجيات والمرجعيات الثقافية والدينية للمجتمعات العربية والاسلامية، والتي كانت طاغية على خطابات الضيوف حول قضايا جندرية، وهي تنم عن انها صراعات هيكلية ثقافية في المجتمعات العربية الاسلامية

جدول رقم 5: يمثل الادوار المعطاة للجنسين في البرامج محل الدراسة

فئة الادوار للجنسين	في فلك الممنوع	ديانا
الانثى	الام التي تلد وتربي، الزوجة تعاون وتشارك الاخت التي تحضن وتواسي، الابنة التي تدعم وتتفهم المرأة التي تعطي الحياة، المرأة العاملة المعيلة الرجل يقرر حقوق المرأة، زميلة وصديقة للرجل فتاة راشدة، المرأة نصف شاهد	المرأة المحببة، الام، الزوجة، ماکثة في البيت، مربية الاطفال، تحافظ على شرف الرجل، قاضية، ناشطة حقوقية نقيية
الذكر	الاخ لم يعد مسؤولاً عن نفقة اخته، الذكر يشرع القوانين، يمكنه الزواج من غير الديانو والمرأة لا رجل دين، مراهق، طفل	الرجل يضرب المرأة لتأديبها يزوج القاصرات يفرض على اخته وضع الحجاب

نلاحظ حصر دور المرأة في ادوار محددة في المجتمع (ام - بنت - اخت - زوجة - مربية) فقط في اوصاف اختزالية بديهية وشعبوية، الامر الذي يفسر بانه عدم استساغة المجتمعات العربية بعد لمفهوم الجندر، الذي يمكن ان تخرج فيه المرأة من ادوارها التقليدية، وعدم قبول الجندر وتجلياته في الشق الاجتماعي والثقافي لان الجندر يبقى في نطاق الحريات الفردية، والتقسيم الثقافي للعمل لتكون أستاذة طبيبة قاضية جنديّة ميكانيكية سائقة، رغم وجود تقدم نسبي، عندما عرضت تجارب عن تولي المرأة لمناصب القيادية كقاضية في ظل تقدم القوانين العضوية، لكن في المقابل سجلت العديد من الحصص اعتراض المجتمع عن دور المرأة في التشريع والقيادة من منطلق تحريم رجال الدين الشريعة لتولي امرأة ولاية امة، الأمر الذي يحول النقاش حول الجندر الى موضوع ثقافي اديولوجي ديني أكثر منه موضوعي يندرج ضمن الموضوعات النفسية.

جدول رقم 6: يمثل القيم المروجة في الحصص المدروسة

دينانا	في فلك الممنوع
الغيرية، الامية، التطرف، غياب الشفافية	الفقه ذكوري ولا ينصف المرأة، حرمان المرأة من حقها في الارث لخروجها من العائلة، تحرير جسد المرأة، الدين غير قابل للتعديل، ضرورة مواكبة الدين للعصر، اعباء الرجل اكثر من المرأة، المساواة التامة في الحقوق بين الجنسين، الصراع بين تبني قيم الحداثة القائمة على العقل في مقابل العرف والعادات والتقاليد، السكوت عن الحق عندما يتعلق الامر بالمرأة
سمو الاتفاقيات الدولية على القوانين الوطنية	سيادة الدولة مقابل قداسة الين، التعارض بين الشريعة وحقوق الانسان، الشريعة تقوم على توزيع الدوار وليس المساواة
فصل السلطات، حرية التعبير والنقد، حرية الصحافة	الشرعية تضيق مع حقق والمرأة وتتسع مع الرجل
تقبل الاخر	قداسة الاحكام الاجتماعية، المواطنة والانسانية،
حرية انشاء الجمعيات	الحجاب فضيلة دينية وبعث على الراحة النفسية ورمز للطهارة
العنف المادي واللفظي	العنف اللفظي، مجتمع ذكوري، السلطة الابوية
المساواة بين الجنسين	غياب حرية اختيار الشريك، العنف والتحرش الجنسي واللفظي،
الحجاب فضيلة دينية وبعث على الراحة النفسية	الحريات الشخصية والمدنية، العصبية والطائفية وعدم تقبل الاخر، الصراع بين العلمانية والاسلاموية، استعمال الدين بشكل اخلاقي لمنع وصول المعرفة للاولاد، الزواج ميثاق غليظ،، التربية الجنسية والمعرفة الجنسية والهوية الجنسية، العيب والحرام
الحريات الشخصية والمدنية	مقابل المعرفة، الجنس دون تربية، الرجل يسامح رحمة للعباد، مكانة رجال الدين وضعف مكانة المدرسة والتعليم، انعدام فصل الفضاء العام عن الخاص
العصبية والطائفية وعدم تقبل الاخر	
الصراع بين العلمانية والاسلاموية	

يبدو واضحا ان قناة فرانس 24 تمارس قيمها باستجلاء العلمانية والحداثة وكل القيم المرتبطة بها، في حين سعت البي بي سي لشرعنة خطاب وتحليل الضيوف واعمال المسؤولية الاجتماعية لدى الجمهور او الراي العام.

حضيت قيم الحداثة والادولوجيا والثقافة والدين بحصة الاسد من القيم، الامر الذي يعكس واقع ان موضوع القيم لازال حبيس المرجعيات الثقافية والادولوجية والدينية، علما ان القيم في المجتمعات الغربية هي اولويات وبالتالي فموضوع القيم الجندرية يبقى موضوعا للمتمثلات الفردية والجماعية، فها هو قيمة عند شخص وطائفة ودين وثقافة ليس هو كذلك عند نظيرتها مثلا قيمة خروج المرأة للعمل لدى رجال الدين والمتدينين مكانها البيت، عند الحداثيين يمكن للمرأة العمل ومساعدة عائلتها.

نتائج الدراسة

5. كلتا الحصتين تتناول اعادة انتاج الادوار الاجتماعية والهيمنة الذكورية وابرز اشكاليات التسلط الثقافي في المجتمعات المربية الاسلامية وتكرس للتنميطة الجندرية، من خلال تبني توصيفات للجندر كلاسيكية مستمدة من البيئة العربية الاسلامية باطروحات تجاوزها الزمن ولا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي الجنسين على الواقع مثلما دلت على ذلك وحدات وفئات التحليل، فالرجل مازال يوصف بصاحب السلطة وولي الامر في حين مازلت صورة المرأة الضعيفة المهظومة الحقوق، ويمكن تفسير ذلك بالسياسة التحريرية للبرنامجين اللذان ييثان من بلدين غربيين رأسماليين، يحاولان نشر قيمها ظاهريا لكنها في الحقيقة يصوران التخلف الهيكلي المهيمن في المجتمعات العربية.

.6

7. لا يمكن قراءة المعالجة الاعلامية للمواضيع المطروحة للنقاش حول الجندر دون النظر الى ثقافة الجمهور المشاهد ومرجعياته الفكرية والادولوجية، ومن جوهر السياسة التحريرية للقناتين، من ناحية اخرى والتنشئة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وبهذا فقط توصلت الدراسة الى تأكيد دور الاعلام في الحفاظ على البنى الاجتماعية، فالتتمثلات الثقافية في الحصص المرتبطة بالرجل مثلا تستند الى العادات

الاجتماعية حيث تصور الرجل مثلا (رب اسرة المرأة تابعة له) وبالتالي لا يمكن ان يتنازل عن مكانته الاجتماعية وهويته الجنسية بوصفه ذكرا

عناصر الحاتمة

اكتسح مفهوم الجندر المجتمعات العربية الإسلامية زاحفا على قيمها التقليدية، فارضا تغيرا في ادوار الجنسين، مدافعا عن حضور المرأة في الفضاء العمومي واماكن العمل والمراكز القيادية العسكرية والسياسية بقوة، السياسات الدولية للتنمية والتي تتخذ من القوانين والتشريعات والقوة الناعمة ادوات شرعية لها، ولهذا وجب ابراز مكانة المرأة فيها، وبناء صور ذهنية تخلو من أي دونية في وسائل الاعلام بانواعها.

وياتي النقاش الجندري في افضية الحوار المختلفة كوسائل الإعلام ليحاول ان يرسي لنقاش يؤسس الغيرية وقبول الآخر في العالم العربي الإسلامي، اين تسعى القنوات الاجنبية الناطقة بالعربية مثلا التي تبث من دول ديمقراطية استتبات مجموعة من القيم في مجتمعات عربية اسلامية، لازالت تعرف عسرا في التغلغل والتجذر، في ظل عدم استعداد الفرد فيها لفتح النقاش حول مثل هذه المواضيع، لعدة اسباب منها اعتبارها مواضيع نخبوية، ولغياب افضية عامة حرة، ولسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والامنية فيها (الفقر) والتي ازدادت تعقيدا بعد ماسمي بثورات الربيع العربي.

وان كان اعتراض المحافظين من رجال الدين والأوساط الثقافية التقليدية على مفهوم النوع الاجتماعي من منظور ديني شكلت تناقض على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والخطاب الرسمي في المجتمعات العربية الاسلامية، فانه بعد الاحداث السياسية التي عرفتها عديد تلك الدول في 2011 وتعمق ازمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبين مدى الحاجة اكثر الى تمكين المرأة كجزء من تحرير المجتمع ككل.

بيبلوغرافيا

- سارة جامبل: النسوية وما بعد النسوية، تر: أحمد الشامي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2002.
- سايمون ديورينغ: الدراسات الثقافية (مقدمة نقدية) تر: ممدوح يوسف عمران، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.
- جون سكوت: (النوع) مقولة مفيدة في التحليل التاريخي، ضمن كتاب النسوية والدراسات التاريخية، تر: عبير عباس، مؤسسة المرأة والذاكرة، مصر، 2015.
- أدريانا قبيعة، دالية هنري: قاموس الجندر، (عربي Gender Dictionary) إنجليزي، مركز دعم لبنان، لبنان، 2016.
- خلود السباعي: الجسد الأنثوي وهوية الجندر، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2011.
- أميمة أبو بكر، شيرين شكري: المرأة والجندر (إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين)، دار الفكر سوريا، 2002.
- عبد الرحمان العيسوي: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002.
- جيرار لكلك: الأثروبولوجيا والاستعمار، تر: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1990.
- جوديت بتلر: من مشكلة الجنوسة (النوع الاجتماعي): الحركة النسوية وتدمير/تلطix الهوية، ضمن كتاب النظرية النسوية، تر: عماد إبراهيم، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- فوزي بوخريص: المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية، من متغير الجنس إلى سؤال النوع، إفريقيا الشرق، المغرب، 2016.
- عبد الصمد الديالمي: سوسيولوجيا الجنسانية العربية، دار الطليعة، لبنان، ط2009.

- ميشال فوكو: تاريخ الجنسانية،، تر: محمد هشام، إفريقيا الشرق، المغرب، ج، ط، 2004.
- هارلميس وهولبورن: سوسيولوجيا الثقافة والهوية، تر: حاسم حميد محسن، دار كيوان، سوريا، ط1، 2010.
- ستيفي جاكسون: مقاربات حول الجندر والجنسانية، ضمن كتاب النسوية والجنسانية، تر: عايدة سيف الدولة، مؤسسة المرأة والذاكرة، مصر، ط، 1، 2016.
- ديفيد غلوفر، كورا كابلان: الجنوسة (الجندر)، تر: عدنان حسن، دار الحوار للنشر، سوريا، ط، 1، 2008.
- -عبد النور إدريس: النقد الجندري (تمثلات الجسد الأنثوي في الكتابة النسائية)، دار فضاءات للنشر والتوزيع، المغرب، 2013.
- سيمون ديبوفوار، الجنس الآخر، ترجمة ندى حداد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،، الاردن، 2008.
- عصمت محمد حوسو، الجندر الابعاد الثقافية والاجتماعية، دار الشروق عمان، الأردن، 2009.
- احمد علي فاتن، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة لمرأة، ضمن كتاب المرأة وقضايا المجتمع.
- ميشال دي سارتو، ابتكار الحياة اليومية وفنون الاداء العملي، ترجمة محمد شوقي الزين، منشورات دار الاختلاف، الجزائر، 2011.
- هالة كمال، «النوع: الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف»، ترجمة محمد قدر عمارة، اصدار المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 2005.
- عصمت محمد حوسو، الجندر الإبعاد الثقافية والاجتماعية، دار الشروق عمان الأردن 2009، ص 188.
- بوعلام مطر، أبجديات التسلط الثقافي عند بيار بورديو، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 17، سبتمبر 2016.

- مريم ضربان، بين الحق في الاعتراف والحق في الإخلاف، دورية نهاء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 10، 2020.
- ناهد رمزي، المرأة والاعلام في عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001، ص 174.
- بوعلام مطر، ابجديات التسلط الثقافي عند بيار بوديو، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي العدد 17، سبتمبر 2016
- حسني محمد نصر، نظريات الاعلام، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2010، ص 11.
- محمد حسام الدين اسماعيل، الصورة والجسد: دراسة نقدية في الإعلام المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008
- بسمة فنور، مضمون الرسالة الإعلامية بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 3، العدد 11.
- محمد عدنان بن جيلالي / محاضرات في تحليل السمعي البصري، موجهة لطلبة ماستر 1 سمعي بصري، جامعة وهران 1، ماي 2020.
- بدون مؤلف، قراءات: الجندر.. الأبعاد الاجتماعية والثقافية "وقفات نقدية، مركز باحثات لدراسات المرأة / <https://bahethat.com/report/r37630> تاريخ التصفح 12 جوان 2021.
- تقرير الامم المتحدة حول الجندر والصحة في إقليم شرق المتوسط دعوة علمية، منشورات وزارة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، القاهرة، مصر، 2010، ص 7.
- نبيل ابو الحاج، الأدوار الجندرية وأثرها في التنشئة الاجتماعية صحيفة الراي <http://alrai.com/article/512502.htm> تاريخ التصفح 10 جوان 2021.
- Kate Millet, "Sexual Politics", Avon Books: N.Y., 1971, p.54.
- PIERRE BEQRDIEU que veut dire parler· librerie artheme fayard· 1982

- PIERRE BOURDIEU ،L'opinion publique n'existe pas، Un texte paru en janvier 1973 dans Les Temps modernes
- Judith Butler. Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity Routledge، New York and London، Taylor & Francis e-Library, 2002.

صورة «الإرهابي والإرهابية» في الإعلام الدولي: خطاب الجندر الإعلامي: الأبعاد والدلالات

د. سميرة بالرجب

معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة

تزامن ظهور التنظيم الإرهابي «داعش»⁽¹⁾ سنة 2015 بشخصه المطموسة الملامح في مجملها والمجهولة إلا من تسميات معدودة ومحدودة لعدد من القيادات التي احتلت الواجهة الاعلامية - والتي لاقت انتشارا واضحا وصيتا مميزا في الإعلام - مع بروز ظاهرة فريدة ذات أبعاد اتصالية واجتماعية وثقافية عميقة، ألا وهي الظهور القادح لقراءة جندرية جديدة لثنائية الذكر والمؤنث في سياق ما تبثه وسائل الإعلام عن التطورات الميدانية في الحرب السورية أو الليبية مثلا أو عن هجرة جنسيات مختلفة من دول المغرب العربي وأوروبا ودول بحر البلقان إلى الشرق الأوسط استجابة لما روج له آنذاك إعلاميا بواجب الجهاد المقدس).

وخلافا للصورة الكلاسيكية للإرهابي اتصاليا وإعلاميا زمن ظهور تنظيم القاعدة فإنّ حضور صورتين متميزتين للإرهاب من حيث الهوية الجندرية (أي ثنائية الإرهابي والإرهابية) هو ما ميّز وبوضوح نقل أخبار تنظيم داعش الإرهابي عبر وسائل الإعلام المختلفة، إذ عكست المرآة الإعلامية لكل منهما صورة بارزة/ مسطحة وأخرى متوارية/ مضمنة لتبثّ كل منهما واقعا متفردا تؤسس له ثقافة التمييز سواء كان تمييزا إيجابيا أو سلبيا وتكرسه طرق التعاطي مع الصورة الظاهرة ذات الأبعاد الفيزيائية المادية.

(1) «داعش»: هو مختصر لتسمية الدولة الاسلامية في العراق والشام ظهر سنة 2015 ، ليحتل هذا الكيان الإرهابي الجديد مكان تنظيم القاعدة لدى الرأي العام العربي والعالمي.

ومادام للصّورتين «الظاهرة والباطنة» للمؤنث والمذكر في عالم الإرهاب علاقة بمفهوم التصور والتأويل فإن دور الإعلام في تقديم هذا الثنائي في فترة الأزمة السورية - وتحميها بعد ازدهار ظاهرة جهاد النكاح⁽¹⁾ فيما تبته وسائل الإعلام عن مستجدات الوضع في سوريا وفي العالم العربي - لا يقتصر على تقديم الأخبار بل يسعى إلى تحديد ملامح الظواهر الجديدة التي يغذيها المضمون الاعلامي المتكرر والمتواتر عنها.

لنتحوّل في خضم ما نستقبله من مادة إعلامية تبتث إلينا وقائع القتل والدمار في عالما العربي من الحديث عن الرجل الإرهابي أو الذكر الداعشي إلى الحديث عن المرأة الإرهابية أو الأنثى الداعشية أو ما ذهب بعض الكتاب والمفكرين إلى وصفه بتأنيث الإرهاب، ليصبح الخطاب الإعلامي ناقلا للصورة وانعكاسها في أبعادها المختلفة: السيميولوجية والفلسفية والسياسية والنفسية، إذ أن إحاطة الباحث بالظروف المنتجة للنص الإعلامي وقدرته على تحليل تفاصيل الخطاب الإعلامي القابلة للتأويل والقراءات المتعددة تحتم عليه ملاحظة البعد الجندي (أي المؤنث والمذكر) في تشكيل الخطاب الإعلامي لصورة الثنائي الداعشي وتبسيطه للأضواء على واقع الإرهاب في العالم العربي.

إشكالية البحث ومنهجيته وفرضياته

يسعى هذا البحث - من خلال قراءة مستفيضة للخطاب الإعلامي الناقل لأحداث الحرب في سوريا والوقائع الإرهابية المستجدة في دول العالم العربي إبان ظهور تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام داعش 2015 - إلى دراسة كيفية صناعة وسائل الإعلام لثنائية الداعشي والداعشية في ذهن المتلقي

(1) «جهاد النكاح»: المعروف أيضاً بـ«جهاد الإمام» أو «جهاد الفرج»، هو مصطلح يستخدم في بعض السياقات الإسلامية للإشارة إلى فتوى تعتبر نادرة ومثيرة للجدل في العالم الإسلامي. يُفسر هذا المصطلح عادة على أنه إذا كانت المشاركة في الجهاد العسكري غير ممكنة، فإن الفرد يمكنه أن يقدم خدمة للإسلام عن طريق الزواج مع المرأة المناسبة، خاصة في الظروف التي قد تعرض فيها الجماعة المسلمة للخطر. ويرى معظم العلماء أن مثل هذه الفتاوى تعتبر استثناءات نادرة جداً ولا تنطبق على الظروف العامة، وقد تثير جدلاً واسعاً حول تفسيرها وتطبيقها. يجب مراعاة السياق التاريخي والثقافي والديني عند التحدث عن هذا الموضوع، ويُشدد على أنه يجب الالتزام بالقوانين والأخلاقيات الإسلامية الشرعية في فهم وتطبيق الشريعة الإسلامية.

من خلال تسليط الأضواء على ما يتجلى من ملامح الذكر والمؤنث في عالم الإرهاب بين سطور النصوص الإخبارية وأساليب عرض الصورتين الماديتين على شاشات القنوات التلفزيونية وغيرها والمفرزتين لعدد من الصور الذهنية بحثاً عن مظاهر التآلف والاختلاف بينها ليس من باب التركيز على المنطق الجندري المعروف فحسب ولكن من باب محايدة التعامل الاتصالي مع الإرهاب من خلال صناعة تتوازي فيها صورة الذكر الإرهابي مع صورة الأنثى الإرهابية.

وما دامت المسألة مسألة تحليل وتدقيق فإن هذا البحث لا ينفصل في منهجيته عن أدوات التحليل الإخباري ونظرياته إذ من خلال اعتماد منهج وصفي تحليلي واستناداً إلى أدوات تحليل الخطاب في بعده الألسني والسميائي واستناساً بتطور نظرية التأطير الإعلامي يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن إشكاليته المبينة آنفاً مع البحث عن تأكيد أو تفنيد فرضيتين اثنتين:

إذ تناقش الأولى تقديم وسائل الإعلام الناقلة لأخبار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام صورة قوية للمقاتل الإرهابي الذكر مقارنة بصورة ضعيفة للأنثى الإرهابية في مراكز القيادة.

بينما نتساءل في الفرضية الثانية عن تقديم الإعلام في خطابه عن الأنثى في تنظيم داعش لملامح قوية للمرأة الموضوع المختزلة في جسدها دون التركيز على ملامحها الإيديولوجية والنفسية والعمق العقلاني لحضورها في مشهد الحرب وجبهات القتال.

عينة البحث

يعتمد هذا البحث منهجاً وصفيّاً تحليليّاً وذلك لدراسة عينة قصدية تمثل خطابات إعلامية (تغطيات إخبارية وتغطيات خاصة موضوعها الأساسي أخبار عناصر تنظيم داعش (رجالاً ونساءً) أثناء الحرب السورية) للقنوات التالية:

جدول عدد 1: تقديم القنوات الإخبارية الدولية (عيّة البحث)

القناة الإخبارية الدولية	تقديم القناة الإخبارية الدولية
قناة روسيا اليوم (بالعربية)	هي قناة إخبارية روسية ناطقة باللغة العربية تأسست في 4 ماي 2007 وتتبع القناة لمؤسسة "تي في - نوفوستي" المستقلة غير التجارية وتبث الأخبار السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية على مدار الـ 24 ساعة يوميا خلال سبعة أيام في الأسبوع، بالإضافة إلى الأفلام الوثائقية والجولات الصحافية والتحقيقات المصورة. تبث القناة.
قناة الجزيرة	هي قناة إخبارية قطرية تغطي الأحداث والقضايا في العالم العربي وخارجه. تقدم القناة تغطية مباشرة للأخبار والبرامج المتنوعة. تأسست القناة في غرة نوفمبر عام 1996 وهي قناة تلفزيونية تابعة لشبكة الجزيرة الإعلامية وقد بدأت بوصفها قناة فضائية للأنباء العربية والقضايا العربية ثم توسعت اهتمامات القائمين على القناة لتصبح شبكة إعلامية دولية.
قناة فرانس 24 (بالعربية)	هي قناة إخبارية تقدم الأخبار الدولية على مدار الساعة باللغة العربية تأسست في 2 افريل 2007 وتبث على يوتيوب وعلى موقعها الرسمي وتغطي القناة الأخبار السياسية، الاقتصادية، البيئية، إلخ، في البداية، كانت القناة تبث برامجها باللغة العربية لمدة 4 ساعات في اليوم. وفي 12 أكتوبر 2010، انتقلت القناة إلى البث المستمر على مدار 24 ساعة.

I. الجندر والخطاب الإعلامي: أية علاقة؟

قبل الخوض في تحديد الملامح الكبرى لما أسميناه «الخطاب الجندري للإعلام»، فإنه من الحريّ بنا أن نقدّم للمصطلح الأكثر التباسا في الإعلام العربي وفي الأوساط الثقافية العربية ألا وهو «الجندر» وذلك لما يطرحه من صعوبات في الاستيعاب والفهم في البيئة الثقافية الشعبية العربية التي ترى في «الجندر» مصطلحا مرادفا للمثلية الجنسية ومصدرا للريبة والشك بما تركته التفسيرات الخاطئة والملتبسة لمعناه في الأذهان.

«اشتقّ المعنى التاريخي لكلمة جندر الإنجليزية (Gender) من كلمة جينوس (Genus) اللاتينية أي (الجنس)، التي كانت تعني «نوع» أو «صنف». «فيشير النوع (Gender) إلى التقسيم الاجتماعي بين الذكر والأنثى، وليس

الحالة البيولوجية التي خُلِقَ عليها»⁽¹⁾، ويختلف الجندر عن الجنس، حيث يشير الجنس إلى الخصائص البيولوجية والفسولوجية التي تحدد الرجال والنساء.

وقد أصبح هذا المعنى متقادماً مع حلول القرن العشرين، ولم يُستخدم هذا المعنى لكلمة جندر إلا في سياق القواعد النحوية (جنس قواعدي).⁽²⁾ أمّا في أوائل سبعينيات القرن الماضي فقد اختلفت الأحوال وتبدلت السياقات، لا سيما بعد تبني النظرية النسوية لأعمال جون ماني⁽³⁾ John Money، وخصوصاً كتابه المدرسي الشهير «رجل وامرأة، فتى وفتاة». وتُعرّف الهوية الجندرية «Gender Identity» على أنّها المفهوم الشخصي الذي يحدده الفرد لنفسه كذكر أو كإناثي ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الدور الجندري «Gender Role»، والذي يُعرّف بأنه مجموعة المظاهر الشخصية الخارجية التي تعكس الهوية الجندرية⁽⁴⁾.

أمّا في عصرنا الراهن «فتسود مسألة «الجندر» مجال العلوم الاجتماعية، وذلك على الرغم من استخدام كلمتي جندر وجنس على سبيل التبادل في العديد من السياقات الأخرى⁽⁵⁾ واستُخدمت كلمة جندر في اللغات للمرة الأولى بغية وصف الكلمات الأنثوية والذكورية، وحافظ هذا المعنى على انتشاره حتى ستينيات القرن العشرين»⁽⁶⁾.

(1) نقوس المهدي، نظرية الجندر والهوية الجندرية، موقع أنطولوجيا، تاريخ النشر: 4 فيفري 2017، الرابط [/https://alantologia.com/page/14515](https://alantologia.com/page/14515) :

ج. 31 ع. 4: -561 Demography. «The Nature of Gender» (PDF). DOI:10.2307/2061790. JSTOR:2061790. PMID:7890091. مؤرشف (PDF)

(3) هو عالم نفس وباحث ومؤلف وأستاذ جامعي نيوزيلندي وأمريكي، ولد في 8 يوليو 1921 في Morrinsville في نيوزيلندا، وتوفي في 7 يوليو 2006 في توسون في الولايات المتحدة بسبب مرض باركنسون.

(4) أنا أصدّق العلم، ما هو الجندر وما هي الهوية الجندرية؟، تاريخ النشر: 16 جانفي 2018، الرابط: <https://shorturl.at/bcpX0>

(5) Haig, David (April 2004). «The Inexorable Rise of Gender and the Decline of Sex: Social Change in Academic Titles, 1945–2001» (PDF). Archives of Sexual Behavior. 96–87:2. ج. 33 ع.

(6) Mikkola, Mari (2017)، «Feminist Perspectives on Sex and Gender»، في Zalta, Edward N. (المحرر)، The Stanford Encyclopedia of Philosophy Metaphysics Research Lab, Stanford University، مؤرشف من الأصل في 07 2018-10-14، اطلع عليه بتاريخ 2020-04-14

وقد أصبح الباحثون يناقشون موضوع «الجندرة» ويستخدمون ما يعرف بـ«نظرية الجندر» و«المقاربة الجندريّة» في بحوثهم في علم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة وغيرها من العلوم، وقد اتجه الباحثون في التاريخ والحضارة والانسانيات بصفة عامّة إلى دراسة المسائل المختلفة ذات الصلة بـ«الجندر»، وكذلك فعل الباحثون في علوم الإعلام والاتصال، وقد بات الحديث عن المسألة الجندرية مطروحا بقوة في السنوات الأخيرة، وهو ما جعلنا نهتم بدراسة الجندر من خلال الخطاب الإعلاميّ الذي يؤسس لتفعيل عدد من ملكات الإدراك والانتقاء والفهم لدى المتلقّي.

وفي الحديث عن «الخطاب الإعلاميّ» استحضار واضح لوسائل الاتّصال الجماهيريّ التي دونها لا يمكن لهذا «الخطاب» أن يصل إلى الجمهور بما يتيح المجال للحديث عن تداخل واضح بين مفهومين اثنين لا يفتقران في مستوى «الخطاب» وهما «الإعلام والاتصال» وتعرّف الباحثة «فيرجين جويارد» Virginie Julliard الخطاب الإعلامي على أنّه كلّ عمليّة اتّصالية يكون موضوعها محلّ تداول أو تبادل بين طرفين، الأوّل مرسل والثاني متلقّي بحيث تجمع بينهما علاقة مبنية على «القصدية» التي تصبغ بدورها على العمليّة الاتّصالية ذاتها وهو ما يسمّيه الباحث «باتريك شارودو»⁽¹⁾ «Patrick Charaudeau» «بالعقد».⁽²⁾

ويذهب الباحث «ابراهيم الداقوي» -في هذا السياق- إلى تعريف الخطاب الإعلامي بـ «مجموعة المبادئ العامّة التي تتحكّم بالعمليّة الإعلامية وتؤلّف بمجموعها منهج التعامل والتواصل مع سلوك الفرد والجماعة في المحيط المحليّ

(1) Patrick Charaudeau de l'Université Paris XIII examine quelles sont les conditions de réalisation de ce discours, quelle place il occupe dans les pratiques sociales, quelles sont ses contraintes, quelles sont ses possibles stratégies de mise en scène. Seront donc envisagés ici, et successivement, les domaines d'activité qui structurent la société, le dispositif et les contraintes propres au discours médiatique d'information, enfin, les dérives auxquelles celui-ci se livre, engageant ainsi sa responsabilité. C'est alors que pourra être posée la question de l'éthique au regard de ce que sont les caractéristiques de ce type de discours.

(2) Virginie Julliard, *Sémiotique des contenus*, p7.

Voir aussi : « Tout acte de communication est un objet d'échange entre deux instances : l'une d'énonciation, l'autre de réception, dont le sens dépend de la relation d'intentionnalité qui s'instaure entre celles-ci. Pour décrire ce qui se joue dans l'acte de communication médiatique, Patrick Charaudeau utilise la métaphore du « contrat ».

والاقليمي والدولي طبقا لقواعد المهنة وأخلاقيات الإعلام بصدق وموضوعية وشفافية»⁽¹⁾.

ويرى باحثون آخرون أنّ الخطاب الإعلامي هو عبارة عن: «صناعة تجمع بين اللغة والمعلومة ومحتواها الثقافي والآليات التقنية لتبليغها عبر الزمان والمكان». إنّ الخطاب الإعلامي كما حدّده أحمد العاقد: «هو مجموع الأنشطة الإعلامية والتواصلية الجماهيرية: التقارير الإخبارية، الافتتاحيات، البرامج التلفزيونية، المواد الإذاعية وغيرها من الخطابات النوعية»⁽²⁾.

وقد بات الحديث عن الجندر أو تناول الإعلام للمقاربة الجندرية أمراً مألوفاً أو يكاد في خطاب الإعلام الدولي خاصة فيما تعلق بظواهر ذات أبعاد نفسية واجتماعية وسياسية كموضوع الهجرة غير النظامية أو الإرهاب، إذ تعدّ الظاهرة ضرباً من ضروب الممارسة الاجتماعية إذ يرى بأنّه و: «بغض النظر عن هذه الاختلافات فإنه يجب التسليم بأن الخطاب الإعلامي ممارسة اجتماعية متغيرة، ويتعرض دائماً للتغير والتطور، لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن نفهم أن الخطاب الإعلامي ليس شيئاً واحداً بل هناك عدد من الخطابات الإعلامية المتصارعة أو المتعاونة، كما أن هناك تداخلاً أو تعايشاً بين أكثر من خطاب»⁽³⁾.

وبالإشارة إلى تعدّد الخطاب الإعلامي وتنوّعه فإنّ هذه الخطابات المتداخلة تعكس «حقائق اجتماعية متباينة ومصالح متعارضة، ومع ذلك فقد تحدث استعارات في المفاهيم والأطروحات في إطار محاولة كل خطاب أن يواكب الواقع ويحظى بقدر أكبر من التأثير الاجتماعي»⁽⁴⁾.

ويعدّ الخطاب الإعلامي صناعة ثقافية⁽⁵⁾ باتمّ معنى الكلمة تتكاثف على إنتاجها وسائط متعدّدة يظهر ذلك في طبيعة الرسائل التي تندفق عبر هذا الخطاب

(1) أنظر: ابراهيم الدقوقي، الخطاب الإعلامي العربي في القرن الحادي والعشرين، 2019

(2) أحمد العاقد، تحليل الخطاب الصحفي من اللغة إلى السلطة، ط1، 2002، ص 110.

(3) محمد شومان، الخطاب الإعلامي: غموض المفهوم واختلاف أدوات التحليل، موقع الهدى للثقافة والإعلام، أنظر: <http://www.sironline.org/alabwab/alhoda-culture>

(4) محمد شومان، مصدر سابق.

(5) الصناعات الثقافية هي كلّ الأجهزة المادية والطاقات البشرية التي تجسّم الآثار الفنية والإبداعية والنتائج الثقافية في صورتها المحسوسة فتتسخها أو توزعها حسب مقاييس صناعية وتجارية ولغاية

وسرعتها وطرائق توزيعها وكيفيات تلقيها الأمر الذي جعل من الإعلام محورا أساسا في منظومة المجتمع وكما قال نبيل علي⁽¹⁾: «لقد ساد الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة والتكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة، وكما لقب «أرسطو» بالمعلم الأول حاز «ولت ديزني» لقب المعلم الأعظم بعد أن باتت الثقافة إعلامها وترفيها تصنيعا لا تنظيرا»⁽²⁾.

وهو ما يجعلنا في هذا البحث إلى التأكيد على مرتكزات الخطاب الاعلامي في علاقة بالمقاربة الجندرية، إذ تعرّف الدراسات والبحوث الجندر على أنه «مفهوم يتعلق بالأدوار الاجتماعية والتوقعات المرتبطة بالذكور والإناث. يعتبر الجندر بنية اجتماعية تعرف الأدوار ونظم الاعتقاد والمواقف والصور والقيم والتوقعات للرجل والمرأة»⁽³⁾.

II. الخطاب الجندري للإعلام حول الإرهاب: صورة الداعشي والداعشية

«يمثل الإعلام وسيلة اتصالية تمّ تناقل استخدامها عبر العصور، والإعلام بمفهومه الواسع هو عملية جمع المعلومات وتداولها ونشرها، واستخدام العلم الحديث في عملية الجمع والتصنيف والإخراج والتكنولوجيا المتقدمة في عملية الاتصال بالجمهور»⁽⁴⁾ «وقد أدركت الأنظمة السياسية أهمية الآلة الإعلامية في ترويج الأفكار والفناعات لدى الشعوب»⁽⁵⁾.

تنمية وتطوير الثقافة، وتستند هذه الصناعات على صناعات تحتية كبيرة صناعية واقتصادية. أنظر للمزيد من التفاصيل: الحبيب الإمام، صناعة الثقافة والاحتكار العالمي، مجلة العربي، العدد 434، جانفي 1995، ص 31 وما بعدها.

(1) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، رقم 265، 2001، ص 344.

(2) إيرير بشير، الصورة في الخطاب الإعلامي، الملتقى الدولي الخامس، السيمياء والنص الأدبي، ص 4

(3) أنظر: دوربال، ما هو الجندر، الرابط: <https://shorturl.at/vGQU2>

(4) سامي، أحمد، الشبنة الإعلامية والمصالحة الوطنية، موقع «إضاءات» مصر العربية، تاريخ النشر: 15 أفريل 2015، الرابط: <http://www.masralarabia.com>

(5) سامي، أحمد، الشبنة الإعلامية والمصالحة الوطنية، موقع «إضاءات»، نفس المصدر.

والخطاب في رأي كثير من الباحثين هو الأسلوب القصصي الذي يقدم في مضمونه استراتيجيات للإقناع والتوجيه نحو تبني غير واع أحيانا للأفكار المضمنة في الخطاب، إذ أنّ «ان الخطاب هو طريقة للقصص أو «الحكي»» وقد تكون المادة الحكائية واحدة لكن ما يتغير في الخطاب هو محاولات كتابتها ونظمها فلو أعطينا لمجموعة من الكتاب الروائيين مادة قابلة لأن تحكى وحدنا لهم سلفا شخصياتها وأحداثها المركزية وزمانها وفضاءها لوجدناهم يقدمون لنا خطابات تختلف باختلاف اتجاهاتهم ومواقفهم وإن كانت القصة التي يعالجون واحدة⁽¹⁾ وهذا بالفعل ما يحدث مع «المادة الإعلامية» التي تتنوع طريقة قصّها لتصبح جملة من «القصص الخبرية» عوض أن تكون «خبرا واحدا» إذ تختلف زوايا النظر إلى الخبر ذاته.

وبناء على هذا نصطلح على مفهوم الخطاب الإعلامي بأنه منتج لغوي إخباري منوع في إطار بنية اجتماعية ثقافية Structure socio-culturelle محدّدة، وهو شكل من أشكال التواصل الفعّالة في المجتمع، له قدرة كبيرة على التأثير في المتلقّي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رؤاه المستقبلية وبلورة رأيه، بحسب الوسائط التكنولوجية التي يستعملها والمرتكزات المعرفية التي يصدر عنها.

وهو نسق تفاعلي مركّب متشابك يجمع بين اللسانيّ والأيقونيّ، تتلاقى فيه العلامات اللغوية وغير اللغوية، يشترك في هذه الميزة مع خطابات أخرى ويختلف عنها في الوقت نفسه، وذلك مثل: الخطاب الإشهاريّ والسياسيّ والدّعائيّ وبخاصّة من حيث الشّحن الأيديولوجي، وكلّ ذلك يشغل عبر اللغة وعبر الصّورة في الآن نفسه بما يجعل الخطاب الإعلاميّ نسقا سيميائيّا دالا قابلا للقراءة والتأويل، عابرا للتخصّصات ومعارف عديدة، موظفا ومستثمرا إيّاها حسب ما تقتضي الأوضاع.⁽²⁾

(1) محمد ناصر الخوالدة، مفهوم الخطاب كوسيلة اتصالية، منتدى الشروق الإعلامي الأدبي، الدمام، أنظر الرابط: <http://www.shrooq2.com>

(2) أنظر: بشير إبرير، استشار علوم اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي، أعمال المؤتمر الثاني، تداخل الأنواع الأدبية، قسم اللغة العربية، اليرموك، إربد، الأردن، 2008، المجلد 1، ص 230 وما بعدها.

أمّا فيما تعلق (بالجندير والإعلام) فقد كان لقصص أهل داعش في الإعلام الدولي صولات وجولات إذ مثلت قصص الفرار من الأسر الداعشي وقصص التسفير إلى سوريا عبر الحدود التركية لداعشيات وداعشيين مادة إعلامية متميزة قد عكست كثيرا من الصور الإعلامية والمقاربات الجنديرية للقائمين بالاتصال لماهية تنظيم داعش وخبائاه.

ففي المقاربة الجنديرية، يتم تحليل صورة الرجل والمرأة بطرق تختلف عن التقارير التقليدية والنماذج الثقافية السائدة. ويرتكز هذا التحليل على فهم الديناميات الاجتماعية والثقافية التي تشكل صورة الرجل والمرأة في المجتمع.

و بالحديث عن «الخطاب الجندي» للإعلام الدولي فإننا نحوصل كل ما تقدّم في علاقة المحتوى الإعلامي بالمقاربة الجنديرية ونضع اللغة المنطوقة وغير المنطوقة والصورة وانعكاسها الذهني تحت مجهر الرصد والتحليل والاستنتاج، إذ يمثل الخطاب الجندي للإعلام مؤشرا مهما يفسر توجهات القائمين بالاتصال في القنوات التلفزية خاصّة وفي الوسائل الإعلامية عامّة في اختبار الصورة الذهنية لدى المتلقّي ومدى تأثيرها في المتابع للمحتوى الإعلامي المقدّم، وهو ما نسعى في هذا البحث إلى تسليط الأضواء عليه، فالخطاب الإعلامي حول الجندير قد يختلف من قناة إلى قناة وقد يمثل مفتاحا لدراسة الرسائل الاتصالية التي تقدّمها القنوات التلفزية الدولية سواء كانت عربية أو غربية، وليس في خطاب الإعلام الغربي عن الداعشي والداعشية ما يتطابق التوافق الكامل مع خطاب القنوات الدولية العربية عنهما، فأيّ انعكاس ذهني يمكن للصورة المادية للداعشي والداعشية في الإعلام الدولي (موضوع الدراسة) أن تحدّثه وكيف يتجلّى ذلك فيما تقدّمه القنوات الإخبارية الدولية (عيّنة البحث) من خطاب إعلامي.

1. الانعكاس الذهني للصورة المادية للداعشي والداعشية في الإعلام الدولي

يذهب الباحث «مخلوف حميدة» إلى الإقرار بخطورة «الصورة» وتشبيهها بالماكنة التي من شأنها أن تؤثر في جمهورها: «إنّ الصورة أداة خطيرة وماكنة هائلة لتحريك الجماعات عبر ما تبثّه وسائل الإعلام، وإذا كان بوسعنا اليوم

الحديث عن رأي عام عالمي فالفضل الأول في ذلك يعود للصورة وانتشارها المذهل.⁽¹⁾ وهو ما يستدل عليه الباحثون باستعراضهم للمثل الصيني القائل: «صورة خير من عشرة آلاف كلمة»⁽²⁾.

فالصورة عبر هذا التوجه لم تعد تلك المقاييس الجمالية للأشياء المصوّرة ولا الأبعاد الفنية لما يعرض منها، فالصورة أصبحت تشكّل في دراسات الباحثين في علوم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا منبعا للتأثير القوي بل محرّكا غريبا للاستمالات العاطفية ومصدرا من مصادر تأجيج الحروب والصراعات في العالم بل قد تكون الصورة في بعض الأحيان الورقة الرابحة في النزاعات لنتقل من الحديث من «حرب الموجات La guerre de La guerre des images»⁽³⁾ إلى الحديث عن «حرب الصور La guerre des images».

وتستمد المجتمعات الحديثة نفوذها من إنتاج معرفي مقنّن للصور التي تبثّها في كافة أرجاء الأرض لتكريس منطقتها وفرض قوتها وسطوتها سواء كانت سياسية عسكرية أو ثقافية⁽⁴⁾. وترتب عن هذه الصورة البصرية وجود متلقّ جماعيّ تقليديّ مزوّد بوصفات نفسية قياسية وحساسية منمطة، وردّ فعل متجانس إزاء الإشارات أو مراتبها، وهذا تكريس لمنطق «القطع» الذي تكلم عنه العديد من الباحثين، فأغلبية الناس أصبحت تستهلك المعلومات نفسها وترى الصور نفسها، بطريقة القصف المتواصل Bombardement par série تماما كالمدفع الرشاش وبشكل لا يترك مجالا للتفكير، وينتج عن هذا التجانس

(1) أنظر عزّ الدين نجيب، ندوة مجلّة فصول عن ثقافة الصورة، مجلّة فصول، عدد 62، سنة 2003، ص 107

(2) مخلوف حميدة، سلطة الصورة: بحث في إيديولوجيا الصورة وصورة الإيديولوجيا، دار سحر للنشر، 2004، ص 7.

(3) Guerre des ondes (Définition) : Voir : <http://www.rfi.fr/contenu/20100126-19391944-guerre-ondes> Septembre 1939. Après l'invasion de la Pologne par l'Allemagne, la France et la Grande-Bretagne ont déclaré la guerre au chancelier Hitler. Mais après une courte bataille, la Wehrmacht occupe Paris le 14 juin 1940.

Sur les ondes de la radio française le maréchal Pétain appelle le 17 juin à cesser le combat. Le lendemain le général de Gaulle utilise lui aussi la radio mais de Londres pour refuser la capitulation. Dès lors pendant 4 ans la radio sera un instrument de résistance pour ceux de la France Libre qui utiliseront la BBC et Radio Brazzaville tandis qu'à Vichy, le gouvernement pétainiste cherchera à renouer les liens avec l'empire en lançant «la Voix de la France» puis «la France fidèle» et enfin «la France musulmane». Cette guerre des ondes s'achèvera avec la victoire des forces alliées.

(4) مخلوف حميدة، سلطة الصورة، مصدر سابق، ص 7.

والعقلية الجماعية تحويل العالم إلى قرية شاملة كما ذهب إلى ذلك «مارشال ماكلوهان»⁽¹⁾ Mc Luhan.

ومع تنامي دور وفاعلية أدوات الإعلام المرئي، تصاعد استغلال التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم «داعش» الإرهابي لوسائل التكنولوجيا والدعاية الرقمية لتحقيق أهدافها ونشر أيديولوجيتها بما يعزز بسط نفوذها وتوسيع قاعدتها، حيث اعتمد تنظيم «داعش» منذ إعلان قيام «دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام» المزعومة في يونيو عام 2014، على ما أطلق عليه «الإعلام الجهادي»⁽²⁾.

فالإعلام الذي يروج له «داعش» يتجاوز في أهدافه وخصائصه الإعلام التقليدي أو الخبري، وتمتد وظائفه إلى شن حرب نفسية وفكرية ضد الدول المستهدفة، حيث يتم إطلاق منصات إعلامية يُركز محتواها، خاصة المرئي منه، على استعراض نشاطات، وتحركات، وعمليات التنظيم بكل ما تحتويه من رسائل أيديولوجية، وتوجيهات سلوكية، وصور دعائية براقية⁽³⁾.

يعود مصطلح الصورة الذهنية في أصله اللاتيني إلى كلمة «IMAGE» المتصلة بفعل (IMITARI)، «يحاكي أو يمثّل» وعلى الرغم من أنّ المعنى اللغوي للصورة الذهنية يدلّ على المحاكاة والتمثيل إلا أنّ المعنى اللغوي للصورة الذهنية يدلّ على المحاكاة والتمثيل إلا أنّ معناها الفيزيائي «الانعكاس»، ويعرّفها د. علي عجوة في كتابه «العلاقات العامة والصورة الذهنية» على أنّها: «الصورة الفعلية التي تتكوّن في أذهان الناس عن المنشآت والمؤسسات المختلفة، وقد تتكوّن هذه الصورة من التجربة المباشرة أو غير المباشرة وقد تكون عقلانية أو غير رشيدة وقد تعتمد على الأدلة والوثائق أو الإشاعات والأقوال غير الموثقة، لكنّها في النهاية تمثّل واقعا صادقا بالنسبة لمن يحملونها في رؤوسهم.

(1) Voir : Mc Luhan (M) : Galaxie Gutenberg.Paris, Mame,1967 .

(2) أمّنة فايد، «تأثير الصورة : كيف يستغل تنظيم داعش الإعلام المرئي؟»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر: 01-07-2021، الرابط : <https://acpss.ahram.org.eg/News/17190.aspx>

(3) أمّاني بياني، «الجهاد الإلكتروني وسيلة داعش للبقاء»، صحيفة مكة، 23 ديسمبر 2018، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/2Qt3Aa>

تعتمد «الصورة التلفزيونية (...). على منطق خلق الأحداث وإعادة تركيبها وتوليفها تبعاً لمنطق اليومي والعرضي، بغية الإمساك «المستحيل» بجوهرها. والحال أنّ صانعي الصورة التلفزيونية ضحايا أوفياء ومقتنعون مازوشيون بابتلاعها لرغبتهم في امتلاكها. إنّها ترمي بهم في خضمّ الحضور المطلق (البرامج المباشرة) وفي الحسيّة المبالغ فيها وفي آلية إنتاج الإثارة والعواطف والأهواء. لذا فإنّ الصورة التلفزيونية، مثلها مثل الصورة التركيبية لا ذاكرة لها»⁽¹⁾.

نحن نتعامل مع الصورة بادراكاتنا. إنّها أشبه بكيان خام يمرّ بالإحساس ويثيره. بيد أنّ الوعي بالصورة يحتاج دوماً إلى اللغة كي تأخذ معناها الايقوني (Iconique). وفي ذلك تقول الباحثة الفرنسية ماري جوزي موندزان: «الصورة لا توجد إلّا على هوى الحركات والكلمات التي تمنحها صفة، وتلك التي تبنيها كما تلك التي تمنع عنها أيّ ميزة أو تهدمها»⁽²⁾.

ومن غير أن نأخذ هذا التصوّر حرفياً لنطبّقه على الصورة عموماً فإنّنا نشير هنا إلى تلك العلاقة التي ينسجها التأويل الصوري البصري المرئي واللامرئي. فالصورة المرئية ليست دائماً مرئية. من ثمّ تتحدّث ماري جوزي موندزي عن «لامرئية الصورة l'Invisibilité»⁽³⁾.

فيما يتحدّث فيلسوف الصور عن حدود الصورة بالشكل التّالي: «بالرغم من أنّ الصورة كيان نموذجي في أرضية الرؤية، فإنّها تجد حدها فيه. ومع أنّها تمارس السيادة في مجال الإظهار Monstration فإنّها لا يمكنها أن تظهر كلّ شيء: فلا يمكنها أن تظهر إلّا ما هو قابل للإظهار، في حدود العيانية Visibilité»⁽⁴⁾.

يتّم عادة تقديم الصورة مع النصّ على أساس التكامل بينهما، والصورة لا تكون دائماً إخبارية، أي مجرد عنصر مكمل للخبر أو مساعد على فهمه، فهي تضيف في الغالب رأياً سلبياً أو إيجابياً للخبر عندما تكون حاملة لعناصر الإثارة،

(1) Mondzain M.J. (1995). l'Image Naturelle, Le Nouveau Commerce, Ibid, p.210.

(2) Mondzain M.J. (2022). Ibid p.40

(3) Mondzain M.J. (2022). Op. Cit, p. 40.

(4) Château, D. (2008). Sémiotique et esthétique de l'image, théorie de l'iconicité, le Harmattan, p.9.

فهي قادرة على تعزيز معنى النصّ أو شرحه أو التقليل من قيمته، بحيث تنشئ معنا إضافيًا، ومهما كان الأمر فإنّ الصّورة تحمل خطابا مبطنًا تسعى إلى تبليغه. هذا إلى جانب تعدّد معناها، فالصّورة شأنها شأن الخطاب اللفظي، متعدّد المعاني، فحينما تقع عين المتلقي على صورة فوتوغرافية تبدأ مخيلته في بناء قصّة أي معنى، والمعنى يختلف من فرد إلى آخر بحسب الموقف والتجربة والحالة النفسية⁽¹⁾.

تكوّن الصّورة إذن، بوصفها مجموعة علامات، لغة خاصّة، وهي تشكّل بهذا المفهوم عنصرا من عناصر عمليّة توصيل المعاني ونقل الوقائع والافكار والاحاسيس، وهي شأنها شأن اللغة اللفظية تحمل خطابا، بل إنّ الصّورة عابرة للغات اللفظية يقرؤها الاممي والمتعلّم، ولكن، وعلى عكس ما يشاع، لا يمكن للصّورة أن تكون لغة عالميّة، فمعناها يتغيّر حسب ثقافة القارئ ومعتقده وسنّه ومستواه التعليمي، وفنّه الاجتماعيّة⁽²⁾.

وقد يبدو الداعشي والداعشية ثنائيا متصلا في ظاهره لكنه منفصل في خباياه فلكل منهما صورة بارزة مسطحة ولكل منهما انعكاس متفرد لواقع تؤسس له ثقافة التمييز سواء أكان تمييزا إيجابيا أو سلبيا بالمعنى الجمعي للكلمة وتكرسه طرق التعاطي مع الصورة الظاهرة ذات الأبعاد الفيزيائية المادية، ومادام للصورتين الظاهرة والباطنة للمؤنث والمذكر في عالم الإرهاب علاقة بمفهوم التصور والتأويل فإن دور الإعلام في تقديم هذا الثنائي في فترة الأزمة السورية وتحديدًا بعد ازدهار ظاهرة جهاد النكاح فيما تبثه وسائل الإعلام عن مستجدات الوضع في سوريا وفي العالم العربي لا يقتصر على تقديم الأخبار بل يسعى إلى تحديد ملامح الظواهر الجديدة التي يغذيها المضمون الاعلامي المتكرر والمتواتر عنها.

(1) الشرفي، سلوى، تحليل الخطاب: الرّسائل السياسيّة في وسائل الإعلام، مصدر سابق، ص 82-83.

(2) نفس المصدر، ص 84.

أ. قراءة في صورة الإرهابي/الداعشي في الإعلام الدولي: الصورة المادية




والذهنية

نقدّم في هذا الجزء من البحث قراءة حول الملامح الكبرى للداعشي في الإعلام الدولي من خلال ما قدّمته القنوات الإخبارية الدولية من محتوى إعلامي وذلك بالارتكاز على الصور المادية الثابتة والمتحركة (مقاطع الفيديو) التي ظهر فيها مقاتلو داعش من الذكور، وستطرّق في جزء ثاني إلى قراءة حول صورة الداعشية من خلال الصور المادية وانعكاسها الذهني أيضا في الصفحات القادمة من البحث، وقد وقع اختيارنا على عدد من الصور المادية التي من شأنها أن تشكل تمثيلية ما للملامح الكبيرة للداعش نستعرضها من خلال النماذج المختارة التالية :

* نماذج من الصور المادية للداعشي في الإعلام الدولي وانعكاسها الذهني

جدول عدد (2): أمثلة من المضامين الإعلامية للقنوات الإخبارية الدولية حول رجال تنظيم داعش

تحليل الصورة / الصورة الذهنية المستخلصة	الصورة المادية للداعشي في الإعلام الدولي	ص. رقم
صورة المقاتل الشرس بثت قناة فرانس 24 نقلا عن قناة أوقريت عددا من مقاطع الفيديو التي تبرز الدواعش وهم يقومون برجم بعض المناطق السورية بقذائف متفجرة،		1

<p>صورة الرجل العنيف بثت قناة روسيا اليوم مشاهد مؤلمة لعملية تفجير راح ضحيتها عدد من المواطنين السوريين في تفجير خطط له مقاتلو داعش وقد تم بث هذه المشاهد نقلا هم قناة يوتيوب تابعة لما يعرف بالجيش السوري الحرّ.</p>		2
<p>صورة الرجل العنيف بثت قناة فرانس 24 مشاهد لمقاتل داعشي وهو يجزّ جندياً سوريا على الأرض بعد تعنيفه</p>		3
<p>صورة الرجل المنتصر بثت قناة الجزيرة نقلا عن قناة للدواعش على اليوتيوب صورا لهم وهم يحتفلون بانتصارهم على بعض كتائب الجيش السوري وهم يشهرون أسلحتهم ويحملون الراية السوداء.</p>		4
<p>صور الرجل الشهواني بثت قناة فرانس 24 ريبورتاج عن وصول عدد من النساء الى تنظيم داعش وتقديم بعضهن إلى المقاتلين ليتخذوا منهن زوجات لهم بعد معاينة هويتهم وأصولهن، ويبرز التقرير أنهم</p>		5

* الصّور الذهنية المستخلصة من الصّور الماديّة حول الرجل الداعشي:

تشير أغلب الخطابات الإعلامية للقنوات الإخبارية الثلاث (الجزيرة، فرانس 24، روسيا اليوم) إلى وجود عدد من الانعكاسات الذهنية التي يمكن استخلاصها من خلال الصور الماديّة الثابتة ومقاطع الفيديو التي تم بثها على شاشاتها حول الرجل / الذكر الداعشي ويمكن حوصلة هذه الصور الذهنية في التحليل التالي:

صورة الرجل العنيف: تظهر الصّور التي تم بثها خاصّة على شاشتي كل من قناة «فرانس 24» و«روسيا اليوم» عن توجه واضح للقناتين في إبراز الرجل الداعشي في صورة الرجل العنيف الذي يلجأ للعنف والقوّة في كل ممارساته سواء في ساحة المواجهة مع عناصر الجيش السوري أو في ممارساته داخل البيئة العائلية والجماعية الداعشية، إذ تبرز الصّور مدى قدرة هذا الرجل على الحاق الأذى بالغير وفرض السيطرة الكاملة على المحيط العائلي والجماعي باستعمال اللغة العنف.

صورة الرجل المنتصر: أمّا في خطاب قناة الجزيرة وفرانس 24 فقد ظهرت صورة الرجل المنتصر أو البطل جليّة في مختلف التغطيات الإعلامية، إذ تبرز الصّور قدرة هائلة لمقاتلي داعش من الرجال على حمل السلاح والقتال باستعمال مختلف أنواع الأسلحة وتدريب الدواعش من الرجال والنساء إضافة إلى صورهم التي تم بثها وهم يتسلقون مدرّعات أو سيارات في مشهد انتصار وتفاخر شاهرين الرشاشات في مشاهد بطولية واحتفالية.

صورة الرجل المعتدي/الظالم: وقد ركّزت روسيا اليوم في خطابها الإعلامي من خلال بثّ صور لمقاتلي داعش من الرجال على قدرتهم على تفجير أيّ مكان أو استهداف أيّ كان على التراب السوري مهما كانت نتائج هذا الفعل وخيمة، وقد ظهرت في بعض الصور التي بثت على القناة مشاهد مؤلمة لموت أعداد من السوريين الأبرياء نتيجة استهداف مسلّح لمقاتلي داعش لقريتهم.

صورة الضحية: لم يمنع الطابع العنيف ولا صورة المقاتل / المحارب التي تم التركيز عليها في خطاب القنوات الإخبارية الدولية من إبراز الرجل الداعشي

في صورة الضحية من خلال التركيز على صور بعض المقاتلين أثناء التضرع والدعاء أو من خلال التركيز على ملامح وجوههم في لقطات قريبة تبرز مدى تعاستهم وحزنهم في لحظات الكرّ والفرّ.

صورة الرجل الشهواني/المتعدّد الزيجات: تطرّق الخطاب الإعلاميّ الدولي أيضاً، خاصّة الخطاب الإعلاميّ لقناة فرانس 24 إلى جانب الشهوانية وتعدّد الزوجات لدى الرّجال من تنظيم داعش، إذ تظهر بعض الصّور لرجال يكافؤون بزوجة جديدة لقاء استبسالهم في القتال أو تقدّم لهم هدايا من السبايا بمناسبة الزّواج للمرّة الثانية أو الثالثة.

استنتاج

لا تبدو ملامح الرّجل الدّاعشيّ التي نسجتها الخطابات الإعلاميّة للقنوات الإخبارية الدوليّة مختلفة عن صورة الرّجل الإرهابي في تنظيمات إرهابية أخرى كتتنظيم بوكو حرام في نيجيريا، أو حركة طالبان الأفغانية، وذلك لاحتفاظ الرّجل الدّاعشيّ بمواصفات وخصائص تعودّ الإعلام الدوليّ على التركيز عليها لتقديم الرّجل / الذّكر المؤتمر بأوامر تنظيم إرهابي، إذ هو المقاتل الشرس والرّجل القويّ الذي لا يهاب الموت والمحارب العليم باستعمال أنواع متطورة من السلاح والقادر على تصنيع أنواع بدائية من القنابل والمتفجرات وهو الرجل العنيف الذي لا تأخذه رأفة ولا رحمة بالعدو.

كما أنّ للرّجل الإرهابيّ في مجمل ما توصلنا إليه من نتائج في تحليل الصّور المادّيّة للدّاعشيّ ملامح ذات بعد عقائديّ واجتماعيّ، فهو ربّ العائلة وهو المسؤول عن حماية النّساء والأطفال وهو الملتزم بالصلاة والعبادات وهو أيضاً الرجل الشبق والشهوانيّ الذي يكافأ بجارية أو زوجة جديدة تمّ استجلاها من طائفة في شمال العراق أو من دولة أوروبية كفرنسا أو من روسيا وأوكرانيا، وكلها صور تعودنا عليها في خطابات الاعلام الدوليّ في حقب سابقة خاصة في تناوله لصورة الرّجل المقاتل في تنظيم القاعدة الإرهابي.

ومن هنا يمكن أن نتبين صورة سلبية للغاية للرّجل الدّاعشيّ ما عدا صورته كمنتصر في المعارك وتصويره على أنّه محارب مغوار يحقق الانتصارات في الميادين

على جيش نظامي كالجيش السوري وهو من شأنه أن يطبع «صورة البطل» في ذهن المتلقي أمام كثافة الأخبار التي تروّج لها قناة الجزيرة مثلا في هذا السياق أو غيرها من القنوات التي تضع الداعشي في إطار إعلامي إيجابي نظرا لتوجهات معادية للنظام السوري كقناة فرانس 24 في تلك الفترة .

ب. قراءة في صورة الإرهابية /الداعشية في الإعلام الدولي : الصورة

المادية والذهنية

يحلينا هذا البحث إلى الحديث عن المرأة الإرهابية أو الأنثى الداعشية أو ما ذهب بعض الكتاب والمفكرين إلى وصفه «بتأنيث الإرهاب»، ليجسد الخطاب الإعلامي نقلا لصورة الإرهاب بالتركيز على فاعل جديد في المشهد يمكن دراسته من الناحية السيميولوجية والسياسية والنفسية، ألا وهو «المرأة الداعشية»، وتعدّ صورة الإرهابية أو الداعشية في الإعلام الدولي موضوعا حساسا ومعقدا، يعكس تفاعلات متعددة الأبعاد بين السياسة والثقافة والدين والإعلام وقد قام الإعلام بدور محوري في تشكيل الرأي العام وصناعة الصورة الذهنية حولها.

ومادامت المسألة مسألة صناعة إعلامية، فإنه لا يمكن تحليل تفاصيل الخطاب الإعلامي الجندري للإعلام الدولي دون التطرق إلى ظهور المرأة الداعشية والأدوار المنوطة بعهدتها داخل منظومة إرهابية تصدّر للمرّة الأولى وجهها أنثويا لممارساتها وتوجهاتها وأهدافها خلافا لتنظيمات إرهابية أخرى كتنظيم القاعدة مثلا، وعلى غرار ما قمنا به في الجزء السابق من هذا البحث، فإننا سنستعرض فيما يلي نماذج من الصور الممثلة لتركيز الإعلام الدولي على موضوع النساء الداعشيات سواء من خلال صور مادية ثابتة أو متحركة (مقاطع الفيديو) وسنحاول من خلال هذه الصور أن نأتي على أغلب الانعكاسات الذهنية التي يمكن أن ينقلها الخطاب الإعلامي عن الداعشية ويشكل بواسطتها ملامح المرأة الإرهابية في ذهن المتلقي.

* نماذج من الصور المادية للداعشية في الإعلام الدولي وانعكاسها الذهني

جدول عدد (3) : أمثلة من المضامين الإعلامية للقنوات الإخبارية الدولية حول نساء تنظيم داعش

تحليل الصورة / الصورة الذهنية المستخلصة	الصورة المادية للداعشية في الإعلام الدولي
<p>صورة المرأة التابعة / لا تملك قوّة القرار</p> <p>بثت قناة روسيا اليوم ريبورتاجا يتناول حياة عدد من النساء الداعشيات في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في سوريا وقد ظهرت أغلب النساء باكيات ومتعبات نفسياً نتيجة احساسهن بالقهر والعجز أمام سلطة ذكورية تجعل منهن مجرد تابعات لأزواجهن وآلات لإنجاب الأطفال.</p>	
<p>صورة المرأة القائدة (للنساء فقط)</p> <p>بثت قناة فرانس 24 تقريرا إخباريا منقولا عن قناة داعشية على اليوتيوب تبرز فيه نسوة منقبات وهنّ يحملن السلاح وراء امرأة تتلو خطابا حول استعدادهن للقتال والدفاع عن عائلاتهن من أيّ تهديد خارجي قد يستهدف مخدعهن أو أماكن تواجد عائلاتهن وأظهرت الصورة المادية إمكانية أن تكون المرأة في تنظيم داعش امرأة قائدة وخطيبة ومسلحة.</p>	
<p>صورة المرأة المقاتلة / حاملة السلاح عند الضرورة</p> <p>بثت قناة الجزيرة صورا لمقاتلات تنظيم داعش وهنّ يحملن سلاح الكلاشنكوف ويبدو عليهن الاستعداد لمعركة مرتقبة ضد ما أسماه قائدهن ومدرهين بالأعداء.</p>	

صورة المرأة الجسد المستباحة (السيبة / العطية / الهدية)

تناقلت أغلب القنوات الإخبارية صورة لامرأة يقال إنه تمّ سبيها من الطائفة الأزيدية وتظهر الصورة محاولتها الفرار إذ يقع إجبار النساء والفتيات الإيزيديات على الزواج من مقاتلي التنظيم وشحنهن في حافلات من العراق إلى سوريا لبيعهن كسبايا.



صورة المرأة الخائفة / الحامية

بثت قناة روسيا اليوم ريبورتاجا عن امرأة داعشية تقول أنّ دورها في التنظيم كان يقتصر على الحفاظ على سلامة الأطفال أثناء الهجمات المسلحة رغم الخوف الشديد من الموت الذي كانت تشعر به إلا أنّها كانت تقوم بدورها في الرعاية والحماية.



* الصّور الذهنية المستخلصة من الصّور المادّية حول المرأة الدّاعشية

تميّزت الصور الذهنية التي شكلت انعكاسا لتكرار الصور المادية ومقاطع الفيديو حول الدّاعشيات بقدرة على إبراز عديد الملامح للمرأة الدّاعشية إذ تبدو المرأة في هذا التنظيم خلافا للرجل الدّاعشي في صورة معقدة تجمع بين الالتزام الأيديولوجي والدور التقليدي والقوة وصورة الضحية وهو ما يعكس تناقضات عديدة تحيط بحياة المرأة في التنظيمات الإرهابية.

وتشير أغلب الخطابات الإعلامية للقنوات الإخبارية الثلاث (الجزيرة، فرانس 24، روسيا اليوم) إلى وجود عدد من الانعكاسات الذهنية التي يمكن استخلاصها من خلال الصور المادّية ومقاطع الفيديو التي تمّ بثّها على شاشاتها -والمقدّمة آنفا- حول المرأة/ الأنثى الدّاعشية ويمكن حوصلة هذه الصور الذهنية في التحليل التالي:

صورة المرأة الموضوع : صاحبة الجسد المستباح (السبية / العطية/ الهدية)
 تظهر المرأة الداعشية في صورة المرأة الموضوع ولكن هذه المرّة في شكلها المشابه
 إلى حدّ بعيد لفترة الجاهليّة أو إلى القرون الأولى من ظهور الإسلام في الجزيرة
 العربية، حيث تعيد صور الأزيديات - اللاتي تمّ سبيهن وتصوير طريقة اقتيادهن
 إلى مخادع التنظيم أو أسلوب الرّجال في معاينتهن وتنظيمهن - إلى ذاكرة المشاهد
 صوراً من أفلام عن الجاهلية أو بعض المسلسلات التركية التي تتحدث عن
 حريم السلطان والحرمك في زمن السلاطين الأتراك.

وتبثّ هذه الصور وغيرها في ذهن المتلقّي شعوراً بمدى قسوة الطرف
 الذكوري إزاء الإناث في تنظيم داعش كما تبثّ الصورة انعكاساً ذهنياً أقوى
 له بعد انسانيّ يشعر المتلقّي بأنّ المرأة مستباحة الجسد وهي تتجرّد من كونها
 انساناً لتصبح مجردّ جسد (وعاء للإنجاب/ الجنس) وهو ما يعكس «صورة
 المرأة الضحية».



التنظيم قال إنه وزع السبايا بين مقاتليه (أسوشيتد برس)



14/10/2014 |

صورة (1) : استعراض لمقاتلي داعش بعد معركة أدّت على سبي عدد من النّساء
 الأزيديات شمال العراق

صورة المرأة التابعة/لا تملك قوّة القرار: لطالما كانت صورة المرأة في التنظيمات الإرهابية صورة باهتة ومنعدمة في كثير من الأحيان وذلك لطمس الذكور في التنظيمات الإرهابية لأيّ دور رئيسي أو قيادي لها داخل العائلة أو في البيئة الجماعية، وهو ما نستخلصه أيضا من خلال الصور المادية المقدّمة في الخطاب الإعلامي للقنوات الإخبارية الدولية حول النساء في داعش ودورهن داخل العائلة، فأغلبهن تابعات لأزواجهن وقد يقع تزويجهن برجال آخرين في حال توفي أزواجهن وهنّ لا يملكن قرار الرفض أو الاعتراض، حيث يبدو عليهن الانكسار والالتزام بقوانين التنظيم وهو نتيجة حتمية لشعور المرأة الداعشية بالخوف والعجز، وهنا تظهر صورة أخرى وهي انعكاس ذهنيّ ذو طابع ديني وإيديولوجي وهي: «صورة المرأة الملتزمة التي لا تخرج عن القواعد حتّى في أحلك الظروف».

صورة المرأة القائدة (للنساء فقط): لا تملك المرأة الداعشية في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أيّة سلطة نافذة على الذكور فيما عدا الرّضع والأطفال من غير البالغين، لكنّها تملك أن يكون لها سلطة ما على بنات جنسها من الاناث إذ تبرز الصور التي وقع بثّها والتركيز عليها في خطاب القنوات الإخبارية الدولية صورا لنساء يقدن نساء أخريات سواء من خلال تقديم خطابات تبثّ على قنوات اليوتيوب التابعة لتنظيم داعش أو من خلال تدريب بعضهن لنساء أخريات على مسك سلاح الكلاشنكوف أو التدريب على حماية الأطفال والدّفاع عن العائلة في حال حدوث كمين.

صورة المرأة السادية: برزت بعض الصور لنساء بعد هروبهن من مخداع تنظيم داعش الإرهابي في الاعلام الدولي وهنّ يتحدثن عن معاناة كنّ يتعرضن إليها داخل سجون كانت تحرسها نساء داعشيات ومن بينهن من كانت تتمتع بتعذيب الأخريات بضرهين أو حرمانهن من الطعام أو الحاق الأذى الجسدي والنفسي بهنّ وهو ما يبرز صورة أخرى يمكن أن يساعد الخطاب الإعلامي الدولي على تشكيلها في ذهن المتلقي حول المرأة الداعشية وهي صورة المرأة السادية المتلذذة بتعذيب جسدها وتعذيب الأخريات في حال كسرهن للقواعد وشقهن لعصا الطاعة.

صورة المرأة المقاتلة/حاملة السلاح عند الضرورة: يظهر تحليل الصور المادية للمرأة الداعشية أنّها لم تتوقف داخل تنظيم داعش عند حدود دور المرأة التقليدي، إذ أنّ هناك صوراً مقاطع فيديو تُظهر نساءً يشاركن في القتال أو يتدربن على استخدام الأسلحة، مما يعكس دوراً إضافياً في حالات الضرورة.

صورة المرأة الخائفة /الحامية / دورها الحفاظ على سلامة الأطفال أثناء الهجمات المسلحة: غالباً ما تُصور المرأة في الأدوار التقليدية كزوجة وأم، حيث يركز التنظيم على أهمية النساء في تكوين الأسرة ورعاية الأطفال، مع اعتبارهن دعامة أساسية لدولة الخلافة المزعومة، وتظهر الصور المادية للداعشيات في خطاب القنوات الإخبارية دورهن في حماية سلامة أبنائهن واحاطتهم بالرعاية والسهر على توفير الحد الأقصى من الحوط أمام الهجمات المحتملة أو أي تهديد خاطف.

استنتاج

تلجأ وسائل الإعلام إلى تقنيات تأطير معينة لبناء صورة الإرهابية ويشمل ذلك التركيز على جوانب معينة مثل العنف، التطرف، أو الحوادث الفردية البشعة، وقد يساهم هذا التأطير يساهم في بناء سردية محددة حول هوية وملامح ودوافع الإرهابية، إذ أنّ صورة المرأة الإرهابية في الخطاب الإعلامي تتم عن تأثر واضح بالسياقات السياسية والثقافية والاجتماعية فقد يتم تصوير الإرهابية بشكل يعزز الصور النمطية السلبية عن النساء في الثقافة العربية والإسلامية.

وقد عزّز وجودهن داخل فضاء عنيف وبيئة قاسية ظهور الصور النمطية المتداولة عن المرأة العربية والمسلمة بشكل عام، فهي المرأة المستضعفة وهي المرأة التابعة لزوجها وهي المرأة التي يمكن تلخيصها في الجسد وإلغاء عقلها وكيانها، وهذه الصور الذهنية هي ذاتها تقريبا الصور التي تم تناقلها في خطابات إعلامية سابقة عن المرأة في التنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة في أفغانستان.

لكنّ الأمر الملفت للانتباه بالنسبة للمرأة الداعشية هو ظهورها العلنيّ في الإعلام في صورة القائدة والخطيبة وحاملة السلاح والمقاتلة والحامية والملتزمة

بعقيدة التنظيم ونواميسه حيث تُظهر الصور المرأة الداعشية على أنها ملتزمة بشدة بأيدولوجية التنظيم، وتُصوّر وهي ترتدي الحجاب الشرعي كما يقال أو النقاب، مما يعكس تبنيها الكامل للتفسيرات المتشددة للإسلام التي يروج لها التنظيم.

كما أنّ المرأة الداعشية في مجمل ما توصلنا إليه من نتائج في تحليل الصور الماديّة للداعشيّة ملامح ذات بعد ثقافي وأيدولوجي واجتماعي، فهي الزوجة والأمّ وهي الضحيّة والجلادة في الوقت نفسه، وهو ما يعكس صورة سلبية للغاية عن المرأة الداعشية ما عدا صورتها كمقاتلة أو قائدة تقود بنات جنسها ولا تشارك في القتال إلى جانب الرجال بل تتدرّب لوقت الحاجة لتحمي العائلات من النساء والأطفال، وهو ما لم نألفه سابقا في خطاب الإعلام الدولي الناطق باللغة العربية لقنوات مثل روسيا اليوم في الحديث عن تجارب النساء الافغانيات في تنظيم القاعدة الإرهابي أو النساء النيجيريات في تنظيم بوكو حرام⁽¹⁾.

وهو ما يقودنا إلى وجود خطاب إعلامي دولي مميّز عن المرأة الداعشية وصورة مميّزة عن المرأة الإرهابية لم يسبق أن حظيت بها الأنثى في التنظيمات الإرهابية قبل ظهور تنظيم داعش، وتعتبر هذه الصورة نتاجا لتفاعلات معقدة بين العوامل السياسية والثقافية والإعلامية، ومن الضروري فهم هذه الديناميكيات لتطوير استراتيجيات إعلامية أكثر توازنا وموضوعية، تعزز الفهم العميق للقضايا وتحد من التأثيرات السلبية للإعلام على الرأي العام.

(1) بوكو حرام: جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد التي غيرت اسمها بعد مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى ولاية غرب أفريقية والمعروفة بالهوساوية باسم بوكو حرام أي «التعاليم الغربية حرام»، هي جماعة إسلامية نيجيرية سلفية جهادية مسلحة تتبنى العمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا، انقسمت الجماعة مما أدى إلى ظهور فصائل معاد يُعرف باسم ولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية وبايع زعيمها أبو بكر البغدادي.

أسسها محمد يوسف عام 2002، ونجحت في الإنتشار بين المسلمين بسبب التهميش الاقتصادي لهم وتمركز الثروة في نيجيريا بين أعضاء النخبة السياسية الصغيرة وخاصة في الجنوب المسيحي من البلاد. وكذلك بسبب تفشي العلمانية والتعاليم الغربية، وكان يقودها أبو بكر شيكاو من عام 2009 حتى وفاته في عام 2021، على الرغم من أنها انقسمت إلى مجموعات أخرى بعد وفاة يوسف وأيضًا في عام 2015.

III. «الداعشي والداعشية» في خطاب الإعلام الدولي: الاختلاف والائتلاف

يعكس الإعلام الدولي (عينه هذا البحث) في تغطياته الإعلامية لأخبار تنظيم داعش عن وجود ثنائية المذكر والمؤنث في المحتوى الإخباري إذ يبرز الجدول عدد (3) مقارنة جوهرية بين ما يقدمه الإعلام الدولي من مضامين إعلامية تشكل صورة الرجل الداعشي وخصائصه النفسية والأيدولوجية (التحكم والإدارة) والاجتماعية وبين ما يقدمه هذا الإعلام من مضامين تقدم صورة المرأة الداعشية من الناحية النفسية والاجتماعية إضافة إلى البعد الثقافي والسياسي (السلطة).

جدول عدد (4) : مقارنة بين صورة الداعشي وصورة الداعشية في الخطاب الإعلامي للقنوات الإخبارية الدولية :

كيف يصور الخطاب الإعلامي الدولي المرأة/الداعشية	كيف يصور الخطاب الإعلامي الدولي الرجل/الداعشي
المرأة المازوشية/ سادية - معذبة النساء العاصيات	الرجل العنيف - قاطع الرؤوس
المرأة التابعة / الخانعة	الرجل القائد - الشجاع
المرأة الجسد / السبية / الهدية	الرجل الفحل / الشهبواني المزواج
المنفذة للأوامر / المرأة المقاتلة	القرارر / العقل الواضع للاستراتيجيات / التكتيك
ضحية «الداعشي»	ضحية «الأعداء»
المقاتلة الشرسة	المقاتل الشرس
المؤمنة بقوانين الدولة ISIS	المؤمن بقوانين الدولة ISIS

إذ بالاعتماد على مقارنة موضوعية بين الصورتين يمكننا اكتشاف خطاب جندي للإعلام الدولي حول الداعشي والداعشية يحمل في طياته تناقضات وديناميكيات مختلفة، إذ تعادل صورة الرجل العنيف لدى الداعشي امرأة

مازوشية وسادية لدى الداعشية، ويقابل صورة القائد الرجل في تنظيم داعش صورة نمطية متعارف عليها في البيئة الشرقية الا وهي المرأة الخاضعة لأوامر زوجها والتابعة غير العاصية لأوامره.

ونجد أيضا مفارقة بين الرجل الفحل والشهواني والمزواج وبين المرأة الجسد والسبية والهدية في سرديات الإعلام الدولي حول تنظيم داعش.

أما عن السلطة واتخاذ القرار فترجح الكفة للرجل الداعشي على حساب المرأة الداعشية التي تنفذ الأوامر دون نقاش، وتحدث المضامين الإعلامية للقنوات الإخبارية (روسيا اليوم وفرانس 24 تحديدا) عن هذا الجانب من الصورة من خلال تركيزها على قصص النساء الفارات من تنظيم داعش الإرهابي.

أما صورة «الضحية» فهي لا تعدو أن تمثل الجنسين داخل التنظيم الإرهابي مع اختلاف بسيط في جزئية من يسلط الأذى على الضحية، فالرجل يرهب جانب الأعداء (الجيش السوري) وهو ضحيتهم أما المرأة فترهب جانب الرجل الداعشي وهي ضحيته ويمكن أن تكون ضحية امرأة داعشية مثلها ولكن بأوامر رجل داعشي أمر بتعذيبها حتى تعود إلى جادة القواعد الصارمة داخل التنظيم.

وهنا تظهر صورة أخرى للمرأة الإرهابية توازن بين تصويرها كضحية وكفاعل، مع التركيز على الأبعاد الاجتماعية والدينية التي تؤدي إلى التطرف في السرديات الإعلامية للقنوات الإخبارية الدولية.

وكلا الجنسين وفق تحليل عينة هذا البحث مقاتل شرس، فالرجل مقاتل والمرأة مقاتلة لكن مع تقليص مساحة الداعشية في القتال واسنادها دور المقاتلة عند اللزوم والحاجة فقط.

أما عن الخاصية الأخيرة فتكشف تحاليل المادة الإعلامية للقنوات الإخبارية عن ايمان الداعشي والداعشية بقوانين الدولة الإسلامي في العراق والشام، فهما ورغم الاختلاف في الجنس والادوار يتفقان في هذه النقطة ويتبينان بشكل واضح كل تعاليم التنظيم ونواميسه.

IV. السلطة والجندير في الخطاب الإعلامي الدولي : أدوار الداعشي والداعشية في التنظيم

تُعرف السُّلطة (Authority) بفعل التأثير باستخدام القوة على مجموعة من الأفراد، أو الجهات من خلال التحكم بإصدار القرارات النهائية وفق مجموعة من القواعد (...). وتعرّف أيضاً، بأنها توجيه سلوك مجموعة من الأشخاص، من خلال التأثير عليهم وفقاً لتطبيقات وأحكام بعينها (...). تحصل عليها السلطة بناءً على موقعها (..) سواء أكان موضعاً مادياً أو معنوياً (السلطة المعنوية/التأعامة).

وقد تُعدّ السلطة غير مشروعة في حال استخدامها للإجبار، والإكراه، والعنف أثناء تعاملها مع الأفراد الآخرين، وخصوصاً في حالات الحروب، (...). فأساس السلطة هو وجود شرعية لها⁽¹⁾، وينظر «لاسيويل» (Laswell) إلى السلطة من زاوية اشتغالها على القوة سواء في شكلها المجرد المعلن أم الضمني حيث يعتبرها عملية تأثير في سلوك الآخرين من خلال فرض الحرمان والضغط والجزاءات عليهم أو التهديد بها بغية تحقيق امتثالهم للسياسة المعروضة؛ و«لاسيويل» هنا يجعل من الجزاءات والحرمانات المبطن منها والمعلن شرطاً للتنفيذ⁽²⁾.

وهو ما يظهر بشكل جليّ في خطاب القنوات الإخبارية الدولية حول تنظيم داعش الإرهابي إذ تظهر في النصوص الإخبارية وفي الريبورتاجات والتقارير المصوّرة تقاسيم واضحة لهرمية السلطة داخل التنظيم الإرهابي «داعش» إذ تعتمد داعش هيكلية هرمية معقدة تجمع بين القيادة المركزية واللامركزية في إدارة المناطق المختلفة ويمكن تقسيم هذه السلطة إلى مستويات متعددة.

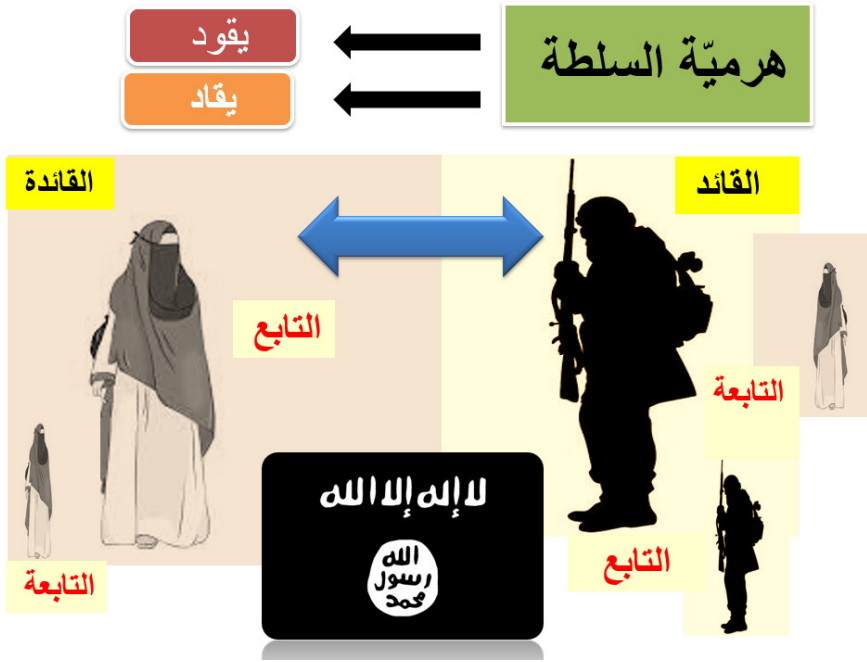
(1) أنظر : رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية : مساهمة في دراسة النظرية السياسية، دراسات دولية، العدد السابع والثلاثون، ص121.
أنظر أيضاً : أي. أس. كوهان، مقدمة في نظريات الثورة، ت: فاروق عبد القادر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٧

(2) See, Lasswell and M. Kaplan, *Power and society: a framework for social enquiry*, Yale Univ. press., 1950, p.76.

ويمكن لنا أن نلاحظ بوضوح من خلال تحليل المحتوى الإعلامي لكل من قناة الجزيرة، روسيا اليوم وفرنس 24 الأدوار الموكلة لكل من الرجل والمرأة أو لنقل لكل من الذكر والأنثى داخل هذا الكيان الإرهابي.

إذ تشمل الأدوار الموكلة من السلطة المركزية للتنظيم للرجل الداعشي عددا من المهام وتتلخص في القتال المسلح، قيادة المقاتلين في ساحات المعارك مع الجيش السوري، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الرجال من الدواعش يحتكرون المناصب القيادية العليا مثل الخليفة، الأمراء، وقادة الوحدات الميدانية ويتولون اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتنفيذ السياسات، إضافة إلى اضطلاعهم بدور محوري في نشر أيديولوجية التنظيم وتجنيد الأعضاء الجدد، سواء محليا أو عبر الإنترنت. والاشراف على التمويل والإدارة من خلال جمع الأموال وإدارة الموارد المالية وعمليات التحصيل مثل الضرائب والغنائم، وهو ما نراه جليا في مختلف متابعات الإعلام الدولي لأخبار داعش وما يقوم به المراسلون من نقاط بث مباشر وتفسير إعلامي للأحداث.

كما يشرف الرجال من الدواعش على تدريب النساء على حمل السلاح وقيادة عدد منهن من المكلفات بالدفاع عن مخدع التنظيم والأطفال والاشراف على رعاية السبايا من النساء واعدادهن للزواج أو الاشراف على ما يسمى «جهاد النكاح».



صورة (2) تجسيد العلاقة القائمة بين المرأة الإرهابية والرجل الإرهابي في مستوى هرمية السلطة داخل التنظيم

أمّا عن أدوار النساء فتتلخّص مهامهن في توفير أقصى قدر ممكن من الراحة للرجل الداعشي/ الزوج، إضافة إلى انجاب الأطفال ورعاية العائلة، إذ يُعتبر دور المرأة الرئيسي هو أن تكون زوجةً وأمّاً، وأن تقوم بتربية الأطفال على قواعد الشريعة الإسلامية وفقاً لنواميس التنظيم لتحقيق عبر هذا الدور إمكانات أفضل لنشوء جيل من المقاتلين الأشداء صلب التنظيم وقد تعرّض الخطاب الإعلامي الدولي في القنوات الإخبارية إلى هذه المسألة عن طريق بثّ شهادات لداعشيات ناجيات من بطش التنظيم وأخريات وقعن في أسر الجيش السوري ووقع سجنهن على خلفية انتمائهن إلى الجماعات الإرهابية.

وتشير المضامين الإعلامية للقنوات الإخبارية الدولية إلى الدور اللوجستي المهم الموكل إلى النساء في تنظيم داعش فعلاوة على كونهن أمهات وزوجات إلاّ أنهن أيضاً ممرضات توكل إليهن مهام الرعاية الطبية للمقاتلين في حال الإصابة

بالجروح أثناء المعارك، وإعداد الطعام، وتوفير الخدمات اللوجستية الأخرى التي تدعم العمليات القتالية.

وتقوم المرأة الداعشية وفق عدد من ريبورتاجات وقع بثها على قناتي فرانس 24 وروسيا اليوم بالسهر على بث الدعاية والدعوة إلى التجنيد عبر وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لتحقيق هدف التنظيم في استمالة واستقطاب عدد أكبر من النساء الأخريات من مختلف أنحاء العالم (فرنسا، روسيا، أوكرانيا، تونس، الخ) للانضمام إلى التنظيم.

ومن التقارير الإخبارية ما يتناول دور المرأة الداعشية كشرطية / حارسة فقد أنشأ تنظيم داعش وحدة شرطة نسائية تُعرف بـ«لواء الخنساء»⁽¹⁾ في الرقة، ومهمتها فرض قواعد اللباس والسلوك على النساء في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم. إضافة إلى تكليفهن بتعليم الفتيات وتدريبهن على الأيديولوجية الداعشية، بالإضافة إلى تدريس المواد الدينية والتربية الإسلامية وفقاً لتفسير التنظيم.

أما عن المهام العسكرية للمرأة الداعشية فهي مهام محدودة للغاية فرغم أن الدور القتالي للنساء متواضع، إلا أنه في حالات الضرورة، تُدرَّب بعض النساء على القتال والدفاع عن المناطق، وأحياناً يشاركن في العمليات الانتحارية.

استنتاج

يبدو التقسيم الهرمي للسلطة داخل تنظيم داعش تقسيماً غير متكافئ: بين ما يوكل للرجل الداعشي من أدوار وما يوكل للمرأة الداعشية من أدوار، وهو أمر عائد إلى خلفيات معقدة ذات طابع نفسي واجتماعي وعقائدي وأيديولوجي، إذ يستخدم تنظيم داعش وفق التقارير الإعلامية للقنوات الإخبارية الدولية الأيديولوجيا لفرض سيطرته وتبرير توزيع الأدوار على أساس الجنس، مما يعكس تفسيراً متشدداً ومتعصباً للشريعة الإسلامية.

(1) انظر مقال: إهاب مصطفى، شرطة نسائية تُعرف بـ«لواء الخنساء» في الرقة، جريدة الدستور الإلكترونية، تاريخ النشر: الأربعاء 27/ أبريل 2022، الرابط: https://www.dostor.org/4069386#goog_

ولكن وعلى الرغم من الأدوار المحددة بوضوح والمقولة لدور المرأة/ الداعشية داخل التنظيم إلا أنّ الخطاب الإعلاميّ حول هذا التقسيم الجنديّ للأدوار قد أظهر تميّز داعش ببعض المرونة والتكيف في توزيع الأدوار بناءً على الاحتياجات الميدانية والتحديات التي تواجه التنظيم كمشاركة النساء في العمليات العسكرية عند الضرورة، وهو ما لم يكن متاحاً للنساء في تنظيمات إرهابية سابقة لظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٧. نتائج البحث

قدّم الإعلام الدوليّ صوراً مختلفة ومتباينة لعناصر التنظيم الإرهابي داعش الأكثر حضوراً في الأزمة السورية، إذ كانت الصورة الأكثر حضوراً للداعشيّ هي صورة الرجل العنيف والمقاتل المندفع لتحقيق دولة إسلامية ذات عقيدة عرفت بالشرعية، بينما بقيت المرأة في بدايات التغطية الإعلامية لأخبار داعش رهينة التصوّر النمطي للمرأة الخائفة والتابعة.

ومع ازدهار التنظيم من حيث المساندة الخارجية بالعتاد والسلاح، فقد أصبح الإعلام يروّج لما يعرف بالداعشية المقاتلة، القادرة على اختراق صفوف الجيش السوري، إضافة إلى ما يعرف بأمّ الشهيد.

وقد بقيت صورة الرجل العنيف المتشدّد راسخة في مختلف التغطيات الإعلامية لكنها تراوحت بين الرجل المقاتل والرجل ضحية العدو أو الجيش العربي السوري/ النظام السوري بينما بقيت المرأة في دور الحلقة الأضعف في التنظيم، فهي قائدة على النساء فقط دوناً عن الرجال، بينما يحتل الرجل الداعشي صورة القائد الأكبر.

ومع تراجع قوّة تنظيم داعش وبأسه، انطلق الإعلام الدوليّ إثر تغيير المواقف الدبلوماسية تجاه دعم التنظيم من عدمه إلى التركيز على إبراز قصص نساء تعرّضن إلى تجارب قاسية في ظل التنظيم ليسردن قصصهن مع دواعش من الرجال في الحرب السورية ويصفن ظروف حياتهن، وأن يبدن ندمهن خاصة لانضمامهن إلى عالم السلطة الذكورية بامتياز.

وقد كشفت المضامين الإعلامية للقنوات الإخبارية الدولية (الجزيرة، روسيا اليوم، فرانس 24) في مختلف المراحل التي مرّ بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن خطاب جندريّ يقدّم للمرّة الأولى «المرأة الإرهابية» بوضوح للمشاهد العربي ويتحدّث بشكل مميّز عن دورها داخل تنظيم إرهابيّ وصف بأنّه التنظيم الأكثر حضوراً في الإعلام منذ أفول أخبار ما عرف بتنظيم القاعدة. إذ أظهر الإعلام الدولي جوانب مختلفة لتقاسم الأدوار بين الرجل والمرأة داخل بيئة إرهابية قاسية وجعل من أخبار الإرهابيين مادة دسمة للاستهلاك الجماهيري مازالت إلى الآن حاضرة في أذهان كلّ متابعي الأخبار الدولية والمهتمين بالأحداث الساخنة كالحروب والنزاعات في العالم.

وقد ظهر من خلال هذه الخطابات الإعلامية للمرّة الأولى حديث مطوّل عن المرأة الإرهابية الداعشية صاحبة اللسان الفصيح والسلاح المشهر والتدريب الحربي وبرزت لها في الإعلام أدوار لم يكن المتلقي يراها إلا في الحروب بين الجيوش النظامية، كدورها في تطيب الجرحى والمساعدة اللوجستية والترويج والدعاية، إضافة إلى دور جوهرية في استقطاب نساء من العالم للقُدوم إلى سوريا وهو ما عرف لاحقاً بـ«جهاد النكاح»، كما ظهرت المرأة الداعشية في صورة الحامية للأطفال والمدافعة عن بنات جنسها، وظهر لها دور فاعل في تكريس صورة مختلفة عن الإرهاب من خلال خطابات رنانة نشرت لبعض نساء داعش على موقع اليوتيوب تميّز فيه بخطابة وثقة كاملة والتزام واضح بعقيدة التنظيم ومنهجه.

أمّا عن السلطة واليد العليا في التنظيم فقد بقيت في الخطاب الإعلامي للقنوات الدولية بيد الرّجل / الذكر الداعشي الذي تعدّه المرأة الداعشية ليتقلد دور أمير أو قائد لواء في المعارك، وهي أيضاً وفق ما ورد في شهادات الداعشيات في تقارير فرانس 24 وروسيا اليوم التي تسهر على توفير كلّ احتياجات الرجل الداعشي من مأكّل وملبس وحاجات جنسية فهي المرأة الجسد وهو الرجل الشهواني متعدد الزيجات وهي السبية القادمة من شمال العراق أو بلدان بجر البلطيق أو بلاد القوقاز وهو السيّد الأمر الناهي، هكذا تتجلى لنا دلالات

وخلفيات هذا الخطاب الإعلامي الدولي الذي يحيط بكل تفاصيل التنظيم ويقدم مقاربة جندرية ضمنية وعلنية في الآن نفسه ويؤسس لتأويلات كثيرة لدى المتلقي تتجسد في انعكاسات ذهنية وانطباعات سطحية وأخرى عميقة عن ثنائية الذكر والمؤنث في تنظيم داعش الإرهابي، ليترك القائمون بالاتصال للمشاهد تأويل الخطاب واستبطان الصورة الأقرب إلى مزاجه وتوجهاته سواء كان ذلك قائما على خلفية عقائدية، سياسية، ثقافية، اجتماعية أو نفسية، عماده في ذلك مدى قدرته على تشفير الرسائل وفهم المضمون الإعلامي وأهدافه.

خاتمة

رغم غرابة الطرح الذي برز في خطابات القنوات الإخبارية الدولية حول ثنائية «الداعشي والداعشية»، إلا أن صورة المرأة بقيت إلى حد بعيد رهينة القولية والتصوير النمطي الإعلامي ويعود ذلك إلى الخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية الواضحة في المشهد الاتصالي حول هذا الثنائي الداعشي، فلا يمكن لإعلام موجه أن يكون موضوعيًا في تناول أخبار تنظيم داعش ولا يمكن أن تكون صورة المرأة في أي من خطابات القنوات التي تناولنا مضامينها الإعلامية بالتحليل بمنأى عن المقاصد الاتصالية السياسية والاهداف الاستراتيجية التي جعلت من الحديث عن تفاصيل الأزمة السورية حقلا كبيرا للدراسة والتمحيص من قبل عدد من الباحثين سواء في علوم الاعلام والاتصال او علم الاجتماع او العلوم السياسية.

وقد شكّل ظهور الثنائي الداعشي «المرأة والرجل» محورا مهما للدراسة لعنا في هذا البحث قد قدّمنا أبرز ملامحه من خلال ما أسميناه «الخطاب الجندرّي للإعلام الدولي» ولكن ذلك لا يمنع من مزيد التعمق في دراسة هذا الثنائي والبحث في خفايا حضورهما الإعلامي الذي نعدّه فريدا مقارنة بما سبق من التنظيمات الإرهابية، ويبقى السؤال قائما: إلى أي مدى يمكن للإعلام أن يساهم في بناء صورة هليوودية حول التنظيمات الإرهابية؟ واي دور للإعلام في نشر الوعي في صفوف الجنسين بمخاطر الإرهاب والعمل على تفكيك الدوافع التي تؤدي إلى التطرف؟

بيبلوغرافيا

المراجع بالعربية

الكتب

- إبراهيم الدقوقي، الخطاب الإعلامي العربي في القرن الحادي والعشرين. 2019
- إبرير بشير، الصورة في الخطاب الإعلامي، الملتقى الدولي الخامس، السيمياء والنصّ الأدبي، ص 4
- أحمد العاقد، تحليل الخطاب الصحفي من اللغة إلى السلطة، ط 1، 2002، ص 110.
- أي. أس. كوهان، مقدمة في نظريات الثورة، ت: فاروق عبد القادر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 7
- بشير إبرير، استثمار علوم اللغة في تحليل الخطاب الإعلامي، أعمال المؤتمر الثاني، تداخل الأنواع الأدبية، قسم اللغة العربية، اليرموك، إربد، الأردن، 2008، المجلد 1، ص 230، وما بعدها.
- الحبيب الإمام، صناعة الثقافة والاحتكار العالمي، مجلّة العربي، العدد 434، جانفي 1995، ص 31 وما بعدها.
- رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، دراسات دولية، العدد السابع والثلاثون، ص 121.
- الشرفي، سلوى، تحليل الخطاب: الرسائل السياسيّة في وسائل الإعلام، مصدر سابق، ص 83-82.
- عزّ الدين نجيب، ندوة مجلّة فصول عن ثقافة الصورة، مجلّة فصول، عدد 62، سنة 2003، ص 107
- مخلوف حميدة، سلطة الصورة: بحث في إيديولوجيا الصورة وصورة الإيديولوجيا، دار سحر للنشر، 2004، ص 7.

• نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، رقم 265، 2001، ص 344.

• الدراسات والمقالات العلمية

• نقوس المهدي، نظرية الجندر والهوية الجندرية، موقع أنطولوجيا، تاريخ النشر : 4 فيفري 2017، الرابط : <https://alantologia.com/page/14515>

• أنا أصدّق العلم، ما هو الجندر وما هي الهوية الجندرية؟، تاريخ النشر : 16 جانفي 2018، الرابط : <https://shorturl.at/bcpX0>

• محمد شومان، الخطاب الإعلامي : غموش المفهوم واختلاف أدوات التحليل ، موقع الهدى للثقافة والإعلام، أنظر : <http://www.siironline.org/alabwab/alhoda-culture>

• دوربال، ما هو الجندر، الرابط : <https://shorturl.at/vGQU2>

مقالات إلكترونية

• سامي، أحمد، الشيطنة الإعلامية والمصالحة الوطنية، موقع «إضاءات» مصر العربية، تاريخ النشر 15 أفريل 2015، الرابط : <http://www.masralarabia.com>

• محمد ناصر الخوالدة، مفهوم الخطاب كوسيلة اتصالية، منتدى الشروق الإعلامي الأدبي، الدمام، أنظر الرابط : <http://www.shrooq2.com>

• آمنة فايد، «تأقير الصورة : كيف يستغل تنظيم داعش الإعلام المرئي؟» ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر : 07-01-2021، الرابط : <https://acpss.ahram.org.eg/News/17190.aspx>

• أماني يمانى، «الجهاد الإلكتروني وسيلة داعش للبقاء»، صحيفة مكة، 23 ديمسبر 2018، متاح على الرابط التالي: <https://bit.ly/2Qtt3Aa>

• ايهاب مصطفى، شرطة نسائية تُعرف بـ«لواء الخنساء» في الرقة، جريدة الدستور الإلكترونية، تاريخ النشر : الأربعاء 27/ أبريل/ 2022، الرابط : https://www.dostor.org/4069386#goog_rewarded

المراجع باللغات الأجنبية

- Mc Luhan (M) : Galaxie Gutemberg. Paris, Mame,1967 .
- Lasswell and M. Kaplan, Power and society: a Framework for social Enquiry Yale, Univ. press.,1950, p.76.
- Mondzain M.J. (1995). l'Image Naturelle, Le Nouveau Commerce, ibid, p.210
- Château, D. (2008). Sémiotique et esthétique de l'image, théorie de l'iconicité, le Harmattan, p.9.
- Guerre des ondes (Définition) : Voir : <http://www.rfi.fr/contenu/20100126-19391944-guerre-ondes>
- Virginie Julliard, Sémiotique des contenus, p7
- Haig, David (April 2004). «The Inexorable Rise of Gender and the Decline of Sex: Social Change in Academic Titles, 1945–2001» (PDF). Archives of Sexual Behavior.. 2: 87–96.
- Mikkola, Mari (2017), «Feminist Perspectives on Sex and Gender», في Zalta, Edward N. The Stanford Encyclopedia of Philosophy Metaphysics Research Lab, Stanford University.
- Udry, J. Richard (November 1994). «The Nature of Gender» (PDF). Demography.. 31. 4: 561–573. DOI:10.2307/2061790. JSTOR:2061790. PMID:7890091. (PDF)

العلاقات المغربية - الجزائرية والصراع الرمزي في الإعلام المحلي

د. المعز بن مسعود

جامعة قطر

تعددت عمليات التصعيد والتراشق الإعلامي بين وسائل الإعلام المحلية المغربية والجزائرية خلال العام 2021 على إثر تواتر الكثير من الأحداث المؤثرة في علاقة الجارتين الجزائر والمغرب بدءاً بما سُمي بـ«أزمة الكركرات»⁽¹⁾ التي اعتبرت وسائل الإعلام الجزائرية «احتلالاً للأراضي الصحراوية، وحرَباً يُفجّرُها المخزن على حدود الجزائر»، ومروراً بتصرّجات ممثل المغرب في الأمم المتحدة، محمد هلال، حول منطقة القبائل، في يوليو/ تموز 2021، تحدث فيها عما سماه «حقّ منطقة القبائل في تقرير مصيرها» كردّ فعل على ما أثاره وزير الخارجية الجزائري الأسبق، رمطان لعمامرة، حول قضية الصحراء الغربية، ووصولاً إلى ما

(1) صباح يوم 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 أقدمت القوات المسلحة الملكية المغربية على طرد مجموعة من نشطاء جبهة بوليساريو رفقة أربع عربات مسلحة، بعدما قطعوا الطريق في معبر «الكركرات»، وهو الممر البري الوحيد الذي يربط المغرب بموريتانيا وإفريقيا جنوب الصحراء. ويتعلق الأمر بمنطقة عازلة منزوعة السلاح يعبرها المدنيون وتمر عبرها البضائع والسلع. تدخل الجيش المغربي جاء بعد ثلاثة أسابيع من قطع طريق تعتبره جبهة البوليساريو «ثغرة» غير شرعية تنتهك اتفاقاً لوقف إطلاق النار أبرم بين الطرفين عام 1991 بإشراف الأمم المتحدة. وبعد تعثر مساعي المنتظم الدولي لتنظيم الاستفتاء اقترح المغرب مشروع «حكم ذاتي موسع» رفضته البوليساريو بشدة. المغرب من جهته، أكد أن تحركه تم بحضور قوات «المينورسو» الألمية وكان تدخلاً «غير هجومي» وتفادى أي «احتكاك بالمدنيين» ولم يسفر عن أي ضحايا، مبرراً الخطوة بالوضعية المزرية لحوالي مئتي شاحنة مغربية، وجّه أصحابها نداء استغاثة إلى كل من المغرب وموريتانيا، كانوا عالقين بسبب منع البوليساريو لهم من العبور. أما البوليساريو والجزائر فاعتبرت تدخّل الجيش المغربي عملاً عدوانياً ضد مدنيين عزل. انظر حسن زينند، «أزمة الكركرات: مفتاح لفهم التنافس المغربي الجزائري في إفريقيا»، دويتشه فيله، 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، (شاهد: 10 سبتمبر/ أيلول 2021)، <https://bit.ly/3HgAccI>.

اعتُبر استنزافاً للجزائر عقب «استئناف المغرب لعلاقاته مع إسرائيل»، واعتراف إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بالسيادة المغربية على الصحراء. واشتدت عمليات التصعيد الإعلامي بين الجارتين لتشمل رموز السلطة في البلدين الملك المغربي محمد السادس، والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون.

وفي 22 سبتمبر/أيلول 2021، دخلت العلاقات الجزائرية-المغربية مرحلة جديدة من التأزم والتوتر لتتوسع الهوة بين البلدين بعد أن قرّرت الجزائر إغلاق مجالها الجوي أمام الطيران المدني والعسكري للجوار المغربي. وجاء هذا القرار على خلفية قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، في 24 أغسطس/آب 2021، بالنظر إلى ما أسماه وزير خارجيتها آنذاك، رمضان لعمامرة، «استمرار الاستفزازات والممارسات العدائية من الجانب المغربي»، وأتهم حينها المغرب بأنه «لم يتوقف يوماً عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية وديئة ضد الجزائر»⁽¹⁾. بل ووصلت شكوك الجزائر إلى حد اتهام المغرب بدعمه «لإحدى الجماعات الإرهابية»، التي وقفت خلف حرائق الغابات الضخمة التي شهدتها البلاد في أغسطس/آب 2021، واستشهد وزير الخارجية الجزائري، بما سماه «الدعم المغربي لواحدة من الجماعات» التي تسعى للاستقلال في منطقة القبائل. وقامت وسائل الإعلام الجزائرية والناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي بدور مهم في إذكاء الصراع الرمزي ودلالاته في سياق تأزم العلاقات المغربية-الجزائرية.

في المقابل قام الإعلام المغربي هو الآخر، والناشطون على الشبكات الاجتماعية أيضاً، بدور المتقد للسلوك السياسي للسلطة في الجزائر، والتي تمثل في نظر هؤلاء رمزاً لـ «أعداء الوحدة المغاربية»، ويؤسّم نظامها بـ «العصابة الحاكمة» و«حكم الجنرالات» و«جيران الشر». وقد أسهم هذا الصراع الرمزي في إذكاء التوتر السياسي بين البلدين، وخلق حواجز نفسية داخل النسيج الاجتماعي المغربي-الجزائري، وهو ما قد تكون له آثار سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة. وتشير تجارب كثيرة إلى نتائج هذه الآثار السلبية للصراع الرمزي في الخلافات السياسية بين الدول مثلما حصل في الأزمة الخليجية، أو بين الجماعات، كما هو الشأن بالنسبة للحرب الأهلية في رواندا بين الهوتو والتوتسي.

(1) «مسؤول جزائري يلوح بإجراءات تصعيدية ضد المغرب»، رويترز، 24 سبتمبر/أيلول 2021، (شوهو: 30 سبتمبر/أيلول 2021)، <https://arbne.ws/3ofnBOm>.

العلاقات المغربية-الجزائرية والتصدع القديم المتجدد

عندما أعلنت الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط، في نهاية أغسطس/ آب 2021، فسّر وزير الخارجية الجزائري، رمضان لعامرة، ذلك بوجود أسباب عميقة أدت ببلاده إلى اتخاذ مثل هذه الخطوة، تعود حسب قوله إلى العام 1963، أو ما يُسمّى بـ«حرب الرمال»؛ ذلك الصراع المسلح الذي اندلع بين المغرب والجزائر، في أكتوبر/ تشرين الأول 1963، بسبب مشاكل حدودية، في ضواحي منطقة تندوف وحاسي البيضاء، ثم امتدّت إلى فكيك المغربية واستمرت لأيام معدودة. وتوقّفت المعارك، في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1963، بعد نجاح جهود الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقاً في توقيع اتفاق لوقف نهائي لإطلاق النار بين البلدين، في 20 فبراير/ شباط 1964، في مدينة باماكو عاصمة مالي، ولكنها خلفت توترًا مزمنًا في العلاقات المغربية-الجزائرية ما زالت آثارها موجودة إلى الآن⁽¹⁾. كما أنّ النزاع بين البلدين نزاع معقد ومتجذر منذ زمن طويل على خلفية مسألة السيادة على الصحراء الغربية، ورغبة كل من البلدين فرض نفسه أكبر قوة إقليمية في المنطقة؛ فالعلاقات بين البلدين كانت محدودة جدًّا، والحدود البرية بقيت مغلقة منذ العام 1994، بينما تكاد المبادلات التجارية تكون منعدمة، عدا بعض عمليّات التّهرب.

ولعل التطوّرات الجيوسياسية التي عرفتھا المنطقة في ظل جائحة كورونا، وإقدام المغرب على توقيع «اتفاقيات أبراهام» مع الجانب الإسرائيلي، في ديسمبر/ كانون الأول 2020، أسهم في إذكاء الخلافات بين البلدين؛ فبعد توقيع المغرب على الاتفاق اعترفت واشنطن في عهد الرئيس الأميركي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، بـ«سيادة المغرب» على الصحراء الغربية، واضعًا بذلك حدًّا لحياضيّة الإدارة الأميركية تجاه قضية الصحراء الغربية، ومعزّزًا مكانة المغرب الدبلوماسية على الساحة الدولية. وقد أخرج قرار ترامب السلطات الجزائرية، التي تطالب بـ«حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره»، وتعتبر التأثير المغربي في المنطقة تهديدًا لحضورها البارز في شؤون شمال إفريقيا. «وتدعم الجزائر

(1) حرب الرمال بين الجزائر والمغرب، عريق (شوهد 10 أغسطس/ آب 2021)، <https://bit.ly/3gldZbv>.

جبهة البوليساريو، الدّاعية للانفصال، وتزعم أنّها تُمثّل الشعب الصحراوي الذي يعيش على جانبي الحدود في البلدين، ويعيش عشرات الآلاف منهم في معسكرات اللاجئين بالجزائر⁽¹⁾. كما عمّقت قضية «بيغاسوس» الخلاف بين الجارتين على خلفية اتهام الرباط بالتجسس على هواتف العديد من المسؤولين الجزائريين عبر استخدام برنامج معلوماتي إسرائيلي، وهو ما أّجج غضب الجزائريين تجاه المغرب، وصعد الاحتجاج الرقمي للناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي إزاء التطبيع الذي شهدته العلاقات المغربية-الإسرائيلية.

إنّ تداعيات تجدد التوتر في العلاقات المغربية-الجزائرية نجد لها أثراً كبيراً اليوم في ذلك الصّراع الرمزي في الإعلام المحلي الذي يحمل في طياته أنماطاً عديدة من الخطاب الإعلامي وتمثّلات متباينة لصورة البلدين، وأطروحات متفاوتة عن الدّولة ونظام الحكم والجوار، وخروجاً عن المألوف في الكثير من الأحيان فيما يتّصل بمستوى حضور الخطاب الإعلامي المهني في العلاقات المغربية-الجزائرية، ومتطلبات الممارسة الإعلامية في سياق حالات النزاع والصّراع، وما تقتضيه من ضرورة الالتزام بأخلاقيات الإعلام، وتبني الخطاب العقلاني المعتدل.

ولأنّ الصّراع الرمزي في الإعلام المحلي المغربي والجزائري يُعدّ اليوم جزءاً لا يتجزأ من معادلة قديمة متجدّدة طالما ارتبطت بما تشهده العلاقات المغربية-الجزائرية من تقلّبات قد تُنتج أنماطاً مختلفة من أصناف الخطاب الإعلامي الساخر، والتّحريضي، والمثير للكرهية أو الإساءة... إلخ، فقد اختار الباحث أن يُخضع عينة من وسائل الإعلام المحلي وحسابات التواصل الاجتماعي، والمدونات في كلا البلدين، إلى التّمحيص والتحليل للوقوف على دلالات الصّراع الرمزي في سياق العلاقات المغربية-الجزائرية، ومدى حضور مستوى الخطاب الإعلامي المهني في هذه الوسائل في ارتباط بالعلاقات المغربية-الجزائرية، ومدى احترامه لأخلاقيات المهنة، واعتماده على الخطاب العقلاني بعيداً عن كل الانزلاقات.

(1) إبراهيم درويش، «بلومبيرغ: تدهور العلاقات الجزائرية المغربية سببه إرث ترامب لبایدن»، القدس العربي، 29 سبتمبر/أيلول 2021، (شاهد: 30 سبتمبر/أيلول 2021)، <https://bit.ly/30kuOnY>.

وفي هذا السياق قام الباحث بصياغة إشكالية البحث في السؤال المحوري الآتي:
ما أنماط الخطاب الإعلامي التي تكتنف الصراع الرمزي في الإعلام المحلي
المغربي والجزائري؟ وما دلالاتها وأهدافها؟

1. التآطير النظري للدراسة

تعتمد الدراسة على النظرية السردية التي تستند إلى علم السرديات
والسيميائيات لفهم أنماط الخطاب الإعلامي وسردياته في سياق الصراع الرمزي
بين المغرب والجزائر حول القضايا الخلافية بينها. ويعود فضل التأسيس
الإبستمولوجي والعلمي لحقل السرديات إلى كل من تودوروف وجيرار
جينيه ورولان بارت الذين وضعوا الأسس النظرية لهذا العلم وأرسوا قواعده
وأدواته المفاهيمية والاصطلاحية، التي اكتسبت صبغة كلية وعالمية. وسنحاول
من خلال هذه النظرية دراسة أنماط الخطاب الإعلامي ودلالاته وأهدافه في
سياق العلاقات المغربية-الجزائرية مستعيرين مستويات الوصف الثلاثة في
العمل السردية عند بارت⁽¹⁾ الذي يميز بين: مستوى «الوظائف» بالمعنى الذي
تحمله عند بروب وبريمون والتي تنسحب على أصناف الخطاب الإعلامي في
دراستنا، ومستوى «الأفعال» بالمعنى الذي صاغه غريباس عندما اقترح مفهوم
العوامل للحديث عن الشخصيات والتي تنطبق على الفاعلين في عينة الخطابات
الإعلامية التي تم إخضاعها للدراسة ودورهم في توجيه تلك الخطابات نحو
إذكاء الصراع بين الجارتين أو السعي إلى التخفيف من حدة التوتر بينهما،
ومستوى «السرد» وهو يماثل مستوى «الخطاب» نفسه عند تودوروف بما يحمله
من معان صريحة أو ضمنية عن الصراع بين البلدين وأبعاده.

كما تُوظف الدراسة نظرية التفاعلية الرمزية من خلال الاهتمام بطبيعة
الرموز واللغة التي تستخدمها مختلف الوسائل الإعلامية وشبكات التواصل
الاجتماعي التي اختارها الباحث ضمن عينة البحث، حيث سيقوم بشرح العملية
الاتصالية وتفسيرها، ووضعها في سياقها الاجتماعي، وتحديد مدى الاستجابة،

(1) محمد بوعزة، «السرديات» مسارات وإبدالات، شباب التفاهم، 7 فبراير / شباط 2021، (شوهو: 30
سبتمبر/ أيلول 2021) <https://bit.ly/3uwsUOa>.

أو التفاعل الرمزي للأشخاص أو الأشياء أو المواقف التي سيتم حصرها في إطار دراسة تمثلات الخطاب الإعلامي لصورة البلدين، وأطروحاته عن الدولة ونظام الحكم والجوار، والبحث في أطر هذا الخطاب وأنماطه وأصنافه، وتأثيرها على الجمهور والمستخدمين، ومعرفة مستوى حضور الخطاب الإعلامي المهني في العلاقات المغربية-الجزائرية، ومتطلبات الممارسة الإعلامية في سياق حالات النزاع والصراع.

2. الإجراءات المنهجية للدراسة

تسعى الدراسة إلى البحث في أنماط الخطاب الإعلامي وسردياته في سياق الصراع الرمزي بين المغرب والجزائر حول القضايا الخلافية بينهما، بالتركيز على الحقل الاستفهامي الآتي:

1. ما طبيعة الصراع الرمزي ودلالاته وأهدافه في سياق العلاقات المغربية-الجزائرية؟

2. ما تمثلات الخطاب الإعلامي لصورة البلدين وأطروحاته عن الدولة ونظام الحكم وعلاقات الجوار؟

3. ما أطر الخطاب الإعلامي وأنماطه وأصنافه وما تأثير أنماط هذا الخطاب على الجمهور والمستخدمين؟

4. كيف يمكن تقييم مستوى حضور الخطاب الإعلامي المهني في العلاقات المغربية-الجزائرية، وما متطلبات الممارسة الإعلامية في سياق حالات النزاع والصراع؟

أ. مجتمع الدراسة وعينته

يُحَوَّل التطور السريع للأحداث بين البلدين، ومحددات الوقت والإمكانات والمنهج المستخدم، دون التوسع الأفقي والاعتماد على عينة كبيرة من وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي التي تخدم موضوع الدراسة وتعكس بشكل أكبر أطر الخطاب الإعلامي وأنماطه وأصنافه وتمثلاته ومستوى حضوره المهني في العلاقات المغربية-الجزائرية. ولأنّ الباحث يسعى إلى فهم

معمّق لطبيعة الصّراع الرمزي ودلالاته وأهدافه في سياق العلاقات المغربية- الجزائرية وليس التعميم، فقد اختار عيّنة قصديّة تتضمّن الكثير من المعلومات، وهي أقرب إلى عيّنة الحالات التّموجية التي لا يمكن أن تعوّض عيّنة واسعة التّباين (Maximum Variation Sample)، ولكنها تبقى العيّنة الأمثل من حيث شمولها لآتجاهات الرّأي المتباينة من الجانبين الجزائري والمغربي، والأقرب للاستجابة لأهداف الدراسة في ظل ضيق الوقت ومحدوديّة الإمكانيات المتاحة، وتواتر الأحداث بسرعة إلى غاية كتابة هذه الأسطر من الدّراسة⁽¹⁾.

لقد اختار الباحث عيّنة الدّراسة باللغتين العربيّة والفرنسيّة بين وسائل إعلام عموميّة وخاصّة على أساس استجابتها لأهداف البحث من حيث تعرّضها إلى الصّراع الرمزي ودلالاته وأهدافه في الإعلام المحلي الجزائري والمغربي في سياق العلاقات المغربية-الجزائرية، وعلاقتها بتمثّلات الخطاب الإعلامي لصورة البلدين وأطروحاته عن الدّولة ونظام الحكم والحوار، وتضمّنها لأطر الخطاب الإعلامي وأنماطه وأصنافه، وتأثير أنماط هذا الخطاب على الجمهور والمستخدمين، ومتطلّبات الممارسة الإعلامية في سياق حالات النزاع والصّراع.

كما اعتمدت الدّراسة وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها صدى للصّراع الرمزي بين البلدين، ومحركاً لتوجيه بعض المضامين الإخبارية، ومحفزاً لصحافة الرّأي في وسائل الإعلام المحلي في كلا البلدين، ومحدّداً لتوجّهات بعض المقالات الصادرة في صحف تُطبع في المهجر قد تكون معبرة هي الأخرى عن مدى مستوى حضور الخطاب الإعلامي المهني في العلاقات المغربية-الجزائرية.

ويشمل مجتمع البحث وسائل الإعلام التقليديّة من صحف وقنوات تليفزيونية في البلدين، وصحف أجنبيّة ناطقة باللغتين العربية والفرنسية وقنوات ناطقة باللغة العربية تناولت تعاطي الوسائل المحلية في البلدين لقضية الصراع الجزائري-المغربي، إضافة إلى حسابات التواصل الاجتماعي لمواطني البلدين. وقد أخضعنا الخطابات التي تضمّنتها هذه الوسائل وعددها اثنان وثلاثون خطاباً إلى التّحليل بحسب القوالب الإعلامية، ومضامينها ودلالاتها، وهو ما

(1) تم تسليم الدراسة في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

سيُسمح لنا باعتماد منهج واحد يقوم على تحليل الخطاب وتجاوز الاختلافات الموجودة بين كل من التلفزيون، والصحف، والمواقع الإلكترونية، وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي في طرق العرض، وآلية تشكيل المحتوى وطبيعة الجمهور المستهدف... إلخ. يضاف إلى ذلك آراء نخب سياسية منشورة في وسائل إعلامية واتصالية مختلفة من دون الاعتماد على آراء ذاتية نمطية قد تؤثر على موضوعية التحليل، وكلها جزء من خطاب سياسي مباشر في أغلب الحالات. وتتكوّن عيّنة البحث من وسائل الإعلام الجزائرية (31٪ من إجمالي العيّنة) وتشمل: صحيفة «الشروق أون لاين»، و«الشعب أون لاين»، وصحيفة «ليبرتي ألبيري» (Liberté Algérie) اليومية باللغة الفرنسية، وتلفزيون «الشروق نيوز»، وموقع «كل شيء عن الجزائر» (TSA عربي)، وموقع «الوطن» (Elwatan) باللغة الفرنسية، وحساب «#الجزائر_خط_أحمر» على فيسبوك. أما بالنسبة لعيّنة وسائل الإعلام المغربية والتي تبلغ كذلك (31٪) من إجمالي العيّنة المختارة فتشمل «أحداث إنفو»، وهي النسخة الرقمية لصحيفة الأحداث المغربية، وموقع «برلمان»، وموقع «ميديا24» (Medias24) باللغة الفرنسية، وقناة «M99TV» باللغة العربية، وحساب «#ملكنا_خط_أحمر» على فيسبوك، وتويتر وإنستغرام. يضاف إلى هذه العيّنة وسائل إعلام أجنبية باللغتين العربية والفرنسية تمثل 37٪ من إجمالي العيّنة المختارة تعاطت مع تغطية وسائل الإعلام المحلية الجزائرية والمغربية للصراع الدائر بين الجارتين على غرار «فرانس 24» باللغتين العربية والفرنسية، و«بي بي سي نيوز عربي»، وصحف «لوموند» (Le Monde) و«لوبوان» (Le Point) («ولونوفال إيكونوميست» (Le nouvel économiste) «الناطق باللغة الفرنسية، و«TRT عربي»، وموقع «دويتشه فيله» الألماني باللغة العربية وموقع «أوريون 21» (xxi orient) باللغة الفرنسية. وتمتدّ فترة البحث من نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 إلى سبتمبر/ أيلول 2021.

ب. منهج الدراسة

تسعى الدراسة إلى تقديم إجابات لتساؤلات الحقل الاستفهامي بعيداً عن كلّ مقارنة نظرية، أو إحصائية. وتعتمد على المنهج الفينومينولوجي (الظاهراتي)

الكيفي السردى الذي أسس أصوله ادموند هوسرل وتبعه في ذلك مارتن هيدغر، وموريس ميرلو بونتي في فرنسا؛ وهو منهج كفي يقوم على وصف الأشياء، والمواقف، والأحداث، وينظر إلى الواقع باعتباره متعدد الأوجه والحقائق يمكن الوصول إليه وفهمه من خلال الاستقصاء. وتقوم الدراسة بإخضاع التفاعلات الفردية والرمزية، في عينة البحث المختارة حول «العلاقات المغربية-الجزائرية والصراع الرمزي في الإعلام المحلي»، إلى التمهيص من أجل الوصول إلى نتائج علمية واقعية تساعد في فهم ظاهرة أنماط الخطاب الإعلامي وسردياته في سياق الصراع الرمزي بين المغرب والجزائر حول القضايا الخلافية بينهما.

ج- أدوات الدراسة واستراتيجية تحليل البيانات

تعتمد الدراسة على:

- وسائل إعلام محلية مغربية وجزائرية تطرح مضامينها تمثلات متباينة لخطاب إعلامي في سياق الصراع الرمزي بين المغرب والجزائر.
- ردود فعل بعض الناشطين على منصات التواصل الاجتماعي في علاقة بالصراع الرمزي الجزائري-المغربي ودلالاته وأهدافه في إطار العلاقات بين الجارتين.
- آراء بعض النخب الجزائرية والمغربية في الصحف الصادرة محلياً أو عربياً ودولياً أو من خلال مدونات أو شبكات التواصل الاجتماعي حول تصاعد التوتر في العلاقات المغربية-الجزائرية.

واعتماداً على الأدوات المبيئة أعلاه، ستستند الدراسة إلى استراتيجية تحليل البيانات الآتية:

- جمع البيانات وتفريغها في نصوص مكتوبة.
- تنظيم البيانات حسب مصادرها وطبيعتها.
- ترتيب البيانات بحسب محاور الدراسة.
- تحليل البيانات.
- ضبط الاستنتاجات بحسب الموضوعات.

د- اعتبارات الصدق

إن الدراسة التي تعتمد المنهج الفينومينولوجي لا تهدف إلى تعميم نتائجها وإنما إلى التعمق في فهم الظاهرة، لذلك سنحتاج -لضمان اعتبارات الصدق في هذا البحث- إلى:

- تحريّ الموضوعية وتحييد المواقف الفردية للباحث.
- الالتزام بوضوح الرؤية عند تحليل مضامين العينة المختارة.
- استخدام الاقتباسات المباشرة من البيانات الكيفية -مع الحرص على ألا تكون مجتزأة أو مقصودة- لدعم الطرح الذي نقوم بعرضه في كنف الموضوعية، وشرح دلالاته الرمزية بعيداً عن تحميل أي عبء لغوي لتلك الدلالات قد لا يكون بالضرورة مترجماً لظاهرة أنماط الخطاب الإعلامي وسردياته في سياق الصّراع الرمزي بين المغرب والجزائر حول القضايا الخلاقية بينهما.

3. الصّراع الرمزي ودلالاته وأهدافه في سياق العلاقات المغربية-

الجزائرية

مصطلح الصّراع الرمزي مفهوم مؤسس لهذه الدراسة، وهو أحد القضايا المحورية في أعمال بورديو الذي تطرّق إلى الصّراع الرمزي، والهيمنة الرمزية وميزان القوى الرمزي، والعنف الرمزي... إلخ. وإذا ما استعرنا العنف الرمزي من معرض تعريف بورديو للدولة فإنه يعني «الضّغط أو القسر أو التأثير الذي تمارسه الدولة على الأفراد والجماعات بالتواطؤ معهم. ويبرز هذا المعنى في البنى الموضوعية (من خلال القوانين التي تحفظ سلطة المهيمين) وفي البنى العقلية «الذاتية» (من خلال مقولات الإدراك والتقدير التي تعترف بالهيمنة أو القوانين المفروضة)⁽¹⁾. وفي سياق العلاقات المغربية-الجزائرية يعكس الصّراع الرمزي في الإعلام المحلي واقع الصّراع السياسي الدائر بين المغرب والجزائر؛ وهو بمثابة رأس مال رمزي توظفه وسائل الإعلام المختلفة في البلدين للتعبير عمّن يمتلك

(1) علي سالم، بيار بورديو السوسولوجي الغائب، كاشف «زيف» العفّانة الغربية، معابر، (شوهد: 31 مارس/ آذار 2021) <https://bit.ly/3gpV3yf>

قوة السّلطة، والتميّز أو الاختلاف ليكون الخطاب في تلك الوسائل إمّا موضوعيًا وعقلانيًا، أو غير موضوعيٍّ أو حامل لمواقف وتأويلات ومعانٍ متعدّدة.

وقد رافق هذا الصّراع الرمزي كلّ الحقب التاريحيّة التي ميّزت العلاقات الجزائريّة المغربيّة منذ استقلال الجزائر. إذ على الرّغم من التأييد والمساعدة التي قدّمها المغرب لجهة التحرير الجزائرية خلال حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، ظلت القيادة الجزائرية بعد الاستقلال تتوجّس من نوايا المغرب بسبب مطالبة الأخير بمنطقتي بشار وتندوف اللتين كانتا تحت السيطرة الفرنسية منذ 1950. واتهم المغرب آنذاك فرنسا بمحاباة الجزائر لدى ترسيم الحدود بين البلدين ونشر أواسط عام 1962 قواته في منطقة تقع خارج خط الحدود التي رسمتها فرنسا للبلدين⁽¹⁾. واعتُبرت هذه الخطوة التي أقدم عليها المغرب سببًا رئيسًا في اندلاع ما اصطلح على تسميته بحرب الرمال بين البلدين والتي تصاعدت وتيرتها في أكتوبر/ تشرين الأول من العام 1963، واستمرّت الاشتباكات حتى العام التالي. وتوقّفت الحرب بعد وساطة الجامعة العربيّة ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقًا (الاتحاد الإفريقي حاليًا) وتمّ التوصل إلى وقف لإطلاق النّار بين الطرفين في 20 فبراير/ شباط 1964.

ثمّ ما لبث أن عاد التوتر بين البلدين، خاصة في ظل تحالفات واستقطابات الحرب الباردة بين الشّرق والغرب التي أضافت عنصرًا خلافيًا في علاقات الجارتين لم تتراجع حدّته إلاّ بعد وصول هواري بومدين إلى الحكم وتوصّل البلدين إلى اتّفاق لرسم الحدود، لتتأزّم علاقات البلدين من جديد وتزداد تعقيدًا بعد تنظيم المغرب ما يُعرف بـ «المسيرة الخضراء» عام 1975؛ حيث زحف نحو 350 ألف شخص إلى مناطق بالصحراء الغربية، مُنهيًا بذلك وجود الاستعمار الإسباني في المنطقة. وأدّى الدّعم العلني الذي قدّمته الجزائر لجهة «البوليساريو» التي ناهضت ما تسمّيه الاحتلال المغربي للصحراء الغربية إلى اندلاع مناوشات عسكرية بين البلدين عام 1976، انتهت بتقديم الجزائر لاحقًا للملجأ لعدد من أبناء الصحراء الغربية وأوّتهم في مخيّمات بواحة تندوف وأخرى

(1) «العلاقات المغربية الجزائرية: عقود من التوتر والخلافات المزمّنة»، بي بي سي، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، (شاهد: 15 مارس/ آذار 2021)، <https://bbc.in/31OJXyy>.

في تندوف. وأعلن عن إقامة الجمهورية الصحراوية وكانت الجزائر أول دولة تعترف بالجمهورية الوليدة⁽¹⁾، فردّ المغرب الفعل بقطع علاقاته مع جارتها الجزائر ولم تُستأنف العلاقات إلا في 1988 بعد وساطة سعودية.

ولم تكن وضعيّة الصّراع بين البلدين أفضل حال في عهد الرّئيس الشاذلي بن جديد الذي بدا أنّه ينتهج سياسة خارجيّة أكثر حذرًا وأقلّ «ثوريّة» من السّابق، وظلت العلاقات بين البلدين تراوح مكانها، وألقت بظلالها على مستقبل اتحاد المغرب العربي الذي - رغم تأسيسه في 1989 من أجل إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج - إلا أنّه عجز عن الاجتماع في قمم اقتصادية، بسبب الخلاف السّياسي بين الجارتين، وعُقدت آخر قمة اقتصادية له في 1994.

وبعد وصول الجبهة الاسلامية إلى الحكم في الجزائر عام 1991 وإلغاء نتائج الانتخابات في العام التالي عاشت البلاد ما عُرف وقتها بالعهود السوداء التي قُتل فيها أكثر من 100 ألف شخص على مدى عقد من الزّمن. في تلك الفترة تراجع التوتّر بين البلدين ولم يعد المغرب يرى في الجزائر الخصم المعهود. ونجح المغرب في الحفاظ على أمنه ومنع انتقال أعمال العنف إلى أراضيه. وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي قام المغرب بنقل بعض قوّاته من الصّحراء الغربية ونشرها على الحدود بين البلدين. كما أغلقت الحدود البالغ طولها 1559 كم بين البلدين بعد وقوع تفجيرات في مدينة مراكش المغربية عام 1994، إذ فرض الملك الراحل الحسن الثاني على الجزائريين التأشيرة لدخول المغرب وردّت عليه الجزائر بغلق الحدود البريّة بحُجّة أن قرار فرض التأشيرة «أحادي الجانب»⁽²⁾ واستمرّ الوضع على ما هو عليه إلى غاية مطلع سنة 2021 إثر ما سُمّي بـ«أزمة الكركرات»؛ حيث قام الجيش المغربي بعمليات عسكرية محدودة، في 13 يناير / كانون الثاني 2021، بغرض إنهاء إقفال المعبر الحدودي في منطقة الكركرات ما اعتبرته وسائل الإعلام الجزائرية «احتلالاً للأراضي الصحراوية، وحرّياً يفجّرهما المخزن على حدود الجزائر».

ورغم تبادل الزيارات والرّسائل بين مسؤولي البلدين وقادتها إلا أنّ التّصعيد في الأزمة القائمة بين البلدين وصل أشدّه بإعلان الجزائر قطع علاقاتها

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

الدبلوماسية مع المغرب، على خلفيّة تصريح مُوفد المغرب في الأمم المتّحدة حول منطقة القبائل في شهر يوليو من سنة 2021؛ حيث عبّر مبعوث المغرب عن موقف داعم لحقّ تقرير مصير القبائليين - الذين يعيشون على ساحل المتوسطّ ويتحدّثون الأمازيغية. وردّت الجزائر باتّهام المغرب دعمها جماعة انفصالية بين القبائليين يطلق عليها «ماك»، وصنّفت الجزائر «ماك» كحركة إرهابية واتّهمتّها مع جماعة أخرى بحرائق الغابات في التّلال الشّمالية للجزائر صيف 2021، ليبقى الجمود مُسيطرًا على علاقات البلدين على جميع المستويات في ظلّ قضيّة أزلية اسمها الصّحراء الغربيّة تتعارض مقاربات البلدين في التّعاطي معها، ما يُعرقل حصول تقارب بين الحكومتين.

غياب هذا التّقارب عمّقه تراكم الخلافات بين البلدين دون أن تنبثق آليات مشتركة لاحتواء هذه الخلافات وإجهاض مفعولها السّلبى على العلاقات بينهما، وخاصّة بعد تعمّد المغرب افتتاح عشر قنصليّات إفريقية في الأقاليم الجنوبية من الصّحراء الغربيّة في ظرف شهرين فقط خلال سنة 2020. «وعلى نحو لافت، بدا أنّ الدبلوماسية المغربية تستغلّ مرحلة الجمود التي يمرّ بها ملف الصّحراء، لتسجيل نقاط على خصومها، وتحديدًا «جبهة البوليساريو» بفضل استراتيجيّتها الجديدة القائمة على حثّ الدّول على الاعتراف بسيادة المغرب على الصّحراء، وتأكيد الأمر على أرض الواقع من خلال خطوات قانونية لفتح قنصليّات، كان آخرها قنصليّة جمهورية بوروندي في مدينة العيون، كبرى حواضر الصّحراء، وقنصليّة جيبوتي في مدينة الدّاخلة (أقصى الجنوب)»⁽¹⁾ مع موفى شهر فبراير 2021.

و«اعتبرت البوليساريو افتتاح عدد من الدّول الإفريقية قنصليّات في مدن الصّحراء «خطوة غير مسؤولة» و«عدواناً غير مبرّر»، متوعّدة بالردّ من خلال خطوات ستسلّكها لدى كل من الاتّحاد الإفريقي وعبر القانون الدّولي. بدورها، اعتبرت وزارة الخارجية الجزائرية أنّ هذا الإجراء يرمي إلى «تقويض مسار التّسوية الذي ترعاه الأمم المتّحدة في الصّحراء، ويخرق القواعد والمبادئ وممارسة الأمم المتّحدة والاتّحاد الإفريقي في الحالات المشابهة»⁽²⁾.

(1) «دبلوماسية القنصليات: سلاح المغرب الفعال في ملف الصّحراء»، العربي الجديد، 2 مارس/ آذار 2020، (شوهد: 8 يونيو/ حزيران 2021)، <https://bit.ly/2YHLWDG>.

(2) المرجع السابق.

إنّ تدهور العلاقات المغربية-الجزائرية لأدنى حالاتها منذ عقود خلال العام 2020، سببه أيضا - كما يشير إلى ذلك بوبي غوش - موقفا ترامب وبايدن؛ «أحدهما لعب دور السّمسار والثاني دور الغافل؛ حيث اعترف ترامب في ديسمبر/ كانون الأوّل 2020 بسيادة المغرب على الصّحراء الغربيّة مقابل اعتراف المغرب بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وبتغريدة واحدة قلب الرئيس المنتهية ولايته موقفا أمريكا استمرّ لعقود وقام على حياديّة مدروسة، مخلّفا وراءه مأزقا جديدا»⁽¹⁾ ومشكلا يضاف إلى المشاكل المتراكمة التي أورتها لخليفته جو بايدن.

وقد أغضب قرار الرّئيس الأمريكي المنتهية ولايته ترامب الجزائر التي تدعم جبهة البوليساريو و«تريد دولة مستقلة في الصّحراء الغربيّة، وتعتبر التأثير المغربي في المنطقة تهديدا لحضورها البارز في شؤون شمال إفريقيا»⁽²⁾. إنّ التّمعن في الوضع الحالي للعلاقات الجزائرية المغربية - بعد قرار الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، وغلق مجالها الجوّي أمام الطيران المدني والعسكري المغربي-، قادر على استشراف وضع جديد للعلاقات بين البلدين الجارتين ستتعطل بموجبه - على ما يبدو - كل أشكال التّعاون الممكنة بينهما، وليس هناك من حلّ اليوم سوى مراجعة العلاقات بين البلدين بصفة جذريّة في إطار «مفاوضات أو محادثات أكثر شفافيّة وأكثر علانيّة وصرحة لمناقشة جميع الإشكالات»⁽³⁾.

4. أطر الخطاب الإعلامي وأنماطه وأصنافه في سياق الصّراع الرّمزي

بين المغرب والجزائر

في إطار متابعتنا للخطاب الإعلامي وسرديّاته في سياق الصراع الرّمزي بين المغرب والجزائر حول القضايا الخلافية بينهما، حاولنا رصد بعض المنابر الإعلامية المحلية وبعض الحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي في كلا البلدين باللغتين العربية والفرنسية للوقوف على أنماط الخطاب الإعلامي وأصنافه، وأطره وفهم وإدراك مدى تأثير أنماط هذا الخطاب على الجمهور والمستخدمين. وقد

(1) درويش، «بلومبيرغ: تدهور العلاقات الجزائرية المغربية سببه إرث ترامب لبایدن»، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

(3) بوعلام غبشي، ما هي الآثار المترتبة عن قطع الجزائر العلاقات الدبلوماسية مع المغرب؟ فرنسا 24، 25 أغسطس/ آب 2021، (شاهد: 23 سبتمبر/ أيلول 2021)، <https://bit.ly/3J972ww>.

اعتمد الباحث في ذلك على عينة قصدية تتكون من ثلاثة وثلاثين خطاباً بُثت، أو نشرت، أو تمّ تداولها عبر منابر إعلامية مختلفة وحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والفرنسية في كلا البلدين. وقد تبين من خلال هذه العينة أن هناك تفاوتاً في أنماط الخطاب وأصنافه بين الساخر، والتحريضي، والداعي للكراهية، والحامل لمعاني الإساءة، والشتم والتلب.

جدول رقم 1: أصناف الخطاب الإعلامي في عينة الدراسة

النسبة %	صنف الخطاب	الوسيلة/ المنصة
59 %	موضوعي	صحافة مكتوبة وإلكترونية قنوات تليفزيونية
19 %	ساخر	
18 %	تحريضي / داع للكراهية	
4 %	حامل لمعاني الإساءة	
49 %	موضوعي	مواقع إلكترونية إخبارية
22 %	ساخر	
20 %	تحريضي / داع للكراهية	
9 %	حامل لمعاني الإساءة	
27 %	موضوعي	حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي
28 %	ساخر	
33 %	تحريضي / داع للكراهية	
12 %	حامل لمعاني الإساءة	

استناداً إلى وحدات عينة الدراسة لاحظنا تفاوتاً من حيث صنف الخطاب بين الموضوعي، والساخر، والتحريضي، والداعي للكراهية، والحامل لمعنى الإساءة، حيث كانت وسائل الإعلام المغربية والجزائرية أقرب إلى الموضوعية في طرحها لقضية الصراع في سياق العلاقات المغربية-الجزائرية، إلا أن ذلك لم يمنع وجود تراشق إعلامي بين هذه الوسائل وصل حد استخدام السخرية والمعاني الحاملة للإساءة ضد رموز الدولة على غرار البرنامج الساخر بقناة الشروق «ويكند ستوري».

ففي إحدى فقرات البرنامج الذي بُثَّ، في فبراير/ شباط 2021، تنكَّر ممثلٌ في هيئة دمية لتجسيد شخصية الملك المغربي محمد السادس. وأجرى مقدم البرنامج حوارًا مع الدمية وسألها حول الوضع في المغرب وملف الصحراء الغربية، إضافة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي مشهد آخر، ظهر الممثل الذي تَمَّص شخصية الملك وهو يمدُّ يده لأحد الضيوف لكي يقبلها، إلا أن الضيف تحجج بفيروس كورونا، مضيفاً أن «عادة تقبيل اليد غير موجودة في الجزائر» فاعترض الممثل قائلاً: «لكنني أمير المؤمنين»، ليرد الضيف: «ذلك شأنك».

أثار هذا البرنامج «ويكند ستوري» غضب العديد من المغاربة، وأعاد الحديث حول أسباب العداة والجفاء بين الجارتين. تلك المشاهد التي عدّها جزائريون «جزءاً من حرية التعبير»، رأى فيها نشطاء وفاعلون مغاربة «تطاولاً» على شخص الملك و«إساءة» لرموز بلادهم.

مشهد من برنامج «ويكند ستوري» يظهر الملك محمد السادس في هيئة دمية⁽¹⁾



(1) دمية ملك المغرب تكشف أسرار القصر الملكي والرشوة التي منحها لصحفيين فرنسيين، الشرق نيوز تي في، (شوهة: 30 سبتمبر/ أيلول 2021)، <https://bit.ly/3Hi3kjW>

موقع إلكتروني مغربي ينتقد تمثيل الملك المغربي في هيئة دمية⁽¹⁾

هسبريس
EN FR

الرئيسية سياسة جهات مجتمع اقتصاد حوادث السلطة الرابعة فن وثقافة تماريفت رياضة صوت وصورة خارج الحدود

24 ساعة

- 17:18 هذه مستجدات الحالة الوبائية في جهات المملكة
- 16:29 المغرب يراهن على نظوية أداء كرة القدم النسوية
- 15:01 انتقادات تزامق توقيت العمل بمرابيل والفليقي
- 14:45 ولاية أمن الدار البيضاء تنفي اتهامها بـ"الانحياز"
- 13:38 "فيود" تهدد غير الملقحين ضد كورونا بالنمسا
- 13:11 بتعطية: أركز على نيل العلاء ولم أفر العززال
- 12:03 تفكيك عمالة لتفريب المحدرات في كلميم
- 11:34 المقلب المغربي الريف يندثر على

هسبريس | عين على السوشل ميديا

"الملك خط أحمر" .. شعار يودد المغاربة أمام سعار الإعلام العسكري الجزائري



ونددت الجمعية الوطنية للإعلام والنّاشرين بالمغرب، وهي جمعية غير حكومية، بمضمون الحلقة واعتبرته «عملاً لا يمت بصلة لأخلاقيات مهنة الصحافة والإعلام»⁽²⁾. كما نشرت مواقع إخبارية مغربية، مثل «هسبريس»، تقارير انتقدت فيها ما وصفته بـ«سقطات الإعلام الجزائري الموالي للنظام العسكري الحاكم ومحاولاته المستمرة في بثّ السموم»⁽³⁾. وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، لاحظنا استخدام خطابات ساخرة، وأخرى تحريضية تدعو إلى الكراهية، وأخرى حاملة للإساءة. وطالب بعض المغاربة من خلال حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي بقطع العلاقات مع الجزائر، واستدعاء سفيرها بالرباط. وقام البعض بتغيير صور حساباتهم بأخرى للعاهل المغربي

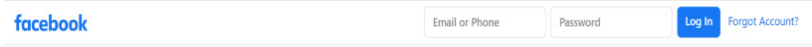
(1) «الملك خط أحمر»: شعار يودد المغاربة أمام سعار الإعلام العسكري الجزائري، هسبريس 13 فبراير / شباط 2021، (شاهد: 22 مارس / آذار 2021)، <https://bit.ly/3ruOpge>.

(2) دمية على شكل الملك محمد السادس تثير غضبا مغربيا ضد قناة جزائرية، بي بي سي نيوز عربي 14 فبراير / شباط، (شاهد: 29 مارس / آذار 2021)، <https://bbc.in/3Gqi5j7>.

(3) المرجع السابق.

مرفقة بعبارات ووسوم من قبيل «#ملكنا_خط_أحمر»، و«#طرْد_السفير_الجزائري»، و«#العصاة_الحاكمة»، و«#حكم_الجزائرات»، و«#جيران_الشر».

صورة لحساب على فيسبوك للدفاع عن ملك المغرب⁽¹⁾

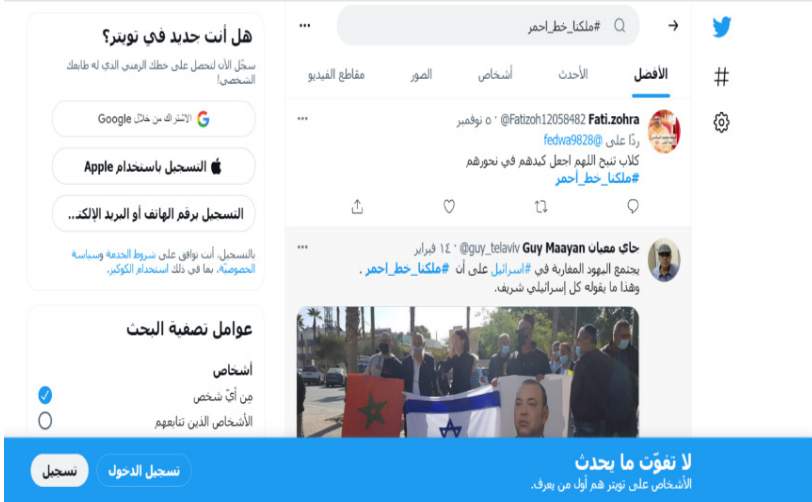


#ملكنا_خط_أحمر

4.9K people are posting about this



صورة لحساب على تويتر للدفاع عن ملك المغرب⁽²⁾



في المقابل، رفع معلقون جزائريون وسماً مضاداً بعنوان «#الجزائر_خط_أحمر». واستغربت فئة من الجزائريين على شبكات التواصل الاجتماعي «حملة

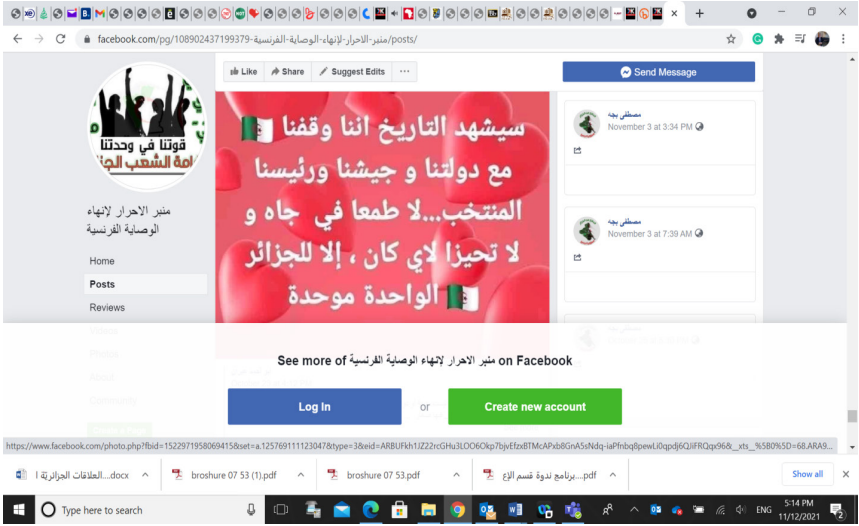
(1) المرجع، فيسبوك (شوهة: 20 أكتوبر / تشرين الأول 2021) <https://bit.ly/3Ca5sq3>

(2) المرجع، تويتر (شوهة: 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021) <https://bit.ly/30dPKwU>

المغاربة» على الحلقة، معتبرين أن في ذلك شيء من «المبالغة والشعوبية». وينطلق هؤلاء في دفاعهم عن قناة «الشروق» من مبدأ دفاعهم عن فن السخرية السياسية ورفضهم القاطع لثقافة التمجيد والتقديس». وبينما ينادي جمهور من البلدين بوضع خطوط حمراء لدى الحديث عن الحكام والسياسيين، يدافع آخرون عن حقهم في انتقاد الشخصيات العامة بصرف النظر عن منصبها أو جنسيتها.

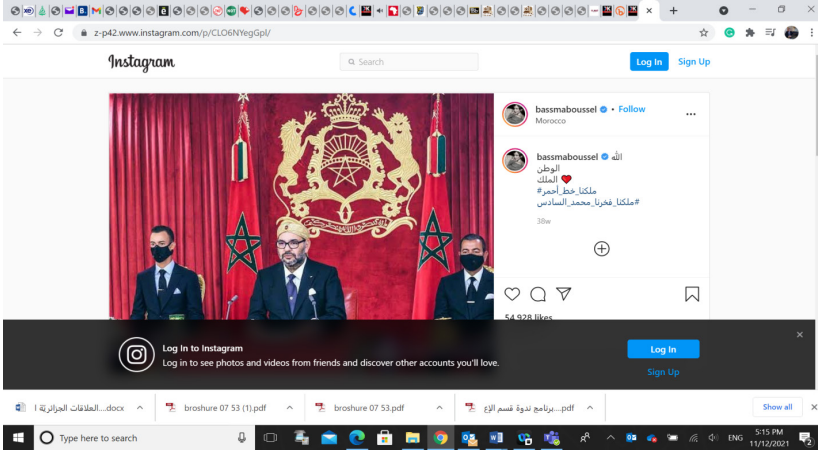
وصنّف مدونون ما حدث في إطار ما أسموه بـ«الحرب الإعلامية الدائرة رحاها بين البلدين»، واعتبروا أن ما أقدمت عليه «الشروق» ما هو إلا «ردة فعل على ما تنشره المواقع الإخبارية المغربية من رسوم ساخرة وعدائية للمؤسسة السياسية في الجزائر»⁽¹⁾. في حين يتحدث مغاربة عن «حملة مُنَهَجَة ضد بلادهم ويعتقدون أن قناة الشروق لن تُقدم على عرض تلك الفقرة إلا بإيعاز من الحكومة». وبين هذا وذاك، يقف فريق من المغاربة والجزائريين على الحياد ويحذرون من حملات التجييش الإعلامية التي تناقض الرسالة النبيلة للصحافة.

صورة لحساب على فيسبوك مؤيد للموقف الجزائري⁽²⁾



(1) محمد الجنون، التوتو يزداد بين المغرب والجزائر.. ردود الفعل مستمرة بعد الإساءة للملك محمد السادس، أخبار الآن 15 فبراير / شباط 2021، (شوهد: 30 مارس/ آذار 2021)، <https://bit.ly/339gNLO>

(2) المرجع، فيسبوك (شوهد: 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021) <https://bit.ly/3wNxxTe>

صورة لحساب إنستغرام للدفاع عن ملك المغرب⁽¹⁾

ولم تشذ بعض المواقع الإعلامية المغربية عن قاعدة التراشق الإعلامي مع نظيراتها الجزائرية؛ فقد أثار البرنامج الساخر «ديرها غازوينة»، الذي يُبث على القناة الرسمية بمنصة التواصل الاجتماعي «يوتيوب» الخاصة بموقع «برلمان كوم»⁽²⁾، الجدل حول قضايا وملفات ساخنة تتم صياغتها في قالب ساخر. ومن بين هذه القضايا ما تم التطرق إليه في علاقة بالجارّة الجزائر. فقد ذكر الموقع أن «المغرب يضبط سنويًا 800 ألف قرص من الحبوب المهلوسة». واستشهد بوقائع بثها التلفزيون الجزائري تؤكد أن الجزائر هي مصدر المهلوسات للمغرب، مشيرًا إلى أن «المملكة مجنّدة لمحاربة ذلك»⁽³⁾. وفي موضوع آخر ركز الموقع على تشبّث الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بدعم «البوليساريو»، وإقحامه قضية الوحدة الترابية في خطابه بعد عودته من رحلة العلاج بألمانيا، معتبرًا أن «النظام العسكري في الجزائر يكن العداء الكبير للمغرب متناسيًا الأزمات الداخلية والمشاكل الكبيرة التي يعيشها على جميع المستويات»⁽⁴⁾.

- (1) المرجع، إنستغرام (شوهد: 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021) <https://bit.ly/3okvQsp>
- (2) الجيلالي الطويل، «ديرها غازوينة.. حكومة دزائر كتهدنا وكتقول راه عرفاتنا فين كاينين»، برلمان كوم 18 فبراير / شباط 2021، (شوهد: 30 مارس/ آذار 2021)، <https://bit.ly/3rx2sSu>.
- (3) المرجع السابق.
- (4) رئيس الجزائر يواجه شعارات «الجنرالات في المهملات» بتجديد دعم البوليساريو، هسبريس 19 فبراير/ شباط 2021، (شوهد: 30 مارس/ آذار 2021)، <https://bit.ly/34Fjq8m>.

لقد سمح رصدنا لعدد من الوسائل الإعلامية المحلية، وبعض الحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والفرنسية، في كل من الجزائر والمغرب، كما مكنتنا متابعتنا لبعض الوسائل الإعلامية العربية والأجنبية التي اهتمت بتغطية الوسائل الإعلامية المحلية في كلا البلدين للصراع الدائر بين الجارتين، بالوقوف على مدى تأثير الخطاب المتداول عبر الشبكات الاجتماعية على مضامين بعض الوسائل الإعلامية المحلية في البلدين. وبات من البديهي -في أحيان كثيرة- أن يصل الخبر إلى الصحفي من وعلى شبكات التواصل الاجتماعي مثله مثل أي مواطن عادي، ما يجعل من تلك الشبكات اليوم مصدرًا أساسيًا من مصادر الأخبار التي يستقي منها الصحفيون معلوماتهم، بما في ذلك القضايا الخلافية بين البلدين. وقد تُفسّر ظاهرة تصاعد نسبة الخطاب الساخر، أو الحامل لمعاني الإساءة والتحريضي والداعي للكراهية الذي ظهر في بعض وسائل الإعلام المحلية الجزائرية والمغربية على إثر الصراع الدائر بين البلدين، بمدى تأثير هذه الوسائل بما يُتداول من خطابات على وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث بلغت نسبة الخطابات الساخرة والتحريضية والداعية للكراهية والحاملة لمعاني الإساءة ما نسبته 73٪ على هذه الوسائل مجتمعة، ضمن عيّنة البحث.

لقد غيرت الشبكات الاجتماعية علاقة المواطن في كل من الجزائر والمغرب بطبيعة الصراع الرمزي للعلاقات المغربية-الجزائرية وتمثلاته له؛ فقد أصبحت علاقته بمجريات الأحداث التي تحكم وتيرة العلاقات المغربية-الجزائرية، في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، خاضعة إلى التفاعل الحيني والفوري من خلال إيجاد مساحة أكبر للتعليق، وأسست جسورًا جديدة بين وسائل الإعلام في هيتها التقليدية والوسائل نفسها بعد تأقلمها مع متطلبات شبكات التواصل الاجتماعي الجديدة والمتجددة.

5. تمثلات الخطاب الإعلامي لصورة البلدين وأطروحاته عن الدولة

ونظام الحكم والجوار

لقد تبين بوضوح من خلال محتوى خطاب عيّنة الدراسة وجود تمايز في كلا النظامين السياسيين للبلدين؛ نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في

الجزائر، وما استتبع ذلك من تعليقات ذات منحى أيديولوجي بوصف النظام الجزائري بـ«النظام العسكري»، و«تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه لاسيما في ظل الحضور المتعاضم عربياً وإفريقيًا ودوليًا للجزائر»⁽¹⁾. ويوحي مضمون الخطاب في عينة الدراسة بتشكيل «قواعد اشتباك» جديدة للنزاع بين البلدين «وكأنّ المغرب يضع الجزائر أمام خيار «اليد الممدودة للملك» أو الرّبط المنهجي بين الصحراء الغربية ومنطقة القبائل»⁽²⁾.

(1) مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، 3 أكتوبر / تشرين الأول 2004، (شاهد: 10 نوفمبر / تشرين الثاني 2021)، <https://bit.ly/3oSghcP>.

(2) حسن زينند، «منطقة القبائل تغير قواعد الاشتباك بين المغرب والجزائر»، دوتشيه فيله، 1 سبتمبر / أيلول 2021، (شاهد: 28 سبتمبر / أيلول 2021)، <https://bit.ly/30i8P0Y>.

جدول رقم 2: المواضيع المتداولة في عينة الوسائل الإعلامية / الوسائل الاتصالية المختارة

الموضوع	الرابط	فترة النشر / البث / التداول	المصدر	الرسيلة - المبرر الإعلامي / البلد
هل ينذر التصفيد الأخير بين المغرب والبوليساريو بموجة صراع جديدة؟	https://bbc.in/3Hf0WMM	15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020	بي بي سي نيوز عربي	موقع إخباري عربي
من يكتب اعترافات الجزائر المتأخرة حول الصحراء؟	https://ahdath.info/627707	26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020	أحداث إنفو / موقع إلكتروني إخباري	إلكترونية صحيفة (المغرب)
تطبيع المغرب مع الصحاوية استهداف للجزائر	https://bit.ly/3c9U5DS	13 ديسمبر/ كانون الأول 2020	الشروق أون لاين	إلكترونية صحيفة (الجزائر)
دمية ملك المغرب تكشف أسرار القصر الملكي والرثوة التي منحها لصحفيين فرنسيين	https://bit.ly/3Hi3kqW	12 فبراير/ شباط 2021	الشروق نيوز	قناة تلفزيونية (الجزائر)
بتون يتسبب بدعم «البوليساريو» ويفهم قضية الرحلة الترابية في خطابه	https://bit.ly/3HgDY7TI	18 فبراير/ شباط 2021	برلمان	إخباري موقع (المغرب)
«ديرها غازوية... حكومة دزائر كتبها وكقول راه عرفاتنا فين كاينين»	https://bit.ly/3wCw7dW	18 فبراير/ شباط 2021	برلمان	إخباري موقع (المغرب)
قراءة في إساءة الإعلام الجزائري لملك المغرب	https://bit.ly/31OSfq9	14 فبراير/ شباط 2021	العصق المغربي	إخباري موقع (المغرب)

وسيلة تواصل اجتماعي (المغرب)	إنستغرام	13 فبراير / شباط 2021	https://bit.ly/3okvQsp	#ملاكنا_خطأ_أحر
وسيلة تواصل اجتماعي (الجزائر)	فيسبوك	15 فبراير / شباط 2021	https://bit.ly/3wNxxTe	«#الجزائر_خطأ_أحر»
صحيفة إلكترونية (الجزائر)	الشروق أونلاين	3 فبراير / شباط 2021	https://bit.ly/3qsj3lP	هل صار المغرب بلدا صهيونيا؟
موقع إلكتروني (المغرب)	نبض موقع الإلكتروني (المغرب)	17 فبراير / شباط 2021	https://bit.ly/3Fert9l	الجزائر تعوق الاندماج الإفريقي!
موقع إلكتروني (الجزائر)	TSA	8 يوليو / تموز 2021	https://bit.ly/3okgNz7	Ramtane Lamamra : retour d'un poids lourd de la diplomatie algérienne
صحيفة إلكترونية أجنبية	Le nouvel économiste	27 يوليو / تموز 2021	https://bit.ly/3oqq0Wn	Algerie-Maroc, le ton monte d'un cran
موقع إلكتروني أجنبي	دنتي فيلا	18 يوليو / تموز 2021	https://bit.ly/2YEYNqg	بسبب «وثيقة مغربية».. الجزائر تستدعي سفيراها في الرباط
صحيفة إلكترونية أجنبية	لو موند	23 يوليو / تموز 2021	https://bit.ly/3wJj8Yv	Pegasus : l'Algérie, « profondément préoccupée », condamne l'utilisation du logiciel par le Maroc

موقع روسيا اليوم الإلكتروني باللغة العربية	RT	2021 / آب أغسطس / 18	https://bit.ly/3HelP8N	الجزائر تتهم مجموعة «لها صلات بالغرب وإسرائيل» بإشعال حرائق الغابات
موقع إخباري (الجزائر)	Elwatan.com	2021 / آب أغسطس / 26	https://bit.ly/3qB1jcD	Rupture des relations diplomatiques : Ce que prévoit la convention de Vienne de 1961
موقع القناة التلفزيونية الفرنسية باللغة العربية	فرنسا 24	2021 / آب أغسطس / 25	https://bit.ly/3C9YPPUR	ما هي الآثار المترتبة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الغرب
صحيفة إلكترونية أجنبية	Le journal du Dimanche	2021 / آب أغسطس / 26	https://bit.ly/3DFRsw0	«C'est une guerre des récits» : pourquoi l'Algérie a rompu ses relations diplomatiques avec le Maroc
صحيفة إلكترونية (الجزائر)	الشعب أون لاين (الجزائر)	2021 / آب أغسطس / 24	https://bit.ly/3c7zHUc	«قطيعة مع الغدر»
صحيفة إلكترونية أجنبية	Le Point	2021 / آب أغسطس / 26	https://bit.ly/3HqWCs2	Algérie-Maroc: la presse marocaine hausse le ton
قناة تلفزيونية (الغرب)	M99TV	2021 / آب أغسطس / 15	https://bit.ly/3HHAG2b	حان الوقت لتطري صفحة النظام الجزائري
موقع إخباري أجنبي	orientxxi	2021 / آب أغسطس / 31	https://bit.ly/3Dbcc6xL	Algérie-Maroc, les enjeux de la rupture

إخباري موقع إلكتروني (الجزائر)	Liberté	2021 / أيلول / 9 سبتمبر	https://bit.ly/3CbUbwT	Algerie-Moroc : le dangereux rêve d'une guerre
إلكترونية صحيفة (الجزائر)	الشرق اقتصاد الإلكتروني	2021 / أيلول / 22 سبتمبر	https://bit.ly/3oo3ZaP	الجزائر تُعلق مجالها الجوتي أمام الطيران المغربي
إخباري موقع إلكتروني	موقع دو تشي فيلا	2021 / أيلول / 1 سبتمبر	https://bit.ly/3qxAiXu	منظمة القبائل تُعبّر "قواعد الانسحاب" بين المغرب والجزائر
موقع القناة التلفزيونية التركيبة باللغة العربية	TRT	2021 / أيلول / 23 سبتمبر	https://bit.ly/3Dg4I48	الجزائر تعلق مجالها الجوتي أمام المغرب: كيف يعمق القرار معاناة الشعبين؟
إخباري موقع (الجزائر)	Elwatan.com	2021 / أيلول / 28 سبتمبر	https://bit.ly/3qCDwJz	Sahara occidental : L'Algérie réclame un référendum et dénonce «l'intransigence» du Maroc
تواصل وسيلة اجتماعي (المغرب)	تويتر	4 - 25 أغسطس / آب - 25 سبتمبر / أيلول 2021	https://bit.ly/3DcmchS	#مغاريون_ضد_القطيعة
إخباري موقع (المغرب)	Media 24	2021 / أيلول / 28 سبتمبر	https://bit.ly/31VRADA	Sahara: A l'ONU, Bouiria appelle l'Algérie à assumer sa responsabilité dans le processus politique des tables rondes
موقع القناة التلفزيونية التركيبة باللغة العربية	TRT	2021 / آب / 25 أغسطس	https://bit.ly/3oi46wP	خاوة خاوة.. كيف استقبل المستوى الشعبي القطيعة بين المغرب والجزائر؟
تواصل اجتماعي (المغرب)	فيسبوك	15 - 4 سبتمبر / أيلول 2021	https://www.facebook.com/solo.marocains/	مغاربة ضدّ القطيعة مع الجزائر

ونحن ندرس تمثيلات الخطاب في عينة الدراسة المختارة، لاحظ الباحث تفاوتاً -من الجهتين جزائرياً ومغربياً- في مستوى مهنية التعامل مع بعض الأحداث التي طبعت العلاقات الجزائرية-المغربية، مثلما رصد عدد من المراقبين الجزائريين ما أسموه ازدواجية في موقف وخطاب المغرب تجاه بلادهم؛ «فمن جهة دعا الملك محمد السادس، في 31 يوليو/ تموز 2021، الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى تطوير العلاقات الأخوية بين البلدين، معتبراً أنه من غير المنطقي بقاء الحدود بين الجارتين مغلقة منذ عام 1994. وأشار الملك أنه لا هو ولا الرئيس تبون ولا حتى الرئيس الذي سبقه (بونفليقة) مسؤولون عن الوضع الحالي. واستطرد موضحاً أن «ما يمس أمن الجزائر يمس أمن المغرب، والعكس صحيح»، مؤكداً أن «المغرب والجزائر أكثر من دولتين جارتين، إنها توأمان متكاملان»⁽¹⁾. لكن في المقابل يدعو ممثل المغرب في الأمم المتحدة إلى حق تقرير مصير سكان منطقة القبائل في الجزائر. ردُّ الرئيس عبد المجيد تبون على خطاب الملك جاء بعد أسبوع، أي في الثامن من أغسطس/ آب 2021، وشدد خلاله على أن بلاده لم تتلق جواباً من المغرب بشأن التوضيحات التي طلبتها من الرباط حول تصريحات الدبلوماسي المغربي في الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت أوضح أن قضية الصحراء في يد الأمم المتحدة ولجنة تصفية الاستعمار، مشدداً على أن الجزائر «تلعب دور الملاحظ النزيه فقط». وأكد الرئيس الجزائري أن بلاده «مستعدة لحلّ المشاكل بين الطرفين واحتضان لقاء بينهما على أرض الجزائر ولكن بما يرضي الطرفين»⁽²⁾. أظهر ردُّ تبون وكأن البلدين يمارسان حوار الطرشان؛ فما يعتبره تبون نزاهة، يرى فيه المغرب تحاملاً على وحدته الترابية، والعكس بالعكس.

ما يبدو ازدواجية إذن في موقف المغرب يمكن تأويله بخيارين يطرحهما المغرب أمام الجزائر، «الأول تصالحي، كما يوحي بذلك خطاب الملك، والثاني تصعيدي، كما يجسّد ذلك خطاب ممثل المملكة في الأمم المتحدة»، عمر هلال⁽³⁾.

(1) الملك محمد السادس في خطاب العرش: المغرب والجزائر توأمان متكاملان، هسبريس 31 يوليو / تموز 2021، (شوهد: 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021)، <https://bit.ly/3uz6dca>.

(2) تبون يرد على دعوة وجهها الملك المغربي للجزائر خلال كلمة في عيد العرش، روسيا اليوم، 8 أغسطس / آب 2021، (شوهد: 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021)، <https://bit.ly/3LkHjDg>.

(3) حسن زينيد، «منطقة القبائل تغتبر قواعد الاشتباك بين المغرب والجزائر»، مرجع سابق.

فهذا الأخير بات يجرّك ملف القبائل بشكل منهجي؛ فكلّمًا أثارت الجزائر موضوع الصحراء الغربية، إلا وعاد لإثارة ملف القبائل غير آبه بالارتدادات التي خلقتها تصرّحاته الأولى. «فقد عاد وجدّد، في 30 أغسطس/ آب 2021، نفس التعليقات التي دفعت بالجزائر لقطع علاقاتها مع المغرب، وقال: إن هناك أوجه تشابه بين نزاع الصحراء الغربية وتلك الواقعة في منطقة القبائل الجزائرية. وأضاف «شعب القبائل... له أيضًا الحق في تقرير المصير. فلماذا تُنكر الجزائر عليه ما تُطالب به مغاربة الصحراء؟»⁽¹⁾.

1.5. نزاع على رمال تحركها قواعد اشتباك جديدة

نزاع على رمال متحرّكة، صورة لطالما طبعت البعض من عيّنة هذا البحث ومساره سواء من المنظور السيميائي أو الفينومينولوجي. فدعم الجزائر لمساعي البوليساريو لتأسيس دولة مستقلة في الصحراء الغربية منذ فترة السبعينات إلى اليوم ألقى بضلاله على مسار تطوّر العلاقات المغربية-الجزائرية والمنطقة برُمّتها، ليتحوّل هذا النزاع إلى أقدم نزاع مُتحرّك في القارة الإفريقية، «بأبعاد جيوسياسية تتداخل فيها عوامل السياسة الداخلية للبلدين مع طموحاتها للريادة الإقليمية»⁽²⁾.

ولعلّ في سعي المغرب إلى افتتاح قنصليات لدول إفريقية بمنطقة الصحراء الغربية ما يُعطي الانطباع إلى أنّ ذلك لا يندرج في سياق رمزي، بل هو محاولة لوجود أدوار متجدّدة ستقوم بها الأقاليم الجنوبية فيما يتعلق بالاستراتيجية المغربية للانفتاح على القارة السمراء، مع الحرص على ترويج فكرة أساسية مفادها أنّ «فتح القنصليات والبعثات الدبلوماسية يجري وفق معايير وممارسات دبلوماسية تخضع للقانون الدولي، وأساسًا، اتفاقية فيينا المنظمة للعلاقات القنصلية لسنة 1963، التي تنص على أنّ إقامة العلاقات القنصلية يكون بين الدول بالاتفاق المتبادل»⁽³⁾.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) «دبلوماسية القنصليات: سلاح المغرب الفعال في ملف الصحراء»، العربي الجديد، 2 مارس / آذار

2020، (شاهد: 30 مارس/ آذار 2021)، <https://bit.ly/3gsP2k7>.

في المقابل فإنّ الصورة التي تُتداول عبر البعض من وسائل الإعلام المغربية حول هذا الموضوع تُحيل إلى «خوف السّلطة في الجزائر أن تسقط ورقة الصحراء من يديها، لما لها من أهميّة في ترتيب البيت الداخلي بين أجنحتها»⁽¹⁾.

ولا يبدو أنّ النزاع بين البلدين حول مسألة الصحراء الغربية سيكون على رمال أكثر ثبات في المستقبل، بعد أن فرض المغرب «قواعد اشتباك» جديدة تقوم على منطق العين بالعين، والسن بالسن، و«الصحراء بالقبائل»، والتي دارت رحاها عبر معركة دبلوماسية كان مسرحها اجتماع لمنظمة عدم الانحياز، في 13 و 14 يوليو/ تموز 2021؛ حينها أثار وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، قضية الصحراء الغربية، وردّد عليه مندوب المغرب في الأمم المتّحدة، عمر هلال، في مذكرة وزّعها على أعضاء المنظمة، يستنكر فيها إثارة لعمامرة للقضية، معلناً في نفس الوقت دعم بلاده لـ«حقّ تقرير مصير شعب القبائل».

هذا الجدل انتفضت له الجزائر واعتبرت أنّه لا مجال للمقارنة بين مشكلة دولية في يد الأمم المتّحدة وبين منطقة القبائل التي تُعتبر جزءاً من الأراضي الجزائرية معترف بها دولياً، بينما ردّت بعض وسائل الإعلام المغربية مستشهدة بآراء عدد من الخبراء المغاربة بأنّ تقرير المصير، مبدأ عامّاً لا يمكن استعماله بشكل انتقائي ومزاجي، مستشهدين بمساعي مقاطعة كيبك الكندية التي أجرت استفتاءين، آخرها عام 1995 حول مستقبل السيادة على الإقليم رغم أن القانون الدولي يعتبر المقاطعة جزءاً من الأراضي الكندية. وهناك أيضاً استفتاء استقلال اسكتلندا عن المملكة المتحدة عام 2014، أو انفصال جنوب السودان عن شماله عام 2011⁽²⁾.

2.5. التّطبيع والدبلوماسية المغربية في مواجهة ردود الفعل الجزائرية

تعدّ عملية التّطبيع مع الكيان الإسرائيلي إحدى المواضيع الهامّة المتداولة في عينة الدّراسة والتي طفت إلى السّطح من جديد على إثر تازّم العلاقات الجزائرية المغربية. وتُعتبر إسرائيل جزءاً من النّقاط الخلافية بين الجزائر والرّباط؛ فلطالما

(1) نوفل البعمري، «حان الوقت لطّي صفحة النظام الجزائري»، هسبريس، 20 أغسطس/ آب 2021، (شاهد: 25 سبتمبر/ أيلول 2021)، <https://bit.ly/3kUeW3d>.

(2) حسن زينيد، «منطقة القبائل تُغيّر قواعد الاشتباك بين المغرب والجزائر»، مرجع سابق.

نظرت الجزائر بعين من الشك والريبة للتطبيع الدبلوماسي بين الرباط وتل أبيب. وقد سبق للرئيس تبون أن انتقد خلال سبتمبر/أيلول 2020 التطبيع مع إسرائيل وقال: «أنا أرى أنّ هناك نوعاً من الهرولة نحو التطبيع، ونحن لن نشارك فيها ولن نباركها، والقضية الفلسطينية عندنا تبقى مقدسة بالنسبة إلينا وللشعب الجزائري برمته»⁽¹⁾. وقد يفهم من هذا التصريح رد فعل متأخر من قبل الجزائر على اتفاقيات أبراهام، أو كذلك إصرار الجزائر على «أن تصنع لنفسها اسماً كواحد من الممثلين العرب القلائل الذين لا يزالون يقفون إلى جانب الفلسطينيين الراضين لجهود التطبيع العربي الإسرائيلي (..)» وفي هذا أيضاً إشارة سياسية مهمة للداخل، في وقت لا تتمتع فيه الحكومة الجزائرية بشعبية⁽²⁾. وقد انخرطت وسائل الإعلام المحلية الجزائرية في دفاعها عن الجزائر بعد تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، خلال أول زيارة رسمية له إلى المغرب، في 12 أغسطس/آب 2021، عبّر فيه عن «قلق بلاده من التقارب بين إيران والجزائر، معلّقاً على رفض الجزائر قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب»، واعتُبرت هذه التصريحات -من قبل عدد من وسائل الإعلام الجزائرية المحلية- غير مسؤولة تأتي في سياق ما أسمته ب«تشكيل محور بين المغرب ودولة الكيان الصهيوني ضد المصالح الجزائرية ووحدها الترابية»⁽³⁾.

من جهة أخرى يُعطي انتزاع المغرب اعترافاً أميركياً في ديسمبر/آب 2020 من الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب - مع نهاية ولايته - بمغربية الصحراء الغربية وتزايد عدد الدول العربية والإفريقية التي افتتحت قنصليات لها في المنطقة انطباعاً بأنّ الدبلوماسية الهجومية التي تتبناها الرباط مؤشّر لانقلاب في موازين القوى في المنطقة. واعتبر عمر هلال مندوب المغرب الدائم لدى الأمم المتحدة «أنّ نجاحات المغرب الدبلوماسية يُنظر إليها في الجزائر العاصمة كاستفزاز، ما يزيد من حدة التوتر بين البلدين»⁽⁴⁾.

(1) «الرئيس الجزائري: فلسطين مقدسة عندنا ولن نشارك في الهرولة نحو التطبيع»، القدس العربي، 20 سبتمبر/أيلول 2020، (تاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2021)، <https://bit.ly/3CeWuYT>.

(2) حسن زينند، «منطقة القبائل تغتّى قواعد الاشتباك بين المغرب والجزائر»، مرجع سابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

أما بالنسبة لتموقع باقي البلدان في خضمّ التطور السريع لحدة التوتر بين المغرب والجزائر فإنّ وسائل الإعلام في كلا البلدين لم تلاحظ ردود فعل صريحة؛ فحتى فرنسا التي تملك تأثيراً كبيراً في منطقة المغرب العربي، باعتبارها المستعمر السابق لبلدان المنطقة، فهي تنظر للخلافات بين الجزائر دون أن تحرك ساكناً في محاولة منها إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوتين.

أما بالنسبة للجار الأوروبي للمغرب إسبانيا فإنّ «المعادلة كانت تقتضي من الجزائر أن تقف ضد أي تقارب مغربي-إسباني، مثلما يقف المغرب بدوره ضد أي تقارب إسباني-جزائري، لأن التجربة أثبتت أنه كلما تحسنت علاقة مدريد بالرباط، إلا وتعكرت جزئياً أو كلياً علاقتها بالجزائر والعكس بالعكس. وقد سعت كل الحكومات الإسبانية المتعاقبة -بمقايير مختلفة- لمحاولة مسك العصا من الوسط، وعملت في الواقع على استدامة تلك الوضعية، واستغلال الخلافات المغربية-الجزائرية، واللعب على التناقضات الكبيرة بين البلدين لجني أكثر ما يمكن من المكاسب منها معاً»⁽¹⁾، خاصّة بعد أن ضمنت استمرار إمدادات الغاز الطبيعي الجزائري نحو إسبانيا عبر أنبوب «ميدغاز» الذي يصل مباشرة بين الجزائر وإسبانيا، عبر البحر الأبيض المتوسط، بعد الاستغناء عن خط أنابيب الغاز المغاربي-الأوروبي، الذي يمر عبر المملكة وصولاً إلى إسبانيا.

إنّ تزويد أوروبا بالغاز بدون المرور بالأراضي المغربية هو بمثابة الإعلان عن نهاية أهمّ شراكة اقتصادية بين البلدين. وبخصوص هذا الموضوع اختلفت الآراء حول تأثيرات الخطوة في الخطابات التي تمّ تحليلها ضمن عيّنة الدراسة. ففي الوقت الذي اعتبرت فيه الصحافة الجزائرية خطوة تحويل مسار إمدادات الغاز الجزائري لإسبانيا على أنها ستلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد المغربي، قلّلت الصحافة المغربية من شأنها، واعتبرت أنّها لن تكون ذات تأثير كبير على المغرب.

ووفقاً للصحافة الجزائرية، فإن قيمة واردات المغرب من الغاز الطبيعي للعام 2020، وصلت إلى 750 مليون متر مكعب، وفرّ الأنبوب المغاربي-الأوروبي منها 600 مليون متر مكعب. وتلخص هذه الأرقام اعتماد المغرب

(1) «علاقات الجزائر والمغرب: ما السبب وراء قرار «القطيعة» بين البلدين؟»، بي بي سي، 25 أغسطس/ آب 2021، (تاريخ الدخول: 5 سبتمبر/ أيلول 2021)، <https://bbc.in/3opWfVY>.

بصورة أساسية على الغاز الجزائري، ما يعني أن تحويل مسار إمدادات الغاز الجزائري إلى إسبانيا مباشرة سيضطر المغرب إلى البحث عن بدائل لسد احتياجاته التي ربما تكلف اقتصاده الكثير⁽¹⁾.

3.5. توّرت العلاقات المغربية-الجزائرية توجّه نبرة الخطاب الإعلامي

هيمن قرار الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب على الخطاب الإعلامي وكذلك اهتمامات رواد مواقع التواصل الاجتماعي بين مؤيد ومعارض لقطع العلاقات في كل من الجزائر والمغرب، وكذلك عدد من الدول العربيّة والأوروبيّة. كما وجّه هذا القرار طريقة تعاطي وسائل الإعلام المحليّة مع الحدث وحدّد مستوى الخطاب الإعلامي، تماما مثلما أعاد إلى واجهة النقاش قضايا عديدة كانت مثار خلاف بين الجارتين المغربيتين، مثل مسألة الصحراء الغربية، وحرائق الغابات الضخمة التي شهدتها الجزائر في أغسطس/آب 2021. وبدا الانقسام في الآراء جليًا بسبب الاستقطاب الكبير الذي شهدته مواقع التواصل في الموقف؛ إذ أيّد فريق من المغرّدين القرار الجزائري ووصفوه بـ«الخطوة التأديبية التي كان من الضروري القيام بها». كما تطرّق مغرّدون إلى موقف البلدين من إسرائيل، خاصة بعد تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع المغرب، ورفض الجزائر لذلك، معتبرين أن التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الإسرائيلي في الرباط، والتي حذر فيها من التقارب الإيراني-الجزائري وعواقبه على المنطقة، كانت بإيعاز «وتحريض من الرباط»⁽²⁾.

لقد فرضت شبكات التواصل الاجتماعي حتمية تفاعلية أصبح معها للتفاعلية دلالات أخرى مغايرة انعكست على الخطاب الإعلامي في العديد من الوسائل الإعلامية، وهو ما لاحظته الباحثة فيما تم تداوله عبر وسائل الإعلام المختلفة الجزائرية والمغربية في علاقة بتطور الخلاف بين البلدين. فأسوة ببعض الناشطين على شبكة التواصل الاجتماعي، امتدح كتاب جزائريون قرار قطع

(1) «هل تتصاعد التوترات بين الجزائر والمغرب بعد قطع العلاقات بينهما؟» بي بي سي، 29 أغسطس/آب 2021، (تاريخ الدخول: 5 سبتمبر/أيلول 2021)، <https://bbc.in/2YK9t79>.

(2) المغرب والجزائر: انقسام شديد حول قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجارتين، بي بي سي، 25 أغسطس/آب 2021، (تاريخ الدخول: 5 سبتمبر/أيلول 2021)، <https://bbc.in/3gwRYME>.

العلاقات ووصفوه بأنه «قطيعة مع الغدر». في هذا السياق شدّد سعيد بن عياد في مقالة بعنوان «قطيعة مع الغدر» في صحيفة الشعب الجزائرية الإلكترونية على أنّه: «لم يكن يُحتمل المزيد ممّا يصدر عن الجار المغربي، بعد أن ضرب المغرب بكل الأعراف الدّولية ومبادئ حسن الجوار عرض الحائط، متنكراً للتاريخ المشترك بين البلدين وأواصر الأخوة بين الشعبين، عندما انخرط في مشروع استهداف الجزائر». ويضيف الكاتب: «تحوّل المغرب وقد أعمته نزعته التوسعية وتعتنه في التنكر للقانون الدولي إلى منصة رخيصة تستعملها قوى عدائية ضد الجزائر، طمعاً في تأييد احتلاله للصحراء الغربية (...) تحوّلت بلادهم إلى مرتع للصهيونية ووكر لمخططاتها الإجرامية والتجسّسية، مسألة لا تحتمل ومن ثمّة تواجه بحل جذري وحاسم عنوانه، قطع العلاقات»⁽¹⁾.

في السياق نفسه كتبت «النهار» الجزائرية أن الجزائر قطعت علاقاتها مع «جار السوء»، في إشارة إلى المغرب، مشيرة إلى «تاريخ الاستفزات والتحرّشات المغربية بالجزائر» الذي سرده وزير خارجية الجزائر عند إعلانه قرار قطع العلاقات⁽²⁾.

وفي ردّها على ما تداولته الصحف المحلية الجزائرية من خطابات حول العلاقات المغربية-الجزائرية، أشارت بعض الصحف المغربية -ضمن عيّنة الدراسة - إلى أن السياسة الخارجية للجزائر «محمومة بالعداء لكل ما هو مغربي»، واصفة قرار قطع العلاقات مع المغرب من الجانب الجزائري بأنه «متهور». في إطار هذا الخطاب الإعلامي، كتب نوفل البعمري «أن الوقت حان لطّي صفحة النظام الجزائري والالتفات لما هو أهم من «مصالحة» مع نظام مشدود للوراء، للماضي بكل عقده التاريخية التي أدت إلى ميلاد نظام سياسي بوميدياني حاقده على المغرب، وكاره لأي تطور قد يحدث هنا وبين البلدين»⁽³⁾، مضيفاً: «لسنا مطالبين بمجارات هذا النظام في سياسته العدائية كما أننا لسنا مطالبين بالاستمرار في تقديم مبادرة اليد الممدودة وطّي صفحة الماضي لأنه لا يرى فيها إلا ورقة لإحراج»⁽⁴⁾.

(1) «علاقات الجزائر والمغرب: ما السبب وراء قرار «القطيعة» بين البلدين؟»، بي بي سي، 25 أغسطس / آب 2021، (تاريخ الدخول: 5 سبتمبر / أيلول 2021)، <https://bbc.in/3opWfVY>.

(2) المرجع السابق.

(3) نوفل البعمري، «حان الوقت لطّي صفحة النظام الجزائري»، مرجع سابق.

(4) المرجع السابق.

وينتقد الكاتب السياسة الخارجية الجزائرية، لأنها «ظلت لعقود من الزمن محكومة بالعداء لكل ما هو مغربي»⁽¹⁾.

وفي سياق توظيف الإعلام ومجابهة الخطاب بالخطاب، - وإن كان مصطفاً ومنحازاً في الكثير من الأحيان- تقول عائشة البصري الكاتبة المغربية، في «العربي الجديد»: إن النظام الجزائري يفضل سياسة الهروب إلى الأمام، ليحوّل كارثة طبيعية على الأرجح إلى خطرين سياسيين: خارجي مغربي، وداخلي، بشقيه الانفصالي والإسلامي (حركة رشاد). وتمتدح الكاتبة موقف المغرب بمد يد المساعدة لمكافحة حرائق الغابات في الجزائر، وتستغرب موقف الجزائر الراضف لهذه المساعدة حتى وإن «لم يكن طرح السلطات المغربية المساعدة بريئاً من الحسابات السياسية أيضاً». وتصف الكاتبة سلوك الجزائر تجاه المغرب بأنه «موقف غريب» في إشارة إلى اتهام السلطات الجزائرية حركة استقلال منطقة القبائل (المالك) بإشعال الحرائق على أراضيها بدعم من المغرب⁽²⁾.

هذا التراشق الإعلامي تم تصديره إلى بعض العناوين الأجنبية من صحف وقنوات تلفزيونية ضمن عينة الدراسة؛ حيث لم تغب المواقف في هذه الوسائل الإعلامية الأجنبية التي اهتمت بموضوع قطع العلاقات الجزائرية-المغربية بين مؤيد للجزائر حيناً، ومعاوّد للمغرب أحياناً أخرى تحت عنوان المتابعة المهنية لصدى المنابر الإعلامية الجزائرية والمغربية في تعاطيها مع مستجدات الأحداث في الخلاف المغربي-الجزائري. ولاحظ الباحث توجهاً غير مسبوق أحياناً في بعض الوسائل الإعلامية الأجنبية نحو التركيز على المواقف التي تقدم إحدى الجارتين كضحية، وغياب التوازن في تقديم المعطيات بمهنية والتعاطي مع الأحداث بموضوعية.

فعلى سبيل الذكر لا الحصر كانت تغطية صحيفة «لوبوان» الفرنسية، في مقال يحمل عنوان «الجزائر-المغرب: الصحافة المغربية تصعد النبرة»⁽³⁾ ذات

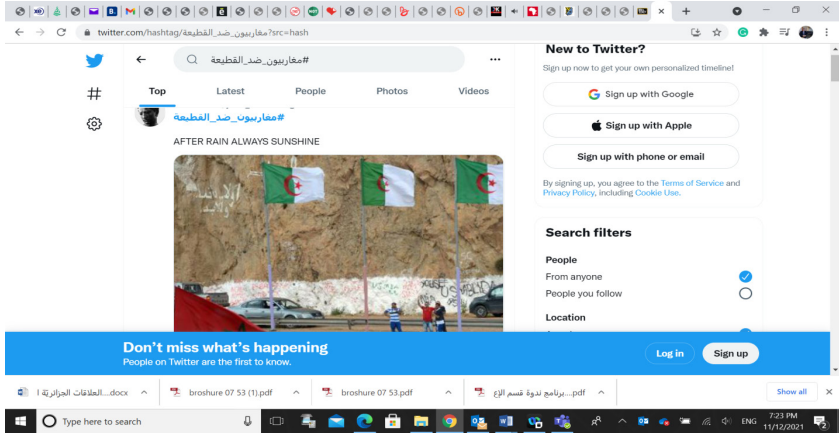
(1) المرجع السابق.

(2) «علاقات الجزائر والمغرب: ما السبب وراء قرار «القطيعة» بين البلدين؟»، مرجع سابق.

(3) Anis Bounani, Algérie-Maroc: la presse marocaine hausse le ton, Le point 27/08/2021, date d'accès 20 septembre 2021, <https://bit.ly/3rwpLMf>.

اتجاه واحد ركزت على إبراز الخطأ الفادح التي ارتكبتها الجزائر عند قطع علاقاتها مع المغرب، واعتبرت -بالرجوع لاقتباسات من صحف مغربية محلية- أن النظام الجزائري يبحث عن تحويل اتجاهات الرأي العام عن إخفاقاته الداخلية والخارجية، وتصدير مشاكله وافتعال عدو افتراضي اسمه المملكة المغربية.

صورة لوسم «مغارييون ضد القطيعة» بين الجزائر والمغرب⁽¹⁾



على خلاف الاصطفاف السائد في خطاب بعض وسائل الإعلام المحلية المغربية والجزائرية للموقف السياسي في كلا البلدين، وما تلاه من تطور للعلاقات المغربية-الجزائرية بلغت حد إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجارة المغرب من قبل الجزائر، تقف البعض من هذه الوسائل ضد القطيعة بين البلدين، مجسدة بذلك الصورة التي تحاول بعض الحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي في كلا البلدين ترويجهما والتي تدعو إلى نبذ القطيعة على غرار وسم «#مغارييون_ضد_القطيعة» الذي أطلقه ناشطون جزائريون ومغاربة للتعبير عن رفضهم الكامل لما آلت إليه الأمور بين الجارتين المغاربتين، وللتأكيد على دعمهم للتقارب وللوحدة بين الدولتين وشعبيهما. واعتبر كثير منهم أن الخلاف هو خلاف بين حكومتين، وليس بين شعبين؛ وهي الرسالة التي هيمن على مضامين الكثير من الحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي في كلا البلدين.

(1) المرجع، تويتر، (تاريخ الدخول: 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021) <https://bit.ly/3DcmchS>

6. مُتطلّبات الممارسة الإعلامية في سياق حالات النزاع والصّراع

بالنّظر إلى هذه الخطابات المستجدة ومقولاتها وسردياتها التي تمّ تحليلها فإن بعض الخطابات غابت عنها بعض الشروط المهنية والأخلاقيات الصحفية وضوابطها، واستفحلت ظاهرة صناعة الأخبار استناداً إلى ما يتداول على شبكات التواصل الاجتماعي، وازدهرت ظاهرة شبه تعاقد مع قنوات إعلامية، ومحلية وحتى أجنبية، لتصريف تلك الأخبار بشكل دوري ومدروس «يجعلها تستقر لدى المتلقي (الجمهور) وكأنها أخبار واقعة وثابتة؛ فالتكثيف والتكرار يُحدث هجمة على الناس فيعطل قدراتهم على الفرز ويستهوون نفوسهم وعواطفهم ويستنفز فيهم المشاعر والأحاسيس ويُغيّب فيهم العقلي والموضوعي»⁽¹⁾.

إنّ متطلبات الممارسة الإعلامية في سياق حالات النزاع والصراع بين البلدين تتطلب التثبّت والتدقيق الموضوعي وفرز الكم الهائل من المعلومات، والتمييز بين الصحيح منها، والصادق، والكاذب... إلخ، دون الخضوع إلى آليات الدعاية الكاذبة التي تقوم على توجيه الرأي العام إلى وجهات مغلوطة، البعض منها على غاية من الخطورة، لأنه يستهدف إيقاع الفتنة والانقسام المجتمعي على غرار حادثة الحرائق التي شهدتها الجزائر في أغسطس/ آب 2021. لذلك فإن حضور الخطاب الإعلامي المهني هو الضامن لحماية العمل الإعلامي عموماً من مناهج الدعاية الكاذبة التي تعتمد مخاطبة المتلقين كجمهور واحد منسجم ومتناغم، يتقبّل المعلومة المغلوطة والموجهة كحقيقة ثابتة دون تفاعل.

في سياق هذا الطرح الذي يُشخص مستوى حضور الخطاب الإعلامي المهني في العلاقات المغربية-الجزائرية لا بد من التأكيد على التحولات المثيرة التي شهدتها الساحتان الإعلاميتان والمجالان العموميان المغربي والجزائري في ظل تنامي شبكات التواصل الاجتماعي، حيث أسهم انتشارها في تنامي دورها كمصدر للخبر، ما يشير إلى أن الصحفي لم يعد هو المتحكم ولا المطلع الأول

(1) خالد الحداد، «الإعلام التونسي ما بعد الثورة: من هيمنة السلطة إلى سطوة الأيديولوجيا ولوبيات المصالح»، المغربي للدراسات والتحليل، 7 مايو/ أيار 2020، (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر/ أيلول 2021)، <https://bit.ly/3DfFbbm>.

على المعلومة والخبر قبل نشرهما في وسائل الإعلام التقليدية التي لم تعد هي الأخرى المحمل الوحيد والمهيمن لنشر الأخبار وتداولها.

وهكذا أصبح على الإعلامي المغربي والجزائري أن يراعي اليوم ما يدور ويُتداول في شبكات التواصل الاجتماعي التي باتت تسهم في تأطير الأحداث المتصلة بالصراع الرمزي بين الجارتين من عدة زوايا، وأن يرصد الانزلاقات التي قد تصاحب بعض الأخبار ويتحرى في مدى صدقيتها بعد أن كثرت الخطابات الداعية إلى الكراهية، والحاملة لمعاني الإساءة والتحريض، أو الساخرة، على وسائل تُعد الأفضل على مستوى الآنية والفورية بما تتيحه من فرص في عملية البث والتلقي أو ما يُعبّر عنه بعملية التواصل المتطابقة بين المرسل والرسالة والمتلقي.

في هذا السياق، قد يكون لتبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية من قبل الإعلامي هو العامل الضامن «لتفادي انحرافات قوة التأثير التي باتت تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي (...)»، والتي تعددت غاياتها لتضاهي قوة الوسائل الإعلامية في نشر المعلومات، وطرح القضايا والنقاشات. وتحتاج وسائل التواصل الاجتماعي اليوم في إطار مقاربة المسؤولية الاجتماعية إلى وضع قواعد أخلاقية لكل المساهمين فيها، وإقرار مدونات سلوك تشمل كل الأطراف المشاركين في إنتاج مضامينها، وتكريس ميثاق شرف أخلاقي لتحري الدقة في نقل الأخبار والمعلومات»⁽¹⁾.

لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكبح جماح بعض الإعلاميين، أو بعض الناشطين على الشبكة، بالبحث عن السبق في نشر الأخبار التي قد تغيب عنها الدقة والموضوعية في الكثير من الأحيان. وقد يؤدي ذلك إلى أزمة ثقة مع المتلقي الذي قد «تُتاح له فرصة التحقق من مصداقية المعلومات التي تصله عبر الإنترنت، وذلك من خلال التقاطعات التي يبينها بين المواد الإعلامية في مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت حول الخبر نفسه موضوع السبق الإعلامي»⁽²⁾.

إن قوة التأثير التي باتت تتمتع بها وسائل التواصل الاجتماعي في كل من المغرب والجزائر، والتي تعددت غاياتها لتضاهي قوة الوسائل الإعلامية التقليدية

(1) Ben Messaoud Moez, "Social Media and the COVID Pandemic; the Dilemma of Fake News Clutter VS Social Responsibility," Journal of Arab & Muslim Media Research, Vol. 14, no. 1, (2021): 39-40.

(2) Ibid.

في نشر المعلومات، وطرح القضايا والنقاشات -على غرار ما لاحظته الباحث في فترة حدة الصراع الجزائري المغربي- تحتاج اليوم إلى ميثاق شرف أخلاقي لتحري الدقة في نقل الأخبار والمعلومات. وهو ما يفرض على هذه المنصات -في إطار مقاربة المسؤولية الاجتماعية- وضع قواعد أخلاقية لكل المساهمين فيها، وإقرار مدونات سلوك تشمل كل الأطراف المشاركين في إنتاج مضامينها. فإذا كان الإعلام الإلكتروني يستمد قواعده الأساسية من الأخلاقيات التي تم إنضاجها في حقل الإعلام بمحامله المختلفة؛ حيث كانت تلك القواعد تُؤطر العمل الصحفي في مجالات الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية، فإن وسائل التواصل الاجتماعي بمواصفاتها التكنولوجية والتواصلية الجديدة باتت هي الأخرى «تفرض التفكير في منظومة أخلاقيات خاصة بها تتفاعل مع التحولات المشار إليها، فضلاً عن الحاجة الملحة لتطوير آليات التنظيم الذاتي والرصد، بشراكة كل الأطراف الفاعلة في وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت»⁽¹⁾.

إن تأسيس أخلاقيات النشر على شبكة الإنترنت في ظل هذا النزاع والصراع القائم بين الجزائر والمغرب «يفرض العودة إلى تراث الإعلام التقليدي، وإلى خصوصيات الإعلام الاجتماعي لتصبح عملية البحث في ضوابط أخلاقيات النشر الإلكتروني ضرورة يفرضها الواقع المهني لهذا النوع المستحدث من الإعلام الجديد (...). انطلاقاً من الإطار الأخلاقي العام الذي يستند أساساً إلى مبادئ الشرف الأخلاقية وانتهاءً إلى التشريعات القانونية التي تضع الإطار القانوني والتشريعي العام للإعلام التقليدي»⁽²⁾ في كلا البلدين.

خاتمة

يظلّ النزاع في الصحراء الغربية السبب الرئيسي في الصراع الرمزي الذي يُغذي الإعلام المحلي الجزائري والمغربي، ويؤججه وتيرة توتر العلاقات بين

(1) المعز بن مسعود، «أخلاقيات الصحافة الإلكترونية العربية: رؤية جديدة للممارسة المهنية»، في بيئة الصحافة الإلكترونية العربية: سياقات التطور وتحدياته، تحرير محمد الراجي، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2020)، ص 182-183.

(2) المرجع السابق، ص 180.

الجزائريين. وقد أثبتت دراسة أنماط الخطاب وأصنافه، وتمثّلات الخطاب الإعلامي لصورة البلدين وأطروحاته عن الدولة ونظام الحكم والجوار من خلال المقولات والمفاهيم والسرديات، إلى أي مدى يمكن أن تشهد وسائل الإعلام في كلا البلدين انزلاقات خطيرة في الخطاب الإعلامي وانحرافات عن أخلاقيات الإعلام والخطاب العقلاني في سياق النزاع والصراع المغربي-الجزائري. وقد ساعد على ذلك ما فرضته منصات التواصل الاجتماعي من منافسة لتلك الوسائل؛ حيث كرّست الحتمية التفاعلية وسلطة المباشر أو ما يُعبّر عنه بفورية البث والتلقّي في وسائل التواصل الاجتماعي تفوق الوسائل الرقمية على وسائل الإعلام التقليدية، وهو ما يُبرز قيمة الآنية والفورية في عملية البث والتلقي وما أنتجته من خطابات جانبت العقلانية وانتشرت بسرعة، منافسة بذلك وسائل الإعلام التقليدي التي انخرط البعض منها في خطاب شبيه بما يُتداول على شبكات التواصل الاجتماعي، يحض على الكراهية والعنف والتهديد والإقصاء. وتُعد قضية حصار دولة قطر من قبل بعض الدول الخليجية والعربية، في 5 يونيو/حزيران 2017، أكبر دليل على ذلك⁽¹⁾. فقد أظهرت الحملات الإعلامية في منطقة الخليج تبادل مصطلحات وعبارات لم تعهدها المنطقة من ذي قبل، إلا «في الدول المحتربة والممزقة طائفيًا، وإثنيًا، ودينيًا ومصالحياً»⁽²⁾. كما تبنت عديد الإعلاميين وعدد من الفضائيات الإعلامية الخليجية والعربية خطابات تدعو إلى «زرع الفتن والأحقاد بين شعوب الخليج إلى حد تكريس مرحلة غير مسبوقة في القطيعة والجفوة بين أبناء المنطقة (...)»، دون الحديث طبعًا عن العبارات التي تم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ «فبعضها تجاوز القيم الإنسانية وليس الخليجية فحسب. وأوغل بعض المغرّدين في سباق حميم لإثبات «الوطنية» إلى حدّ «الشوفينيّة» التي لا يُقرّها أيّ عقل»⁽³⁾.

(1) وقع قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية البيان الختامي للقمة الخليجية الـ41، التي عُقدت يوم 5 يناير/كانون الثاني 2021، في محافظة العلا بالسعودية. وأطلق على إعلان القمة اسم «اتفاق التضامن» الذي يُنهي قرابة الأربع سنوات من حصار قطر.

(2) أحمد عبد الملك، «خطاب الكراهية في الإعلام الخليجي»، الشرق، 27 يونيو/حزيران 2017، (تاريخ الدخول: 2 سبتمبر/أيلول 2021)، <https://bit.ly/3kzGUke>.

(3) المرجع السابق.

وغير بعيد عن خطابات وسائل الإعلام الخليجية خلال فترة حصار دولة قطر التي استمرت إلى غاية بداية العام 2021، تتداخل الخطابات الإعلامية في طرحها لمجريات أحداث العلاقات الجزائرية-المغربية، بين رأي يرى في قطع الجزائر لعلاقتها مع المغرب وجود رغبة لدى هذا البلد في «استمرار الوضع جامداً في المنطقة، والحيلولة دون ميلاد تكتل إقليمي ودولي ضد أطروحاته الداعمة للبوليساريو»، وآخر يرى أن المغرب قد استرجع صحراءه، وأن افتتاح العديد من القنصليات الأجنبية في مدينتي العيون والداخلة بالصحراء الغربية دليل على «تطور في موقف العديد من الدول من النزاع، وانحيازها الكلي إلى دعم المسلسل السياسي المتمثل بالحكم الذاتي، ما سيشكل دعماً لهذا المسار، ونقطة قوة إيجابية في الملف المغربي»⁽¹⁾. فالمغرب بانفتاحه على مختلف الدول مهما كان موقفها من نزاع الصحراء، واسترجاعه لمكانته داخل الاتحاد الإفريقي، وكذا تنويع الشراكات الاقتصادية والثقافية والسياسية، واتجاهه نحو اختراق العمق اللاتيني، إنما يسعى إلى تسويق مبادرة الحكم الذاتي، ويحاول أن يؤمّن معبراً تجارياً آمناً - عبر مدينة العيون- للوصول إلى إفريقيا وأوروبا، وأميركا اللاتينية.

استناداً إلى وحدات عيّنة الدراسة لاحظنا تفاوتاً من حيث صنف الخطاب بين الموضوعي، والساخر، والتحريضي، والداعي للكرهية، والحامل لمعنى الإساءة في وسائل التواصل الاجتماعي، بينما كانت وسائل الإعلام المغربية والجزائرية الأقرب إلى الموضوعية في طرحها لقضية الصراع المغربي الجزائري في سياق العلاقات المغربية-الجزائرية. ولكن على الرغم من الطرح الموضوعي في وسائل إعلام كلا البلدين، إلا أنّ ذلك لم يمنع وجود تراشق إعلامي بين هذه الوسائل وصل حد استخدام السخرية والمعاني الحاملة للإساءة ضد رموز الدولة في كلا البلدين، والاستهزاء من مقومات كل بلد، والتعرض لأعراض شعبي البلدين.

(1) «دبلوماسية القنصليات: سلاح المغرب الفعال في ملف الصحراء»، مرجع سابق.

أما من الناحية الظاهرية فقد تبين لنا بوضوح - من خلال دراسة الصراع الرمزي في محتوى خطاب عينة الدراسة - وجود تمايز في كلا النظامين السياسيين للبلدين؛ نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر، وما استتبع ذلك من تعليقات ذات منحى أيديولوجي في الكثير من الأحيان. كما يُجمل مضمون الخطاب في عينة الدراسة إلى تشكّل «قواعد اشتباك» جديدة للنزاع بين البلدين فيها توجه نحو شيء من الربط المنهجي بين الصحراء الغربية ومنطقة القبائل».

في خضمّ هذا الصراع الرمزي بين البلدين، تبرز دعوات من قبل بعض المثقفين الجزائريين والمغاربة، بين الحين والآخر، من أجل التذكير بالمشترك بين البلدين، وحثّ المسؤولين في الجارتين على الاحتكام لمنطق الحكمة والتعقل، بعد أن دفعت التطوّرات الدولية البلدين إلى «الاصطفاف في محورين متواجهين، قد يعيد شبح الحرب الباردة بينهما، ويجعل المنطقة ساحة لتضارب الكبار»⁽¹⁾. في هذا الإطار كان لافتاً ضمن عينة الدراسة النداء الذي أطلقه مثقفون جزائريون ومغاربة بعنوان «نداء المستقبل» يدعو لفتح الحدود بين البلدين، والحدّ من خطاب الكراهية وفتح قنوات الحوار بين الجارتين. هل يمكن لهذه المبادرات أن تؤثر في سير الأحداث؟ قد يكون ذلك وربما العكس، المهمّ أن نقف على حقيقة ما يحمله هؤلاء من ضمائر ترفض «حتمية» الاصطدام، ولا تسير في الاتجاه العام، وتأبى الاتجاه السائد القائم على التصادم والتنافر.

البلدان يحتاجان فعلاً إلى هدنة إعلامية تُتيح لهما التفكير بروية، وطرح القضايا الإنسانية، تجاوزاً للخطابات الإعلامية الحربية التي بدأت تطفو على السطح، وبعيداً عن تجريم من يعرّدون خارج السرب، أو يعبرون عن المشترك، ويرفضون حتمية الاصطدام.

(1) حسن أوريد، «نداء الحاضر بين الجزائر والمغرب»، القدس العربي، 20 أبريل/ نيسان 2021، (تاريخ الدخول: 30 سبتمبر/ أيلول 2021)، <https://bit.ly/3dqVneo>.

في مناهج تعليم اللغة العربيّة المطبّقة على الإعلام وتعلّمها: من الكفاية اللسانية إلى الكفاية التواصلية

د. كمال السحباني

معهد الصحافة وعلوم الإخبار، جامعة منوبة

المقدمة

إن المقاربة التعليميّة للغة العربيّة المطبقة على الإعلام تنبني على تأسيس رؤية استمولوجيّة ومنهجية لتعليم اللّغة وتعلّمها. وتقوم هذه المقاربة على إبراز خصوصيات الخطاب التعليمي - التعلّمي Discours didactique الكامن وراء آليات تعليم اللغة وتعلّمها في المؤسسة الخاصّة بتكوين الصحفيين والاتصاليين. ولعلّ الطرائق الموظّفة في تعليم اللغة العربيّة المطبّقة على الإعلام وتعلّمها ليست بمعزل عن النظريّات والأطروحات السائدة حول خطابات تعليم اللّغات وتعلّمها ذلك أنّ مجال تعليم اللّغات وتعلّمها يعدّ مجالاً منفتحاً تتداخل فيه حقول معرفيّة مختلفة ومتنوّعة مثل اللسانيات والابستمولوجيا وعلوم التربيّة والسوسولوجيا...

ومن هذا المنطلق، نطرح إشكاليّة جوهرية ألا وهي كيف يمكن اكتساب آليات اللغة الإعلاميّة مشافهة أو كتابة؟ وأي الكفايات أنجع لصقلها وتدعيم وظائفها؟

وللإجابة عن هذه الإشكاليّة نطرح الفرضيات التالية:

1. إنّ اكتساب آليات اللّغة الإعلاميّة لا يكون إلاّ عبر أسلوب المحاكاة لنماذج نصيّة راقية والتدرّب المستمرّ على ممارسة اللّغة.

2. تعدّ المقاربة التواصلية من أبرز المقاربات لتدعيم الكفاية اللغوية وصقلها لأنّ الكفاية اللسانية لوحدها لا تكفي.
3. وظائف اللغة الإعلامية متعددة بتعدّد أطر الاختلاف في منظومة السلوك الديمقراطيّ.
4. يتّسم الأداء اللغويّ الإعلاميّ بالتقهقر والضباية والفوضى اللغوية وذلك راجع إلى طبيعة التجربة الديمقراطية ذاتها كونها تجربة ناشئة وإلى هشاشة المنظومة التكوينية.

إنّ اللغة الإعلامية ليست مجرد إعلام وإخبار واستقصاء بل هي أيضا محمل فكر وترجمان رأي. ففي ألفاظها واستخداماتها تكمن قيمتها وتظهر خطورتها. وفيها تصورات ذهنية ورؤى فكرية وخيال إبداعي وثقافي وفني لذلك فإنّها تنهض بأدوار متعددة ومختلفة بتعدّد السياقات واختلاف المقامات.

في وظائف اللغة الإعلامية

سعى «عبد العزيز شرف» إلى تأسيس دعائم علم الإعلام اللغوي في اللغة العربية وأبرز أنّ التطور المذهل الحاصل في ميدان الإعلام مرده الى امتداد الانتصارات التي حققتها اللغة في سبيل تحقيق اتصال جماهيري على امتداد واسع. فقد «أصبحت اللغة في ظل الإعلام ذات قوّة وسلطان، لما لها من تأثير هائل على تفكير الأفراد والجماعات أو على شعورهم وسلوكهم وآرائهم»⁽¹⁾.

تنهض اللغة الإعلامية بوظائف عديدة ومتنوّعة حصرها عبد العزيز شرف في ستّ وظائف رئيسة هي «الإخبار أو الإعلام والتفسير أو الشرح والتوجيه أو الإرشاد والتسليّة أو الإمتاع والتسويق أو الإعلان والتعليم أو التنشئة الاجتماعيّة»⁽²⁾.

وفي الواقع فإنّ وظائف اللغة الإعلامية لا يطالها الحصر من ذلك أنّ اللغة الإعلامية في ظلّ نظام ديمقراطي تعدّدي تضطلع بوظيفة ترشيد السلوك الديمقراطي ودعمه. فإذا كان السلوك الديمقراطي مؤسّسا على ثقافة التعدّد

(1) شرف (عبد العزيز): اللغة الإعلامية، دار الجيل بيروت، ط 1، 1991، ص 5.

(2) نفسه، ص 110.

والاختلاف فإنّ الخطاب الإعلامي يترجم مثل هذا السلوك بنبذه لخطابات العنف والتدريب على السلوك الديمقراطي التفاوضي عبر المنطق اللغوي السجالي والحجاجي وتخليص اللغة من الشوائب الدالة على خطابات الكراهية تأسيساً لآليات النقد العقلاني البناء.

تساهم وسائل الإعلام المختلفة في توفير الفضاء المناسب لممارسة حقّ التعبير بشكل فعّال. وبذلك فإنّها تعدّ وجهاً من وجوه دعم الديمقراطية لأنّ الديمقراطية الحقيقية لا تكمن قوتها في إرساء مؤسسات الدولة والفصل بين السلطات. فهذه معطيات ضرورية ما في ذلك شكّ ولكن الإعلام يمثل هو الآخر الحاضنة لممارسة الديمقراطية من خلال حرية التعبير. وهذا ما يدلّ دلالة واضحة على أنّ النظام اللغوي الإعلامي يبني في إطار إعلام تعدّدي حرّ ونزيه. ولكن، هل أنّ الإعلام الموجه التابع للسلطة الحاكمة يندثر تماماً ويتحوّل إلى نظام إعلام الخدمة العامة بحيث يكون محصّناً من التدخل السياسي الحكومي في سياساته التحريرية والبرامجية؟

هذا هو ما يجب أن يكون ولكن في الواقع ما هو كائن غير ذلك لأنّ الإعلام يخضع لضغوط اللوبيات والجماعات النافذة والمتحكمة في علاقة بالمصالح الفردية الضيقة ويخضع أيضاً للاعتبارات التجارية والاستهلاكية والإعلانات وبذلك تبدو اللغة الإعلامية لغة وظيفية وهادفة رغم ما يشوبها من مشاكل وصعوبات في مستوى الأداء.

الأداء اللغوي الإعلامي من منظور بعض الباحثين

يتّسم الأداء اللغوي في البرامج التلفزيونية بالفوضى اللغوية التي عمّت وبالارتباك الحاصل في التواصل مع المشاهد أو المتلقي. فقد استيحت اللغة العربية بشكل شرع لوجود الأخطاء وأباح استخدام اللغات الأجنبية والعاميات المختلفة في العديد من البرامج الحوارية والإخبارية والثقافية وكذلك استعمال اللهجات العامية المتبدلة والدارجات المستهجنة. ففي مقال له بعنوان «في الازدواجية اللغوية والهوية العربية» يبرز الحبيب النصراوي في إطار مبحث «الازدواجية اللغوية والإعلام» أنّ اللغة العربية «استيحت بشكل شرع

للأخطاء وجودا قانونيا وأباح استخدام اللغات الأجنبية والعاميات المختلفة لا فقط في الأعمال الفنيّة بل كذلك في البرامج الحوارية والثقافية والإخبارية»⁽¹⁾.

ويذهب صاحب المقال إلى أنّ تلك الأخطاء تؤثر سلبا في المتلقين بشكل يسمح بنقلها إلى المدرسة وإلى رحاب الجامعات و«صار لها وجود مشروع في البحوث والنشريات الأكاديمية دون رقيب أو مقاومة تذكر»⁽²⁾ ويرى «فتحي بوعجيله» أنّه «من اللافت في عدد هائل من القنوات التلفزيونية عدم الالتزام بأبسط القواعد المدرسية في كتابة النصوص العربية وقراءتها»⁽³⁾.

ويرى أنّ المادة الإخبارية هي المحرزة على نسب مشاهدة عالية ومع ذلك فإنّ نصوصها لم تسلم من غموض بعض المصطلحات المتداولة في عالم السياسة والاقتصاد والحقوق. وأنّه «تطغى على عدد من إنتاجات الفضائيات نزعة «الشعبوية» باستعمال اللهجات المحلية المتبدلة والتي لا وجه لها في اللغة العربية»⁽⁴⁾.

خرجت اللغة الإعلامية في كثير من الوضعيات عن السيطرة بشكل تحقّق معه «الانفلات اللغوي» أو الفوضى اللغوية. وهذا يعكس الارتباك الحاصل في التواصل مع المشاهد أو المتقبل بوجه عام. فاللغة الإعلامية وما تؤسّس له من شائعات أو أخبار زائفة من شأنها أن تربك الرّأي العام. فكيف تبدو اللغة الإعلامية في المنظومة التكوينية؟

تعليم اللغات وتعلّمها: المقاربات والآليات

تعدّ تعليميّة اللغة من المباحث المهمّة التي تنضوي تحت لواء مبحث اللسانيات باعتبارها تبحث في صعوبات تعليم اللغة وتعلّمها عبر مختلف المستويات التعلّميّة والتخصّصات المجاليّة. على أنّ الأمر يتجاوز ذلك إلى التفكير أيضا في الطرائق المنهجية والبيداغوجية التي تتأسّس عليها تعليميّة اللغة

(1) النصاروي (الحبيب): «في الازدواجية اللغوية والهوية العربية»، مجلة الإذاعات العربية، ع 4، ص 2013، ص ص 9-22.

(2) نفسه، ص ص 9-22.

(3) بوعجيله (فتحي): «الأداء اللغوي في الفضائيات العربية: من أجل التأصيل والتواصل»، مجلة الإذاعات العربية، ع 4، ص 2013.

(4) نفسه.

وذلك بضبط مختلف الأدوات الإجرائية أو العملية التطبيقية التي تساهم في تنشيط تعليم اللغة وتعلّمها.

وإنّ تعليم اللغة وتعلّمها مشروط بامتلاك جملة من الكفايات النحوية واللسانية والتواصلية مع العلم أنّه ينفّث على حقول معرفية أخرى كالسيكولوجيا والابستمولوجيا والبيداغوجيا.

ويستند إلى مقاربتين أساسيتين هما المقاربة الوصفية والمقاربة الوظيفية. فالمقاربة الأولى أساسها التمارين البنوية وتهدف إلى تمهير المتعلمين على النطق والتركيب أما المقاربة الثانية فتقتضي التركيز على المظهرين الوظيفي والتفاعلي للغة باعتبارها فعلا تواصلية.

وقد أبرز «هايمس»⁽¹⁾ أنّ نقطة الانطلاق في تعليم اللغة وتعلّمها هو النشاط اللغوي ذاته باعتباره فعلا لغويا اجتماعيا تفاعليا مشددا على التفاعل بين اللغة والسياق الاجتماعي. فتعلّم اللغة لا يقف عند حدود معرفة نظامها النحوي بل لابدّ من امتلاك قدرة تواصلية *compétence communicative* تتمثل في استعمال اللغة داخل سياق اجتماعي معيّن وحسب المقام والنوايا والأدوار المراد بلوغها وتوظيفها لأجل أداء نوايا تواصلية.

والملاحظ أنّه عادة ما ينطلق تعليم اللغة وتعلّمها من النحو الواضح أو الصريح *Grammaire explicite* في شكل قواعد واصفة للغة وتمارين للإعراب ويدرس بطرق استقرائية تبدأ من الأسئلة وتندرج إلى القاعدة. وهذا يتنزّل ضمن التعليمية المعيارية *Didactique normative* بحيث تستند الممارسات التعليمية إلى بناء استراتيجيات في ضوء معايير لغوية قائمة على التقعيد وعلى التمييز بين ماهو صواب وماهو خطأ، بين ماهو جيّد وماهو رديء وهي معايير محدّدة ومرتبطة بالإرث السوسيوثقافي للغة حيث يتمّ انتقاء متن خاضع لمعايير ثقافية معيّنة يعدّ نموذجا ومنوالا لتعلّم اللغة وغالبا ما يكون هذا المتن مثنى بالإرث الثقافي الماضي ممّا يجعل المتعلّمين يحاكون المثلى دون الاتصال بالمحيط اللغوي الحيّ وسياقه الوظيفي.

(1) أنظر : Hatier, *Vers la communication*, 1984, (H) : Haymes.

أمّا التعلیمیة الوصفیة *Didactique descriptive* فالمقصود بها جملة الخطایات التي بلورت تصوّراتها ومفاهيمها حول تعليم اللّغة وتعلّمها انطلاقا من اللسانیات الوصفیة والبنیویة.

إنّ الممارسات المعتمدة في تعليم اللّغات وتعلّمها قائمة أساسا على المقاربة الوصفیة المعیاریة والتي غالبا ما تكون الغاية منها التمكن من الكفاية النحویة بمعنى وصف النظام الصوري للّغة وكذلك الكفاية اللسانية بمعنى كفاية تركيب الجمل والملفوظات وبنائها.

ولعلّ الواقع التعليمي يكشف افتقار المتعلمين إلى الكفاية التواصليّة ممّا يحول دون تحويل مكتسباتهم إلى القدرة على التعبير شفويًا والقدرة على إنتاج الخطابات كتابيا. فلقد اكتسب المتعلمون رصيذا لغويا تقعيديًا ووظيفيًا في مراحل تعليمیة سابقة من ذلك أنّه بإمكانهم إعراب جمل واستخراج قواعد وشواهد نحویة وإنتاج جمل وتطبيقها ولكن تعترضهم صعوبات أثناء إنتاج نصّ / خطابا شفويًا كان أم مكتوبا في وضعیة تواصليّة محدّدة.

ومن مظاهر الصّعوبات اللغویة افتقار المتعلمين إلى رصيد لغويّ معجميّ يتماشى وطبيعة الوضعيّة التواصليّة وكذلك افتقارهم إلى كفايات التواصل باللّغة العربيّة في مختلف الوضعيات الحواریة فتتفاقم الأخطاء التركيبيّة والدلاليّة. فلماذا يعجز المتعلمون عن التعبير باللّغة في سياق تواصليّ مخصوص كتابيا؟ ولماذا يفتقرون إلى القدرة على الإفصاح عن مواقفهم وآرائهم ومراعاة سياق التّواصل؟

والجواب هو أنّ الممارسات الوظيفیة المعتمدة على لسانیات التداول والمقاربة التواصليّة لا تجد لها مكانا بارزا ومتأصّلا في مناهج تعليم اللّغات وتعلّمها بدءا بالمدرسة الأساسیة.

ولعلّ ذلك ما يفسّر كون تعلیمیة اللّغات *Didactique des langues* أصبحت تتصدّر مراكز اهتمام الكثير من الباحثين في الفكر اللساني الحديث ذلك أنّ هذا الاختصاص القديم الجديد يشكّل المجال الخصب والأرضیة الملائمة لتطبيق المعارف النظریة المرجعيّة في اللسانیات وذلك باستثمار المفاهيم

واستزراعها في مجال البحوث التطبيقية وصياغة تصوّرات تعليمية - تعليمية ورسم استراتيجيات لإكساب المتعلمين جملة من الكفايات والاقدرات.

نحو تصوّر تعليمي-تعلّمي للغة العربيّة المطبقة على الإعلام

إنّ الخطاب التعليمي الخاصّ باللغات عموماً كما بين Certes⁽¹⁾ يتعدّى حدود الاهتمام بالمادة ذاتها أي اللغة إلى آفاق ورؤى تعير اهتماماً بآليات التعلّم وخصوصيات المتعلّم ووسائل التدريس والوضع الاجتماعي.

ولعلّ مثل هذه الأبعاد مجتمعة تثبت تداخل الاختصاصات داخل حقل تعليم اللغات وتعلّمها. لذلك فإنّ هذا الحقل لا يخضع لهيمنة التصرّوات اللسانية وحدها بل يتعدّها إلى حقول معرفية وعلمية أخرى مثل السيكلوجيا والبيداغوجيا والسوسيولوجيا...

والملاحظ أنّ تعليم اللغة وتعلّمها قد خضع عبر التاريخ إلى تدرّج وتطورّ انطلق بالاستناد إلى الطرائق التقليدية التلقينية لتدريس النحو إلى أن وصل إلى توظيف المقاربات البنيوية والوظيفية والعرفانية في تدريسها.

إنّ هذا التصرّو التعليمي-التعلّمي للغة الإعلامية قائم على تطوير الكفايات الشفوية وتدعيم القدرات التحريرية. ففي مستوى تعليمية الشفوي Didactique de l'oral نهتمّ بمهارات المشافهة من قواعد النطق وآداب المحاور وأليات الحوار الحجاجي حيث هو مصدر التفاعلات اللفظية والمبادلات الكلامية ومحكوم بمبادئ المناقشة المعقولة، وهو وسيلة تعليمية لتنمية الكفاية الحجاجية.

ومثل هذا الحوار التفاعلي يؤسّس لبروز أعمال لغوية من تحليل وتفسير وتبرير وتعليل ورفض ودحض... وهو وسيلة لتطوير مهارات التفكير من فهم وتعليق ونقد... وبذلك ينمّي القدرة التواصلية اللفظية واللغوية والفكرية ويكون ذلك انطلاقة من اختيار مواضيع خلافية ذات صلة بالمجال الإعلامي.

وقد انبنى هذا التصرّو التعليمي على تدعيم الحوارية الحجاجية عبر مختلف الأطوار المؤسسة على طور الافتتاح (تقدّم فيه الإشكالية المطروحة وتضبط محاور

(1) Certe (J) : « Une tascinomie de la recherche en didactique des langues » In introduction de la recherche scientifique en didactiques des langues Ed, Didier crédif, paris, 1987.

الاهتمام وطور المواجهة والمدافعة (مناسبة لتنشيط التصوّرات والتصوّرات المضادة) وطور الاختتام (تنسّب فيه الأحكام وتعّدّل المواقف والآراء وتفتح إشكاليات أخرى ذات صلة بالإشكاليّة الأصل).

ومثل هذا التصوّر التعليمي مشتقّ من الأصول النظرية للحوارية كما رسم معالمها طه عبد الرّحمان⁽¹⁾.

أمّا بالنسبة إلى تعليميّة المكتوب *Didactique de l'écrit* فهي قائمة على مبدأ التدرّج في الكتابة والتنوّع منطلقين من إنتاج نصوص سرديّة ووصفيّة فحجاجيّة تتعلق بالأحداث الوطنيّة والعالميّة مدارها قضايا مختلفة ومجالات متنوّعة منها ماهو سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي...

ويكون منطق الكتابة الصحفيّة قائما على الانطلاق من الإنتاج الجزئي إلى الإنتاج الكليّ، ومن المقالات التحليليّة التفسيرية إلى المقالات الحجاجيّة مستثمّرين الكتابة الحرة *l'écriture libre* أحيانا والكتابة الموجهة *l'écriture orientée* أحيانا أخرى.

وإذا كانت الكتابة الحرّة قائمة على اختيار المواضيع والمنطلقات والآليات بصفة فرديّة وبمبادرة ذاتية (مواضيع متعدّدة ومختلفة) فإن الكتابة الموجهة تكون بتوحيد نصّ التعليم والكتابة في نفس الموضوع (موضوع موحد).

الخاتمة

إنّ ضبط مناهج تعليم اللغة العربيّة المطبّقة على الإعلام وتعلّمها يمكن أن يكون انطلاقا من النظر في حال اللّغة على الخارطة الإعلاميّة وحال الإعلام على الخارطة اللّغويّة قصد بلورة المقاربات والبحث في الآليات التي يمكن من خلالها الإلمام بمختلف القضايا الشائكة والإشكاليات المتشعبة للغة الإعلاميّة باعتبارها لغة إخبارية واستقصائيّة وحجاجيّة وباعتبارها أيضا لغة دعائيّة إشهاريّة ونقدية.

(1) عبد الرّحمان (طه): في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط 2، س 2000.

ولعلّ ذلك من شأنه أن يساهم في تحسين الأداء اللغوي الإعلامي بما من شأنه وضع فلسفة تكوينية أساسها وضع إطار نظري مرجعي تضبط من خلاله المناهج اللغوية الإعلامية وتسطر الطرائق المنهجية والتعليمية سواء في المؤسسات التأهيلية أو المؤسسات التدريبية. وهذا كفيلاً بالارتقاء باللغة الإعلامية من ناحية وكذلك الذوق اللغوي العام من ناحية أخرى.

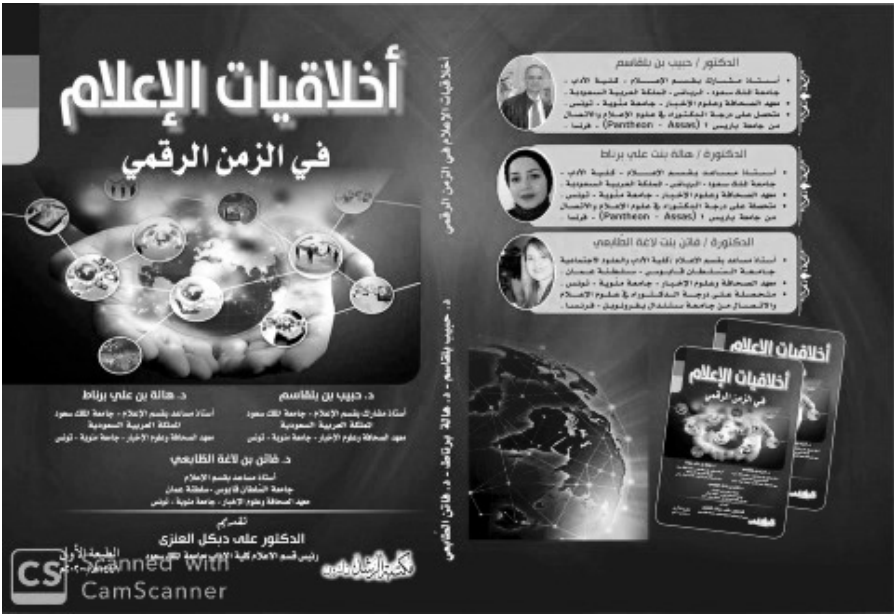
ببليوغرافيا

- شرف عبد العزيز: اللغة الإعلامية، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1991.
- الحبيب النصاروي: «في الازدواجية اللغوية والهوية العربية»، مجلة الإذاعات العربية، ع 4، 2013.
- فتحي بوعجيلة: «الأداء اللغوي في الفضاءات العربية: من أجل التأصيل والتواصل»، مجلة الإذاعات العربية، ع 4، س 2013.
- طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط 2، س 2000.
- Hymes H : Vers la communication, Hatier, crédif 1984.
- Berrendonner Alain : Discours normatifs et discours didactique. Etude linguistique, n° 61, 1961.
- Certes J : « Une taxinmie de la recherche en didactique des langues ». In introduction à la recherche scientifique en didactiques des langues. Ed Didier Crédif, Paris - 1987.
- Gallisson (R): D'autres voies pour la didactique des langues. Ed. Hatier créatif, Paris, 1982.
- C. K. Orrecchioni : L'interaction verbale, Tome 1.

أخلاقيات الإعلام في الزمن الرقمي

تأليف: د. حبيب بن بلقاسم، د. هالة بن علي، د. فاتن بن لاغة

صدر الكتاب عن دار مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية،
جانفي 2020



لماذا هذا الكتاب ؟

اكتست مسألة أخلاقيات الإعلام في السنوات الأخيرة أهمية قصوى سواء كان ذلك في المؤسسات الإعلامية أو في معاهد الإعلام وكلياته أو لدى منظمات المجتمع المدني. وقد أخذ موضوع أخلاقيات الإعلام أحجاما لم يعرفها من قبل حتى في الدول الغربية، التي تنعم أساسا بقسط كبير من الحريات الإعلامية

وحيث تحظى وسائل الإعلام بجمهور واسع وسلطة حقيقية، إذ ظهرت الحاجة الملحة لتنزيه المهنة وتشجيع ممارستها على أساس قيم أخلاقية بعدما تبين أن تطبيق هذه القيم هو عنصر أساسي لنجاح وسائل الإعلام في أداء دورها وللحفاظ على مستواها المهني. وقد ظهر بوضوح أن غياب القيم الأخلاقية قد فتح الأبواب أمام كل أنواع الفساد الممكنة وأضعف ثقة الجماهير بوسائل الإعلام.

ويعود تزايد الاهتمام بموضوع أخلاقيات الإعلام في بداية هذا القرن الواحد والعشرين إلى الثورة الكبيرة في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، فثورة المعلومات التي يعيشها العالم في الوقت الراهن أصبحت تمثل أحد أهم مراحل التطور التاريخي الكبرى في تاريخ الإنسانية. وقد نتج عن هذه الثورة المعلوماتية تغيرات كبرى طالت الصناعة الإعلامية، وأنماط استهلاك المعلومات، وإنتاجها، ونشرها، والتشارك في مضامينها.

ومع ظهور الإعلام الشبكي المرتكز على الإنترنت كوسيلة تواصل ودخول الكثير من الإعلاميين فيه سواءً متخصصين أو غير متخصصين نشأت عدة ظواهر نذكر منها: كسر احتكار المؤسسات الإعلامية الكبرى وظهور فئة من الفاعلين «الإعلاميين» الجدد، من غير المتخصصين في الإعلام، إلا أنهم أصبحوا محترفين في استخدام تطبيقات الإعلام الجديد، بما يتفوقون فيه على أهل الاختصاص الأصليين. كما ظهرت منابر جديدة للحوار، فقد أصبح باستطاعة أي فرد في المجتمع أن يرسل ويستقبل ويتفاعل ويعقب ويستفسر ويعلق بكل حرية، وبسرعة فائقة. وبذلك ظهر ما يسمى بإعلام المواطن وإعلام الجمهور إلى الجمهور وظهرت مضامين ثقافية وإعلامية جديدة.

وأصبح المتلقي/الجمهور يشارك بفضل هذه الفضاءات الإلكترونية الافتراضية في وضع أجندات النقاش حيث نجح هذا الإعلام الجديد أحياناً في تسليط الضوء بكثافة على قضايا مسكوت عنها في وسائل الإعلام التقليدية، مما جعل هذه القضايا المهمة هاجساً للمجتمع، للتفكير فيها ومناقشتها ومعالجتها.

إننا أصبحنا مع هذه الأشكال الجديدة في الممارسة الإعلامية، بحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى مراجعة الأخلاقيات المهنية في وقت تزداد فيه الظاهرة

الإعلامية تعقيدا مع غموض وعدم وضوح الشخصيات الحقيقية التي تتفاعل في إطار الإعلام الجديد أحيانا، كما أن الحرية التي أصبحت لا تحدها حدود الزمان والمكان والرقابة تتيح نشر أخبار غير صحيحة، وشائعات مغرضة، وأفكار خاطئة، كما يمكن أن تقود إلى ارتباطات مدمرة بشبكات الجريمة المنظمة، والإرهاب، والمخدرات، وغسيل الأموال، وغيرها من المخاطر المحتملة.

وفي الحقيقة، تطرح الفضاءات الإلكترونية الجديدة العديد من التساؤلات حول أخلاقيات ممارسة مهنة الإعلام ومدى احترام الفاعلين الجدد في الحقل الإعلامي لآداب ومعايير المهنة من التزام الدقة والموضوعية والتوازن والتثبت من صحة الخبر ومصادره واحترام المواثيق المهنية. وتطرح قضية أخلاقيات الإعلام اليوم في علاقتها مع مبدأ ومفهوم المهنة في ممارسة العمل الإعلامي على اعتبار أن الالتزام بأخلاقيات المهنة هي التي يمكن أن تؤسس لإعلام نزيه قادر على لعب دوره ومسؤوليته الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع.

من هذا المنطلق جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يحاول أن يعطي تعريفا دقيقا لأخلاقيات الإعلام والمبادئ المهنية لهذه الأخلاقيات، والمواثيق الأخلاقية والمرجعيات القانونية المنظمة لأخلاقيات العمل الصحفي. كما يحاول هذا الكتاب أن يعطي فكرة واضحة عن بعض الممارسات التطبيقية المتعلقة بأخلاقيات ممارسة العمل الإعلامي كمسألة الخصوصية والملكية الفكرية، وعلاقة الصحفي بمصادر الأخبار ومفهوم القذف والذم والقذح والتحقيق، وجرائم النشر، والتطفل. ويسعى الكتاب إلى أن يبين أهمية الجانب الأخلاقي في الممارسة الإعلامية لضمان جودة الانتاج الاعلامي وضمان أن يلعب الإعلام دوره في إرساء التنمية والديمقراطية في مجتمعاتنا العربية.

ملخص الكتاب

تتطرق الكتاب إلى أهمية أخلاقيات الإعلام بين النظرية والممارسة وتناول التطبيق العملي للإطار النظري الذي فسر مجموعة المعايير أو الإطار المعياري للمبادئ الأخلاقية للعمل الصحفي الذي من شأنه أن يساعد على توفير المضامين ذات الجودة العالية التي يحتاجها المجتمع.

ويقصد بالمعايير مجموعة التصورات المتكونة حول مهنة الصحفي والتي تدفع إلى أنواع وأنماط السلوك التي يجب أن يتقيد بها الصحفي خلال ممارسته لعمله. وترتبط هذه المعايير العلمية بمجموعة الحالات العملية التي يتعرض إليها الصحفي خلال ممارسته لمهنته. وفي هذا الإطار، بين المؤلفون آليات احترام أخلاقيات المهنة الصحفية عمليا من خلال طرحهم لمجموعة من التصورات العملية الإرشادية لمختلف الوضعيات التي يمر بها الصحفي أثناء إنجاز مهامه الصحفية لأنه لا معنى للأخلاقيات إذا لم تُترجم إلى واقع عملي ملموس.

وتتلخص هذه الوضعيات في علاقة الصحفي بمصادر الخبر على سبيل المثال، على اعتبار أن مسألة المصادر غاية في الأهمية في مجال الإعلام بما أن العمل الصحفي يركز بدرجة أولى على المصادر وهي المزود الأساسي بالمادة الإعلامية. كما تناول الكتاب مبدأ سرية المعلومة في وسائل الإعلام وحق الصحفيين في الحصول على المعلومات مستشهدا ببعض التجارب العالمية في هذا المجال إضافة إلى ما تم تحقيقه في تونس.

ومن جملة المبادئ المعايير التي حاول المؤلفون أن يوضحوا آليات تكريسها في العمل الصحفي نذكر مبدأ حقوق الأفراد في الإعلام على غرار الخصوصية ومفهوم القذف والشتم واحترام مبدأ الملكية الفكرية خاصة أن التطورات التكنولوجية، زادت الاهتمام بحماية الملكية الفكرية لما توفره هذه التكنولوجيات من أساليب وخطورة على التعدي على الممتلكات الفكرية.

كما طرح الكتاب عددا من المواضيع الصحفية التي يمكن أن يتعاطى معها الصحفي خلال مسيرته واقترح الباحثون المعايير التي يمكن أن تساعد

الصحفي على التعامل معها مثل قضايا الأطفال وقضايا الهجرة غير الشرعية وتغطية الأحداث المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان وأخلاقيات تغطية بعض القضايا الإنسانية على اعتبار أن هذه النوعية من المواضيع تتميز بطابع إنساني مهم جدا في المجتمع نظرا لقوة تأثيرها على أفراد المجتمع من ناحية، وارتباطها ببعض الجوانب الخاصة بكرامة الأفراد وحقهم في الخصوصية من ناحية أخرى.

وتناول الكتاب معايير تغطية الكوارث والأزمات خاصة أن تغطية المآسي والمعاناة الإنسانية من المهام الصعبة التي يمكن أن تعترض الصحفي، وذلك لبشاعة ما يمكن أن يشاهده من سقوط ضحايا وحوادث وفيات وإصابة المصادر بحالة هلع وتوتر تصيب بدورها الصحفي فضلا عن إلحاح مؤسسته الصحفية على الحصول على تغطية سريعة ودقيقة لمختلف الوقائع.

وخصص المؤلفون جزءاً من الكتاب لطرح أخلاقيات الصحافة زمن الأزمات والحروب إضافة إلى تغطية الأحداث الإرهابية على اعتبار أن الصحافة تتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع، وتقرن هذه المسؤولية بمختلف مراحل إنجاز العمل الصحفي بداية من عملية جمع الأخبار وصولاً إلى مرحلة إعداد التقارير، لذلك يؤكد المؤلفون أن هناك حاجة لتكريس مبادئ أخلاقية لبناء نموذج صحفي هادف ومفيد ومسؤول خاصة خلال فترة الأزمات يقوم على احترام حق المواطن في المعرفة من جهة والحفاظ على السلم الأهلي من جهة أخرى.

كما طرح الكتاب بعض الإشكاليات الأخرى مثل إشكالية الخلط بين الإعلان والإعلام وقدم نصائح عامة لتوضيح الفرق بين المضامين الإعلامية والإخبارية من جهة والمضامين الإعلانية والإشهارية من جهة أخرى.

ونظرا للارتباط الوثيق بين الإعلام والتكنولوجيا فقد خصص الكتاب فصلا حول أخلاقيات الإعلام الجديد. وعرف الكتاب بمفهوم الإعلام الجديد وعلاقته بتوسيع مجال حرية التعبير لما توفره هذه البيئة من قوة انتشار المضامين العابرة للحدود وهو ما يكرس مبدأ القرية الكونية لمارشال ماكلوهان.

في المقابل، اعتبر المؤلفون أن هذا المفهوم ارتبط بأنماط جديدة من الانتهاكات الأخلاقية ساهمت البيئة الإلكترونية في انتشارها، وبالتالي تطرح اليوم، العديد من التساؤلات حول أخلاقيات العمل الصحفي ومدى احترامه لأدابه ومعايره من التزام الدقة والموضوعية والتوازن والتثبت من صحة الخبر ومصادره واحترام المواثيق المهنية وهي مبادئ غاية في الأهمية على اعتبار أنها تؤسس لإعلام نزيه قادر على لعب دوره ومسؤوليته الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع.

وناقش المؤلفون في هذا الفصل الضوابط الأخلاقية في مجال الممارسة المهنية في البيئة الإلكترونية، إضافة إلى مختلف الإشكاليات الأخلاقية المطروحة في الإعلام الجديد وأخلاقيات الميديا الاجتماعية. حيث بين المؤلفون العلاقة بين الشبكات الاجتماعية والصحافة وما أحدثته هذه الشبكات من تحولات عميقة في مجال الإعلام فقد أصبحت تساهم بقدر كبير في كيفية نقل الأخبار والأحداث وفي صناعة الأخبار وكيفية التلقي وبناء المعنى لهذه الأحداث. هذه التحولات انعكست على طبيعة الممارسة الإعلامية وما تتطلبه من مزيد البحث والتقصي والتحري والتثبت من المعلومات. كما أصبح عمل الصحفي يركز غالبا على التفسير والتوضيح والتفاعل السريع مع الحدث. وتناول المؤلفون التحديات التي تطرحها هذه البيئة الرقمية وتوسيع نطاق دور الصحفيين ومهنتهم حيث أصبحت تعمل كنقطة تقاطع في بيئة معقدة بين التكنولوجيا والمجتمع، وبين الأخبار والتحليلات، وبين الشرح والاختيار، وبين التوجيه والتحقيق.

ويعتقد المؤلفون أن اعتماد وسائل الإعلام على هذه الشبكات لا يخلو من مخاطر، فهو لن يجعل منها وسائل عصرية بل قد يؤدي إلى إضعافها وتنفير المتلقي منها لأنها جلبت معها تحديات جديدة في صحة الأخبار ودقتها وأهميتها وقيمتها بالنسبة إلى الجمهور.

وحاول المؤلفون طرح مسألة استخدامات الصحفيين للشبكات الاجتماعية واقترحوا مجموعة من المعايير والسلوكيات التي على الصحفيين احترامها والالتزام بها عند استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي. فإذا كان هناك

توجه نحو حرية الصحفي التي لا تستوجب قيودا تحد منها خاصة في المجال الافتراضي فإن الكتاب حاول أن يبين كيف أن حرية الصحفي عند استخدامه لشبكات التواصل ليست مطلقة بل تخضع إلى مجموعة من المبادئ والأخلاقيات تكون مرتبطة أساسا بالمواثيق الأخلاقية التي ترسمها وسائل الإعلام وآليات المساءلة المتصلة بها.

ومن خلال ما تم طرحه حول مختلف التحولات التي أحدثتها الإنترنت في العمل الإعلامي، أكد المؤلفون أهمية إرساء تشريعات تواكب مختلف هذه التطورات إضافة إلى إرساء منظومة أخلاقية وممارسات مهنية لضبط هذا المشهد المتسم بتحويلات متسارعة على مستوى الاستخدامات وطبيعة الممارسة الإعلامية المهنية على حد سواء. وخلص الكتاب إلى أن الإعلام الجديد عمق من أهمية تكريس مبادئ المسؤوليات الاجتماعية والأخلاقية للإعلاميين ولمختلف المشاركين في المشهد الإعلامي الرقمي من صحفيين ومدونين وناشطين في الشبكات الاجتماعية كما ضاعف من المسؤولية الاجتماعية المناطة بالإعلاميين العاملين في البيئة الإلكترونية وتعميق التفكير في طبيعة القيم والمعايير الأخلاقية وبالتالي العمل على إرساء منظومة أخلاقية متكاملة الأبعاد تواكب كل هذه التغييرات المتسارعة التي يتسم بها الفضاء الرقمي.

«من أجل صحافة نافذة»، دليل تدريبي إصدار: معهد الصحافة ومنظمة المادة 19



أصدر مؤخرا معهد الصحافة وعلوم الإخبار بالشراكة مع منظمة المادة 19، دليلا تدريبيا في الصحافة الاستقصائية، يحمل عنوان «من أجل صحافة نافذة».

الدليل يتكون من ستة محاور كبرى، ومن 17 فصلا فرعيا، وسعى المساهمون في تأيئته إلى المراوحة بين الجانب النظري الخاص بالصحافة الاستقصائية وبين الجانب التطبيقي للتحقيق الاستقصائي، مع تسليط للضوء على أهم القضايا المالية التي بالإمكان الاشتغال عليها ضمن البيئة الصحفية الاستقصائية التونسية.

وقد ساهم في إنجاز هذا الدليل، 9 مساهمين، من الأكاديميين، والمدربين، والصحفيين الاستقصائيين، والخبراء في تتبّع قضايا الفساد المالي والمختصين في النفاذ إلى المعلومة، وقد أشرف على تنسيقه الأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار أمين بن مسعود.

إذ تمحور المحور الأول للدليل على الجوانب النظرية للصحافة الاستقصائية من خلال فصلين اثنين، واحد مُخصّص للتعريف بالأهداف القائمة والقادمة من دليل من أجل صحافة نافذة، وثان أفرد للتعريف بالصحافة الاستقصائية من جوانبها الثلاثة وهي (الماهية والخصوصية والشروط).

أما المحور الثاني، فتعلق بالأفكار الاستقصائية وبطريقة الحصول عليها، وقد تم تقسيم هذا المحور إلى فصلين اثنين، الأول تم بسط طرائق اقتناص أفكار التحقيقات الاستقصائية، والثاني تم التطرق فيه إلى آليات قياس قابلية تحويل هذه الأفكار إلى مواضيع تحقيقات استقصائية.

المحور الثالث من الدليل، تم تخصيصه لمنهجية إنجاز التحقيقات الاستقصائية، وقد فرّج على خمسة فصول كاملة، الأول تطرق إلى الفرضية الاستقصائية من خلال ملامحها وبنيتها، والثاني تركز على الحجة الاستقصائية، والفصل الثالث اهتم بالمقابلة الصحفية من خلال تقنياتها وأنواعها، والفصل الرابع انصب على حق النفاذ إلى المعلومة، والفصل الخامس والأخير من هذا المحور فتطرق إلى الملف الرئيسي.

فيما يخص المحور الرابع فقد تمحور حول سرد القصة الاستقصائية، من خلال ثلاثة فصول كاملة، واحد اهتم بسيناريو القصة الاستقصائية، والثاني بالسرديات الجديدة للقصة الاستقصائية، والثالث بصحافة الجوال ودورها في تسهيل وتيسير مأمورية سرد القصة الاستقصائية.

المحور الخامس فكان بعنوان «السلامة المهنية ومعايير ما قبل النشر»، وتم تفريعه على ثلاثة فصول، الأول تمحور حول السلامة في العمل الاستقصائي، والثاني تطرق إلى الإطار التشريعي للعمل الاستقصائي، والثالث اهتم بأخلاقيات الصحافة الاستقصائية من خلال «الممكن وشروطه».

أما المحور السادس والأخير فحمل عنوان التحقيق في قضايا الفساد في المال العمومي «دراسة حالة»، واحتوى على فصلين اثنين، واحد حول البيئة الرقابية في تونس، وثان حول التحقيق في حالات الفساد الخاصة بمجال الصفقات العمومية.

وقد افتتح الدليل بكلمتين تمهيديتين، الأولى للسيدة حميدة البور مديرة معهد الصحافة وعلوم الإخبار، والثانية للسيدة سلوى غزواني المديرية الإقليمية (شمال إفريقيا والشرق الأوسط) لمنظمة المادة 19، واختتم بخاتمة وقائمة للمراجع والمصادر.

يقع الدليل في 140 صفحة من الحجم الكبير، وهو متاح في نسخة ورقية بمكتبة معهد الصحافة وعلوم الإخبار وبمقر منظمة المادة 19 بتونس العاصمة، وفي نسخة رقمية على الموقع الرسمي لمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، وبالإمكان تحميلها بالمجان عبر هذا الرابط: <https://shorturl.at/0EbCR>

أو

<https://ipsi.rnu.tn/useruploads/files/Livre-%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0%D8%A9.pdf>

Revue Tunisienne de Communication

Revue Scientifique Semestrielle • N° 72 • Janvier / Décembre 2022
Institut de Presse et des Sciences de l'Information

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université de la Manouba
Institut de Presse et
des Sciences de l'Information



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منوبة

معهد الصحافة
و علوم الأخبار

REVUE TUNISIENNE DE **COMMUNICATION**
Revue Scientifique semestrielle

المجلة التونسية لعلوم الاتصال
مجلة علمية سداسية مكملة

Fondé par :

Moncef CHENOUI

Directrice :

Hamida EL BOUR

Rédacteur en chef :

Mohamed HAMDANE

Comité de rédaction :

Labri Chouikha

Abdelkrim Hizaoui

Salwa Charfi

Moez Ben Messaoud

Sami Malki

Sofien Ammar

Faten Bellagha

Prix du numéro	Abonnement (2 numéros par an)		
	Tunisie, pays du Maghreb	Pays arabes	Autres pays
15 DT	30 DT	20 \$	25 \$

Les commandes, demandes d'abonnement ou d'échange sont à adresser à :

REVUE TUNISIENNE DE **COMMUNICATION**

L'Institut de Presse et des Sciences de l'Information

campus universitaire - La manouba 2010 Tunis - Tunisie

Tél : (216) 71 60 08 31 - 71 60 09 80

Fax : (216) 71 60 04 65

Site web : www.ipsi.rnu.tn

e-mail : ipsi@ipsi.rnu.tn

Les opinions exprimées n'engagent que leurs auteurs

Réalisation technique : Mohamed DRISSI, Service PAO de l'IPSI

Impression : Imprimerie Officielle de la République Tunisienne

ISSN : 0330 - 08480

Revue Tunisienne de Communication

N° 72

Janvier / Décembre 2022

Sommaire

Editorial: Les médias et le genre.....	7
<i>Dr.</i>	
Les effets des réseaux sociaux dans la campagne électorale tunisienne.....	9
<i>Dr. Maroua Ben Becha</i>	
Genre, communication et Information en situation de formation : construction des rapports sexués de formation et choix de carrières au Cameroun.....	21
<i>Dr Marie-Marcelle Mpepa Mouangue</i> <i>Pr Laurent-Charles Boyomo Assala</i>	

Editorial

Les médias et le genre

Dr. . Hamida El Bour

IPSI, Université de la Manouba

Ce numéro de la revue tunisienne de la communication est consacré au thème médias et genre. Le concept de genre, auquel on a tendance à ajouter « social », afin d'éviter les confusions et de spécifier la désignation des rôles assignés aux femmes et aux hommes par la société. L'objectif est donc d'explorer les représentations, la visibilité et la présence des femmes comparativement aux hommes dans les médias.

Des études ont montré que les médias influencent les perceptions et la compréhension des phénomènes au sein de la société et ils peuvent, d'une certaine manière façonner les images perçues autour des évolutions des rôles sociaux des femmes et des hommes.

De même, les rapports analysant la présence des femmes dans les médias dont état d'une sous-représentation des femmes, que ce soit dans les contenus médiatiques ou à l'échelle des postes de prise de décision. Même si le nombre des femmes est en nette progression dans les salles de rédaction, les postes de prise de décision sont largement dominés par les hommes.

Les activités de monitoring des médias sur la base de l'équilibre de genre sont révélatrices des avancées et des vides à combler.

Nous publions deux textes en lien avec cette thématique. Le premier texte traite des stéréotypes dans l'illustration des femmes à travers les messages publicitaires dans le secteur touristique. Intitulé « l'image de la femme tunisienne sur Internet : Représentations modernes ou reproduction de clichés et de stéréotypes ? », l'article compare l'image de la femme telle que diffusée dans les affiches publicitaires pendant la période coloniale avec les nouvelles représentations véhiculées sur Internet. L'auteure part du postulat qu'Internet est « un vecteur puissant pour améliorer et développer une nouvelle image de la femme dépourvue de stéréotypes et de clichés ».

La chercheuse a choisi d'analyser un échantillon d'affiches, et elle est parvenue à la conclusion que l'image de la femme tunisienne véhiculée dans les affiches publicitaires sur Internet reflètent les stéréotypes qui caractérisent la représentation des femmes orientales en général, même si on relève des différenciations observables essentiellement au niveau des styles. Donc les messages véhiculés pendant l'ère coloniale trouvent échos dans les représentations modernes du discours touristique numérique.

Le deuxième article concerne un autre contexte et un autre domaine, le système camerounais de formation aux métiers de l'information et de la communication.

Intitulé « Genre, communication et information en situation de formation, construction des rapports sexués de formation et de choix de carrières au Cameroun », l'article rédigé par Marie-Marcelle Mpressa Mouangue et Laurent Charles Boyomo Assala, part de l'étude du cas de l'école supérieure des sciences et techniques de l'information et de la communication ESSTIC. Les auteurs sont parvenus à formuler l'hypothèse qu'un environnement scolaire fortement féminisé favorise des effets de genre au-delà de son système d'action concret à double titre. D'une part il a plus de facilités à répondre aux demandes émanant des autorités publiques et aux recommandations internationales à propos de la dimension genre à introduire dans ses modes de fonctionnement et dans le contenu des cours.

D'une autre part, la féminisation de la masse estudiantine peut entraîner des effets positifs en matière d'accès aux stages, aux bourses et aux opportunités de travail.

Les chercheurs ont utilisé différents outils de recherches, dont l'observation, les entretiens semi-directifs et l'analyse de contenu en vue d'étudier les degrés d'intégration de la culture genre dans les matières enseignées.

A ce sujet, ils arrivent à la conclusion que le système éducatif dans son ensemble doit veiller à introduire la dimension genre dans le contenu des cours et de veiller à sa pérennité.

L'image de la femme tunisienne sur internet : représentation moderne ou reproduction de clichés et de stéréotypes Enjeux de sondages d'opinion en consultations présidentielles et législatives

Dr. Maroua ben becha

IPSI - Université de la Manouba

« La femme est une des clés de l'orientalisme, à savoir l'expression de sa touche exotique et sensuelle »

Victor Hugo, Les orientales, Atlas, 2005.

Le lien entre le genre et le tourisme provient du fait que le tourisme apparaît comme le produit d'une société « genrée » où « Le corps des femmes, partout exposé, affiché, vendu, objet à consommer, librement accessible en images et en réalité, à tous les hommes... »⁽¹⁾.

Exposé dans les affiches touristiques, le corps de la femme tunisienne est souvent entouré de mythes, de mystères et de préjugés qui remontent à l'histoire lointaine de la communication entre Orient et Occident. L'histoire officielle de l'occident colonial a présenté la femme « orientale » comme soumise, gracieuse et docile parfois indomptable. Elle revêt un aspect esthétique axé sur la beauté, à l'érotisme et au mystère. Déjà, Gérard de Nerval dans son œuvre « Voyage en Orient » a observé les femmes orientales, le mystère le plus intéressant, dans la réalité sociale⁽²⁾.

(1) Mattelart, Michèle. « Femmes et médias. Retour sur une problématique », *Réseaux*, vol. no 120, no. 4, 2003, pp. 23-51.

(2) Juilliard Beaudan, Colette. « Le voyage en Orient de Gérard de Nerval », *Les Cahiers de l'Orient*, vol. 97, no. 1, 2010, pp. 113-121.

La littérature coloniale a mis en scène les unions entre hommes blancs et femmes colonisées, en les affublant de fantasmes exotiques et érotiques. Guides français, brochures, affiches, cartes postales, et films ont contribué à propager des représentations d'un pays ou d'un peuple où se mêlent l'exotisme et le caricaturisation⁽¹⁾.

Avec le numérique et le cyberspace, l'image touristique de la femme tunisienne est entrée dans une nouvelle dimension. D'une part, Internet peut être un vecteur puissant pour améliorer et développer une nouvelle image de la femme dépourvue de stéréotypes et de clichés pour ensuite la transmettre à un public nettement plus large. D'autre part, avec les nouvelles technologies de l'information, cette image n'est plus le produit exclusif des opérateurs et des acteurs touristiques. Elle est certes saisie par le touriste mais celui-ci peut la critiquer et la modifier.

Cependant, l'adoption des technologies de l'information et de la communication dans le tourisme peut constituer également un moyen pour façonner et consolider les stéréotypes et les préjugés concernant la femme orientale. Internet contribue donc à la reproduction d'un modèle et d'une représentation dominante. Ce modèle est le produit d'une mondialisation où s'exercent conjointement la colonialité du pouvoir, l'accélération de l'appropriation du corps des femmes et l'occidentalisation des pensées⁽²⁾.

La problématique principale qu'on se propose d'étudier dans cette recherche se situe à l'approche déjà signalée. Il s'agit de savoir si Internet construit une représentation moderne de la femme tunisienne à l'image de l'évolution de son statut et ses conditions de vie dans la société ou est ce qu'il reproduit les mêmes représentations inspirées des campagnes de promotion touristique pendant la colonisation.

La recherche est centrée sur une méthodologie qui consiste à comparer l'image de la femme tunisienne conçue pendant la période coloniale avec les nouvelles représentations véhiculées par internet. L'étude des représentations s'est focalisée d'une part sur des affiches touristiques et des photographies anciennes et d'autre part sur les sites touristiques tunisiens qui ont le plus d'audience. L'analyse est fondée sur une approche sémiologique de l'image.

(1) Tourisme et fait colonial au Maghreb (19^{ème} -20^{ème} siècles), Colloques, Université de Toulouse II, 7-9 décembre 2006.

(2) Joelle Palmieri. *Genre et société numérique colonialitaire - Effets politiques des usages de l'Internet par des organisations de femmes ou féministes en contexte de domination masculine et colonialitaire : les cas de l'Afrique du Sud et du Sénégal*. Science politique. Institut d'études politiques de Bordeaux, 2011.

I. Héritage colonial de la représentation de la femme tunisienne : mythe, mystère et préjugés...

Le mythe a toujours eu une place prépondérante dans la vie de tous les jours. Ce récit d'ordre moral est inspiré de la réalité mais est également composé de faits imaginaires. Il est transmis traditionnellement par voie orale, pour devenir une croyance collective. L'image typique de la femme orientale et maghrébine de la première moitié du XIX^e siècle qui s'est si profondément enracinée dans la culture européenne qu'elle a contribué à l'émergence d'un certain mythe de la femme du Levant : belle, sensuelle, enchanteresse et séductrice (cf. Tritter 191-192).

L'image de la femme tunisienne est souvent entourée de mythes, de mystères et de préjugés qui remontent à l'histoire lointaine de la communication entre Orient et Occident. Déjà depuis l'histoire antique de la Tunisie, un personnage clef identifiant la Tunisie a suscité l'intérêt des occidentaux dans la littérature, les pièces de théâtre, la peinture et dans la recherche scientifique : la reine Alyssa appelée en Occident Didon.

Dans la mythologie grecque et romaine, Didon, fondatrice légendaire et première reine de Carthage, a été mythifiée par le grand écrivain romain Virgile dans son ouvrage l'Énéide, à l'image de la légende grecque de L'Illjade et L'Odyssée racontée par Homère. Le mythe a fait l'objet de nombreuses utilisations dans les arts, musique, peinture, sculpture. La légende raconte l'histoire d'amour entre Didon et un grec Enée enfui de la cité de Troie après sa chute et débarquant à Carthage. Une grande passion naît alors entre eux mais se voit interrompue par les dieux de l'Olympe qui rappellent au héros troyen sa destinée de fonder Rome. Lorsqu'Enée quitte Carthage, Didon, incapable de supporter cet abandon, préfère se donner la mort avec une épée qu'Enée lui avait laissée. Lorsque ce dernier arrive aux Enfers, il parlera à son fantôme mais celle-ci refusera de lui pardonner son départ. La légende a fait l'objet de nombreuses dramaturgies⁽¹⁾, de nombreux autres opéras et de

(1) Étienne Jodelle, *Didon se sacrifiant*, 1558 ;

Georges de Scudéry, *Didon*, 1636 ;

François Le Métel de Boisrobert, disponible sur Gallica *La vraie Didon ou La Didon chaste*, 1643 ;

Louise-Geneviève de Saintonge, disponible sur Gallica *Didon*, tragédie en musique, 1693 ;

Jean-Jacques Lefranc de Pompignan, disponible sur Gallica *Didon*, 1734

Jean-François Marmontel, disponible sur Gallica *Didon*, 1783 ;

Alexandre Hardy, *Didon se sacrifiant*, XVII^e siècle ;

Fawzi Mellah, *Elissa, la reine vagabonde*, éd. du Seuil, Paris, 1988 ;

Gilles Massardier, *Les Brûlures de Didon*, 2005.

plusieurs livres en plusieurs langues européennes⁽¹⁾. Si l'image a été celle du chef insoumis, celle de Didon, dame Carthage a été représentée comme une belle femme emportée par l'amour.

La dimension mythique de la représentation de la femme tunisienne s'est prolongée dans l'imaginaire des nombreux voyageurs occidentaux, (hommes de lettres, peintres, et photographes) avant et pendant la colonisation. L'image de la femme revêt un aspect esthétique axé sur la beauté et à l'érotisme et à l'émotion. Peintures et photographes se sont focalisés sur le voile que porte la femme tunisienne d'antan pour l'entourer de mystère et pour susciter plus de rêves et de sentiments. Tous les genres de voiles et d'habits traditionnels sont présentés pour déterminer l'identité des femmes : tunisoises, berbères, djerbiennes, mauresques, juives... Dans ces images les concepteurs colons donnent libre cours à leur imagination tout en profitant de l'élément mythique propre à la fiction orientale. Ainsi, on constate la superposition de plusieurs représentations de la femme dans les œuvres littéraires et artistiques ainsi que dans la publicité touristique : La femme urbaine est représentée en général dans les maisons et les palais avec son voile ou portant ses habits traditionnels, entrain de siroter un thé de jouer à un instrument de musique ou de danser ou de préparer son couscous. Face à cette image, s'est dégagée progressivement celle de la femme rurale, active plus proche de la nature, à travailler dans les champs ou le désert, près des oueds ou des fontaines...

Il y a également d'autres images anciennes développées pour présenter la lascivité de la femme orientale et surtout maghrébine, ces aspects sont soulignés par Isabelle Gadoin dans *L'Orient des femmes*⁽²⁾. Elle est d'abord passive. C'est la vision de la femme soumise, victime, silencieuse, celle des harems, destinée à servir l'homme. Elle ploie sous le poids des traditions, véritable chape de plomb l'empêchant d'être elle-même. Ces traditions basées

(1) L. Foucher, *Les Phéniciens à Carthage ou la geste d'Élissa*, 1978

David Lockie, *L'amour d'une reine*, traduction de l'anglais *Dido a love story* de E.D. Balland, 1977

H. Akbar Khan, *Doctissima Dido : Etymology, Hospitality and the Construction of a Civilized Identity*, 2002

R.S. Conway, *The Place of Dido in History*, 1920

S. Conte, *Dido sine veste*, 2005

Mangiacapre, *Didone non è morta*, 1990E.

Stampini, *Alcune osservazioni sulla leggenda di Enea e Didone nella letteratura romana*, 1893

G. Kowalski, *De Didone graeca et latina*, 1929

(2) Isabelle Gadoin, « Quelques orientations sur l'Orient des femmes », dans *Rêver d'Orient, connaître l'Orient [...]*, op. cit., p. 7.

sur la supériorité de l'homme tout en faisant de lui un être «magnifique comme un lion »⁽¹⁾.

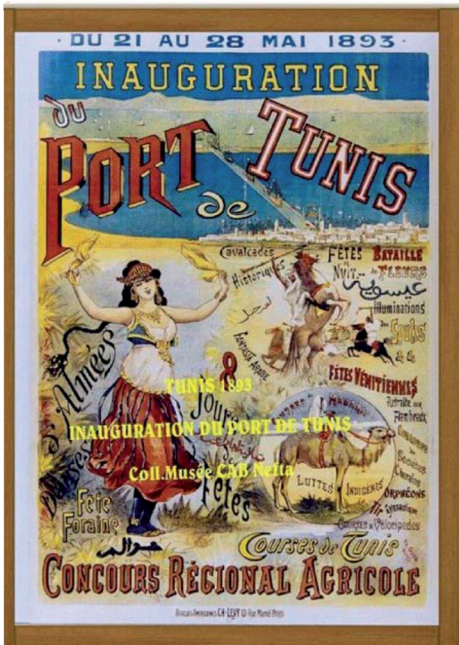
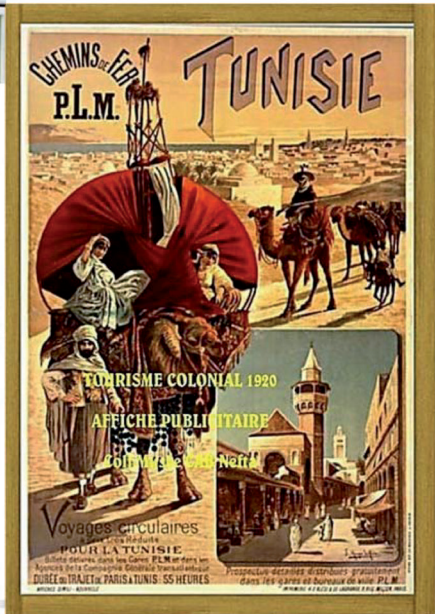
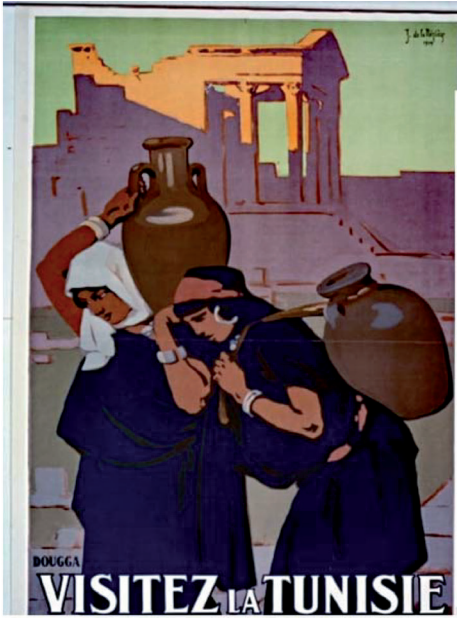
Au désert, assises dans la « Jahfa »⁽²⁾ à l'abri des regards indiscrets, les femmes tunisiennes sont représentées, dans les photographies anciennes, en tant que symbole du mode de vie traditionnel. Alors que les hommes sont montrés dans l'exercice d'une activité, entraînant de conduire le cortège de chameaux, les femmes font seulement partie du paysage. La plupart du temps, elles n'agissent pas. Silencieuses et passives, elles font partie du décor. Ces différents personnages sont associés à des rôles spécifiques selon leur sexe : aux hommes le courage, l'agressivité, la sphère publique ; aux femmes la beauté, la douceur, la sphère privée. Dans son œuvre « Le bain turc », Jean-Auguste Dominique, met en scène ces femmes silencieuses, actrices passives, presque étrangères à leur propre vie, confinées souvent entre elles, dans des endroits clos, à l'abri des regards indiscrets, et aux modes de vie et de pensée formatés.

La femme tunisienne d'antan est aussi celle qui peut utiliser son corps comme une arme, exerçant une emprise perverse sur les hommes... On retrouve cette image dans les portraits de femmes enchanteresses danseuses aux longs cheveux bouclés qui dansent avec cette façon sensuelle de se mouvoir et se déhancher. Ce sont des scènes de Mille et une nuits. Le voyageur se sent être un seigneur oriental dont tous les vœux sont immédiatement exaucés. La danse fait partie du mythe européen de la femme orientale (Tritter 193). L'image de la danseuse sensuelle attire toujours autant les occidentaux. Donnant à son côté exotique une force s'appuyant sur tous les clichés de la femme orientale et maghrébine dans la quête d'un objectif délibéré. La femme orientale qui émerge des écrits de Flaubert est une « danseuse », courtisane, femme vénale qui accorde des plaisirs charnels à chacun qui est prêt à se les payer (Nerval 363). Dans ces photographies et œuvres, on trouve beaucoup moins des portraits de femmes mendiantes, diseuses de bonne aventure ou même comme esclaves vendues dans le souk de la médina.

Les illustrations suivantes représentent quelques affiches publicitaires réalisées par des organismes de voyage montrant le modèle colonial de la représentation de la Tunisie et de la femme tunisienne. Ces affiches reproduisent l'image de la femme souvent véhiculée par les voyageurs occidentaux visitant la Tunisie qu'ils soient écrivains, peintres ou photographes.

(1) Charles Géniaux : *Les Musulmanes*, p. 8.

(2) C'est un palanquin, ou cadre, en bois arrimé sur un chameau et couvert de draps de différents couleurs.



Ces différents portraits photographiques réalisés sur la femme maghrébine et tunisienne sont reproduits dans plusieurs sites internet touristiques.

II. Représentation stéréotypée de la femme tunisienne dans les sites web touristiques :

En analysant la majorité des sites web touristiques tunisiens, on peut dégager quelques constats concernant la représentation de la femme tunisienne dans ces sites.

On constate à priori la faible présence du tunisien et surtout de la femme tunisienne. L'accent est plutôt mis sur les paysages naturels du pays, sur ses monuments archéologiques et culturels et sur les équipements touristiques (hôtels, moyens de transport, locaux des agences de voyages, polycliniques, centres de thalassothérapie) beaucoup plus que sur ses habitants. Même les tunisiennes représentées sont au service des touristes : les hôtesse de l'air avec leur uniforme, le personnel des agences de voyage dans leurs bureaux, les agents de réception dans les hôtels, les masseuses dans les centres de thalassothérapie. Dans les sites web consacrés à la thalassothérapie et au tourisme médical, par exemple, on répond aux besoins d'une société bombardée par les photos d'images de stars, de mannequins qui valorisent la beauté du corps et appellent les femmes à la quête de régimes, de séances de sport, de soins esthétiques et d'une meilleure image d'elles-mêmes. Ils véhiculent ainsi un idéal corporel à travers les personnages photographiés dans l'environnement touristique. Ils reflètent une certaine perception du corps et de la beauté. Cette perception répond aux valeurs de la culture occidentale.

La piscine et la plage constituent, également, l'axe central de la mise en valeur des corps des femmes. Dans les plages la nudité des femmes est banalisée avec la mixité, sans perdre de sa dimension esthétique et érotique⁽¹⁾. La femme orientale diffère par bien des caractéristiques de sa contemporaine occidentale. La conception du corps est également différente. « Montrer le corps des femmes est pour les tunisiens une forme d'irrespect ... Les tenues trop moulantes, trop dénudées, trop ostentatoires sont susceptibles de choquer »⁽²⁾. Il en va de même des codes régissant les contacts corporels tels que les embrassades ou les caresses entre des individus de sexes différents.

Dans les espaces d'animation touristique, les femmes sont surtout présentées comme danseuses du ventre. La danse orientale professionnelle est une activité touristique. Les professionnels de ces spectacles ont adapté leurs prestations aux attentes des publics. Les spectacles de la danse orientale

(1) Khélil Hédi : Le tourisme colonial, in *Tourisme, érotisme et argent dans deux fictions coloniales d'André Gide*, La Nef Demeter.

(2) L'image du tunisien présentée par l'éditrice française du site web *sahara-tunisie.com*

dans les *night-clubs* des hôtels internationaux constituent un passage obligé des séjours touristiques⁽¹⁾. Julie Boukobza (2009) identifie deux cas distincts de la danse spectacularisée, une porteuse d'identité et l'autre d'enchantement des *night-clubs* et celle des cabarets qui permet un autre type de transgression corporelle tout en mettant en scène le geste du paiement.

La danse du ventre est perçue de façon péjorative dans le monde arabo-musulman où elle représente l'expression satanique de la tentation pour les conservateurs. Par contre, pour le monde occidental, cette danse représente une richesse et fait partie du patrimoine arabe. Il faut noter, à propos de la danse féminine dans la société tunisienne, que la danse en public s'adresse à un destinataire et qu'elle participe d'un échange (Nicolas 2002). La danse en public est un don qui postule un retour et l'inscrit dans une temporalité de l'échange qui mobilise un « tabou de l'explicitation », selon l'expression de Pierre Bourdieu (1994).

Il y a également la danse folklorique d'origine bédouine, Elle est pratiquée dans les hôtels par des danseuses portant des tenues traditionnelles (malia ou fouthah). Ces femmes portant une jarre sur leur tête mettent l'accent sur le balancement des hanches, un coup à droite, un coup à gauche, les pieds avançant par petits pas.

Outre la danse et la sensualité, l'image des tunisiennes répond au besoin d'exotisme en les présentant avec des uniformes supposés traditionnels. Les sites web touristiques les présentent avec des tenues vestimentaires qui ont un cachet traditionnel et qui ne reflètent pas leurs habits effectifs : les hommes portent assez souvent la jebba et même la chéchia, les femmes portent de leur côté le voile. Il s'agit surtout de tunisiennes citadines et installées dans les zones côtières et on aperçoit rarement des rurales. Femmes sont souvent jeunes et souriantes et on voit rarement les âgées ou des misérables. Malgré l'évolution rapide de la société tunisienne et surtout malgré l'évolution du statut de la femme tunisienne et de ses conditions de vie, le voile continue à attirer les concepteurs de l'image touristique de la Tunisie. Le voile, tel que le connaissaient les Tunisiennes citadines avant la montée de l'Islam politique, nommé Safsari, servait à conserver les femmes invisibles même quand elles étaient à l'extérieur. Le voile « moderne » sert, quant à lui, à légitimer la présence des femmes dans l'espace public, il les maintient à l'inté-

(1) **Julie** Boukobza, « Danser l'Orient. Touristes et pratiquantes transnationales de la danse orientale au Caire », *Cahiers d'études africaines*, 193-194 | 2009, 203-226.

rieur, pour leur permettre d'accéder à l'extérieur, il les confine et les libère à la fois⁽¹⁾.

Le voile est considéré en Occident comme signe de la soumission des femmes musulmanes. Ces stéréotypes présentent les voilées la plupart du temps comme des femmes opprimées et effacées, dépourvues de libre-arbitre. Ces clichés sur la femme arabe sont généralement formés par concentration sur des images choisies. Dans ces représentations, ce n'est pas « la condition des femmes » qui intéresse réellement, mais la volonté de défendre une place, où l'Occident cherche à maintenir sa « position de supériorité » moralement et spirituellement ⁽²⁾. Selon Muhsin Mahdi, ancien directeur du Centre d'études sur le Moyen-Orient à Harvard, « les femmes du Moyen-Orient ont fait l'objet de la campagne la plus malveillante de toute l'histoire, une campagne dont les débuts se trouvent dans les premiers traités théologiques anti-musulmans » (Mahdi, 1977).

Loin d'être soumise ou effacée, l'image de la femme rurale développée par les sites web du tourisme alternatif est rattachée à une communauté villageoise consensuelle, fonctionnant de façon harmonieuse et collective, attachée aux traditions. C'est une femme active présentée dans des différents cadres ; la femme rurale est associée à l'eau et elle est souvent accompagnée de sa gargoulette. Elle est montrée près des oueds, des fontaines ou des sources d'eau entrain de remplir sa gargoulette ou encore sur son âne entrain de ramener l'eau chez elle. Elle est présentée près des sources des oasis entrain de laver son linge ou sa laine. Cette femme est associée à la gastronomie et elle est souvent présentée entrain de moudre son blé, préparer son pain dans une tabouna, préparer son couscous ou ses provisions. La femme rurale est considérée comme un acteur important dans la vie économique. Elle joue une fonction importante dans l'artisanat et spécialement dans la confection de la laine, dans le tissage des tapis, dans la broderie, et dans le modelage de l'argile pour créer ses propres ustensiles de cuisine. Elle a surtout une fonction agricole importante dans le labour ou l'arrosage des champs, et dans la cueillette des olives ou des dattes. Ces femmes rurales sont mises en scène dans des différents cadres naturels à travers le recours aux registres de l'authenticité et de la traditionnalité pour plaire aux touristes qui viennent chercher dans ces lieux des traditions inaltérées, une « pureté originelle » et une authenticité perdue.

(1) Kerrou, Mohamed. *Hijâb, Nouveaux voiles et espaces publics*. Cérès Editions, 2010

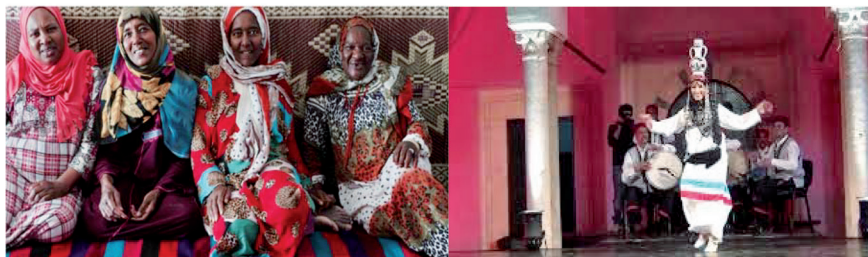
(2) Benelli Natalie, Hertz Ellen, Delphy Christine *et al.*, « De l'affaire du voile à l'imbrication du sexisme et du racisme », *Nouvelles Questions Féministes*, 2006/1 (Vol. 25), p. 4-11.

Ainsi, internet, construit des représentations mythiques et stéréotypées de la femme tunisienne à l'intention des touristes fondées à la fois sur des normes occidentales et sur l'interprétation du désir des touristes. Ces normes sont inspirées des campagnes de promotion touristique pendant la colonisation. La femme continue ainsi à être exploitée comme argument publicitaire à l'image des pratiques coloniales. Dans *L'Orientalisme, l'Orient créé par l'Occident* (éd. du Seuil, 1978), Edward Saïd expliquait que ces pratiques, en renforçant une vision de l'autre à travers des clichés trompeurs, avaient agi comme un « agent secret » de la domination coloniale. Déjà, une partie de la compétition entre l'Orient et l'Occident concerne le contrôle des femmes orientales, lesquelles jouent un rôle clé en maintenant la continuité de la tradition orientale⁽¹⁾.

Les illustrations suivantes reflètent parfaitement les stéréotypes qui caractérisent la représentation des femmes tunisiennes dans les sites web touristiques.



(1) Nader, Laura. « Orientalisme, occidentalisme et contrôle des femmes », *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 25, no. 1, 2006, pp. 12-24. <https://www.cairn.info/revue-nouvelles-questions-feministes-2006-1-page-12.htm#no1>



Conclusion

Considérée à tort comme un être inférieur, passif, sensuel et attaché aux traditions, la femme tunisienne sur le web touristique est victime de clichés, produits d'un héritage colonial sur la représentation de la femme orientale et maghrébine. Les récits de voyageurs, d'écrivains et d'aventuriers ont contribué à façonner une image érotique de la femme orientale. Cet héritage de représentations n'a pas manqué d'influencer les stratégies de promotion du tourisme après l'indépendance. Les acteurs touristiques se sont appropriés ces images et ces représentations de manière assez superficielle.

Ce travail de recherche consiste à comparer les représentations d'un échantillon de femmes tunisiennes, pendant la colonisation et aujourd'hui. Il a permis de vérifier si ce décalage de temps a contribué à ébranler l'image stéréotypée de la femme tunisienne sensuelle et soumise longtemps propagée par les médias surtout avec l'évolution des droits des femmes notamment le code du statut personnel qui a bouleversé la structure familiale.

Ainsi l'image de la femme tunisienne sur internet reflète parfaitement les stéréotypes qui caractérisent la représentation des femmes orientales en général. Même si les styles se modernisent, et les discours politiques et intellectuels prônent l'image la femme « moderne », « libérée » et « diplômée », travaillant dans des postes importants dans des banques et des administrations et s'habillant à l'occidentale. Ce thème n'est pratiquement pas repris par les opérateurs et acteurs touristiques : au contraire cette nouvelle représentation continue à être absente du discours touristique numérique. Et même les nouveaux discours sur la représentation de la femme tantôt progressistes et révolutionnaires et tantôt conservateurs, survenus après la révolution de 2011, semblent ne pas bouleverser cette image longtemps entretenue et conservée.

Cette image n'évolue guère. Les stéréotypes de la femme tunisienne d'antan sont ceux d'aujourd'hui. Femme-fantôme, femme-mystère, femme naturelle, femme essentielle. Sans doute est-il impossible d'attribuer à la femme orientale et maghrébine une signification unique, tant il est vrai qu'elle se situe au cœur de l'intimité de chacun.⁽¹⁾

(1) Françoise Berenguer, *Le mythe de la femme orientale chez les écrivains voyageurs français de 1806 à 1869*, <https://www.theses.fr/033505322>.

Genre, communication et Information en situation de formation : construction des rapports sexués de formation et choix de carrières au Cameroun

**Dr Marie-Marcelle Mpressa Mouangue
Pr Laurent-Charles Boyomo Assala**
Université de Yaoundé 2 (ESSTIC)

Dans les années 2000 et sous une sorte d'effet de mode, l'Ecole Supérieure des Sciences et Techniques de l'Information et de la Communication comme d'autres établissements de l'enseignement supérieur au Cameroun est saisie par les autorités ministérielles d'une demande d'introduction de l'approche genre dans la formation des étudiants. Il s'agissait là d'une curiosité un peu surprenante. Si en effet l'injonction de genre était de plus en plus prospère dans la société camerounaise comme un peu partout dans le monde du reste, l'introduction de ce qu'on a appelé approche genre semblait plus difficile à caractériser et à incorporer dans le système éducatif. Par quelles modalités devait-on appliquer cette instruction gouvernementale ? Quelle en était la finalité ? Fallait-il réécrire les programmes d'enseignement, penser le cadre d'apprentissage, ou en repenser les codes, l'output de la formation ou son modèle opératoire ? Etait-ce le contenu de la formation qui était visé ou le contenant ? Et s'il fallait revoir les programmes, quid de la population estudiantine ? L'approche genre constituait-elle un objectif en soi, ou la considérait-on comme une condition de l'efficacité et de la performance des établissements de l'enseignement supérieur ?

Face à toutes ces interrogations, chacun y alla pour ainsi dire de son inspiration sans qu'une évaluation particulière ne vînt troubler la compréhension et l'interprétation que les institutions donnèrent à ce programme

gouvernemental. A l'ESSTIC en tout cas, la tendance générationnelle de la société avait déjà longtemps impacté le mode opératoire. Au plan vertical en effet, la pyramide des âges était de plus en plus en faveur des jeunes dans la démographie estudiantine, cependant qu'au plan horizontal, le nombre de filles était de plus en plus croissant, au point que dans certaines classes, le pourcentage des filles par rapport aux garçons atteignait les 99%. Cette proportion valable pour les nouvelles filières telles que la publicité ou la communication sans être égale à celle des filières anciennes où le pourcentage des garçons restait dominant notamment en journalisme et en communication des organisations, montrait une progression continue du nombre des filles au fil des ans. Au point même que certains enseignants qualifièrent cette situation particulière de discrimination positive à rebours ou discrimination négative, en évoquant la nécessité d'opérer une sélection plus favorable aux garçons dans l'accès à la formation. Toutes ces observations soulignent l'importance du travail de construction des rapports sociaux de genre en situation de formation, et génèrent de nombreuses questions quant à la façon dont la formation à l'information et à la communication comme espace et dispositif d'interactions sociales informe la question du genre à partir de sa reformulation située, et comment les dispositifs d'enseignement de même que leur déploiement à l'échelle d'un pays dans le cadre d'une approche pragmatique de management éducatif, supposent une production institutionnelle de la relation masculin/féminin.

Notre intérêt ne va pas dans le sens d'une évaluation en genre du contenu de la formation à l'ESSTIC, pour y déceler des références de sensibilité dans les programmes, les méthodes d'enseignement ou d'évaluation. Un tel angle pourrait difficilement s'exonérer du reproche de parti-pris idéologique dans la mesure où les contenus des enseignements doivent être le plus objectif et le plus neutre possible pour répondre à l'idéal de l'égalité de l'éducation. En revanche, le présent travail se propose tout d'abord de questionner le système de division sexuée de la formation en regard avec les filières offertes à l'ESSTIC à partir des statistiques des admissions dans l'établissement. Une évaluation longue (10 ans) des résultats au concours d'entrée est susceptible de rendre compte de l'effet concours, dans la mesure où les choix des filières sont laissés aux candidats, le nombre d'étudiants admis par filière étant lui-même fixé au préalable par un texte ministériel. Par ailleurs, si aucune exigence de genre n'est formulée comme condition d'accès, l'on peut en conclure que la comparaison entre le nombre de candidats au concours et les admissions définitives sont le produit à la

fois des mécanismes propres à l'école, d'une part et des exigences politiques d'équilibre régional et d'un marché du travail monopolistique. Notre hypothèse pose que la surreprésentation féminine dans les formations en communication et leur sous-représentation dans les formations en en information sont les effets de la reproduction institutionnelle de la masculinité et de la féminité qui structurent la société globale. Le concept de curriculum auquel les sciences de l'éducation ont donné une définition de plus en plus éclairante nous permet d'approfondir notre analyse pour mieux expliquer la façon dont l'institution universitaire mobilise les dynamiques sociales et le rôle que peu jouer la comparaison dans l'évaluation du diagnostic de genre au sein d'une structure de formation universitaire professionnelle. Il importe d'emblée de préciser toutefois qu'à l'ESSTIC, il existe trois autres filières de formation en plus des deux sous études, à savoir la communication des organisations, la publicité et l'édition. Le choix du journalisme et de l'information documentaire résulte donc d'une disposition aléatoire qui nous permet de rendre intelligible les principes d'organisation institutionnelle de la relation masculin/féminin et la manière dont ils éclairent les positions sexuées de la compétence professionnelle.

Notre postulat est par conséquent de considérer que le nombre de femmes propriétaires ou responsables de médias ou au sein des structures de décision de ceux-ci, tout comme celui de celles qui occupent des postes de direction dans les organes médiatiques, traduit une proximité plus ou moins grande entre le monde de l'école et celui des médias du fait « des tentatives de substitution d'un enseignement orienté vers l'apprentissage dans des situations données (par des tâches particulières) à un enseignement fondé sur une logique des disciplines » (Tanguy et Ropé, 1993). Cette nouvelle orientation qui présente la réussite professionnelle comme indépendante des diplômes acquis a deux conséquences : elle n'est pas indifférente à la spécificité des filières concernées à savoir l'information documentaire (fondées sur des tâches) et le journalisme (fondées sur la discipline), d'une part ; elle n'est pas sans conséquences sur l'égalité des sexes et l'égalité des filières à l'école; d'autre part, elle donne une importance moindre aux savoirs techniques dans lesquels les filles ont progressivement manifesté leur excellence et elle valorise les perspectives professionnelles comme centre des apprentissages. En somme mettre l'accent sur les programmes de formation ou curriculum c'est reconnaître qu'une partie au moins des résultats scolaires est due aux incohérences de l'architecture même du système d'enseignement (Soetewey ; Duroisin et Demeuse ; 2011)

I. Journalisme et documentation une coupe historique des pratiques

Les métiers de l'information et de la communication ont souvent été décrits comme très attractifs. Si collecter l'information, la trier et la diffuser sont traditionnellement un travail de journaliste et de documentaliste, il s'est opéré une division du travail et une spécialisation des rôles qui distingue les deux métiers par les parcours, les pratiques, les univers de travail et les occupations respectives. Un grand nombre de différenciations structurent à la fois le parcours de l'école à l'entreprise entre le journalisme et l'information documentaire qui traduisent un rapport différent au savoir entre les deux parcours marqué par des représentations professionnelles stéréotypées des rapports sexués desdits métiers. En ce qui concerne plus précisément l'éducation à l'information et à la communication, les *information literacies* ont concentré l'effort de la formation sur l'acquisition des compétences tout au long du cycle de vie professionnelle, évitant ainsi de trancher le vif débat autour de la nécessité ou non de se former selon les différents systèmes, à la carte, en formation continue, à la commande ou sur le tas, dans un champ où les pédagogies institutionnelles et de conscientisation des théories académiques semblent être submergées par l'exercice spontané et indigène des métiers dont l'émergence a été favorisée par l'avènement des réseaux sociaux et de l'internet. Le courant est venu donner une tonalité nouvelle à l'appel à l'égalité d'accès à l'éducation pour tous dont les institutions internationales telles que l'UNICEF et la Banque Africaine de Développement assuraient déjà la promotion en en faisant un facteur essentiel de développement économique et social, l'Agenda Education 2030 reconnaissant quant à lui que **l'égalité des genres** requiert une approche qui « **garantisse que les filles et les garçons, les femmes et les hommes non seulement aient le même accès aux différents cycles d'enseignement, jusqu'à leur terme, mais aussi qu'ils aient les mêmes possibilités de s'épanouir dans l'éducation et grâce à l'éducation** ».

L'intégration des curricula dans les écoles de formation en Journalisme comme en information documentaire s'est opérée différemment selon les expériences de chacun de ces champs de pratiques. Si la formation en journalisme est plus ancienne, l'information documentaire a tardivement bénéficié des faveurs de l'institution universitaire professionnelle. Pour Pascal Duplessis (2009), « ce n'est que depuis le début de cette décennie que le terme de curriculum est apparu dans le champ d'investigation de l'Information-documentation. S'il a mobilisé l'attention de certains chercheurs et intéressé quelques praticiens convaincus de la nécessité d'une rationalisation des

apprentissages info-documentaires, les publications qui lui sont consacrées restent pour le moins partielles et confidentielles et ne s'adressent pas directement aux enseignants documentalistes ».

L'association des notions d'information-documentation et journalisme-communication nous invite non seulement à les confronter mais également à former l'hypothèse que les deux sont porteurs de projets explicites et implicites qui émergent aussi bien de leurs effectifs respectifs que des pratiques qui leur sont constitutives. Précisons d'emblée que les métiers de ce champ sont parmi les plus tard venues dans les processus de professionnalisation. Les trajectoires historiques des deux activités se sont progressivement formalisées en Afrique sous l'égide des écoles de formation dont l'intégration institutionnelle s'est faite avec quelques effets d'accélération et de ralentissement. Il est clair que l'histoire du journalisme est loin de recouper celle de l'information documentaire dont les racines d'origines plus récemment au début du vingtième siècle. Les processus par lesquels les deux activités se sont rapprochées au plan institutionnel au point de constituer deux parties d'une même formation voire deux ensembles d'une même discipline scientifique sont redevables des expériences sociales et politiques propres à chaque pays. Mais si l'unicité des pratiques s'est faite plus rapidement en journalisme, la documentation regroupe plusieurs idées, relevant de pratiques fort diverses dont les termes clés, collecte, traitement et diffusion de l'information, communs à ceux du journalisme, sont toutefois loin de renvoyer aux mêmes réalités. Ceci n'a pas été sans conséquence sur la généralisation des deux pratiques dont les processus de professionnalisation ont peu de choses en commun.

D'un point de vue théorique, deux trajectoires suffisent à comprendre les modèles applicables aux deux activités. Ces trajectoires décrivent les mécanismes qui ont abouti à leur institutionnalisation au Cameroun, au centre desquels l'Etat providence tient une place de choix. Sur le plan horizontal, le marché de la production des services a peu à peu imposé une sorte d'injonction de compétences au service de la bureaucratisation et de ses abus en termes de paperasserie.

C'est à travers la lutte contre la paperasserie que s'est en effet imposée peu à peu dans les pratiques administratives camerounaises la question de la gestion des documents. L'obésité bureaucratique caractéristique de l'Etat providence semble être le principal moteur du développement de la documentation entant que pratique institutionnelle. Cette institutionnalisation des hauteurs a été un facteur décisif d'instauration de la documentation comme

pratique administrative avec la création du corps des documentalistes à la fonction publique. Pour autant, elle a eu peu d'effets sur la fédération des trajectoires. Comme pour le journalisme, les premiers documentalistes sont quasiment recrutés sur le tas et intégrés à la fonction publique à partir de leurs diplômes de base. L'acquisition des compétences s'opère ainsi à travers des dispositifs publics, constitués à stages pratiques de courte durée (deux à trois mois environ) aux Archives ou à la Bibliothèque nationales à Yaoundé et à leur annexe de Buéa. Le projet républicain de l'école publique est mis en branle comme enjeu central de l'école hors de l'école pour ensuite se fonctionnariser, c'est-à-dire introduire la pratique documentaire dans les fonctions régaliennes et tutélaires de l'Etat providence. Certaines compétences liées à la classification, au catalogage et à l'indexation combinant à la fois les opérations d'archives et celles des bibliothèques seront privilégiées pour acquérir, traiter, organiser et conserver l'information dans un contexte où celle-ci fait l'objet d'un contrôle administratif sévère, et où l'accessibilité doit être autorisée par les responsables étatiques. Pourtant, la loi d'airain de l'oligarchie viendra donner un nouveau tour au destin du document administratif. En effet la création de nouveaux ministères et l'éclatement de certains en plusieurs administrations déconcentrées entraînera une prolifération de documents dont très vite la gestion et l'organisation deviennent problématiques.

1. Genre et curriculums de formation

De manière générale les programmes de formation dans les écoles de communication sont indifférents au genre et s'intègrent au contraire dans une perspective de mixité des métiers. Pour comprendre comment les organisations scolaires et les agents des apprentissages en information-journalisme intègrent l'injonction de genre, un détour s'impose par la notion de curriculum dont Philippe Perrenoud nous semble avoir donné la définition la plus achevée. L'auteur considère tout d'abord qu'il s'agit là d'un registre des notions construites par la sociologie pour rendre compte des effets involontaires des actions et des institutions humaines. Il distingue trois niveaux dans une relation éducative, même hors de toute organisation scolaire :

- celui de la « programmation » d'un parcours éducatif, notamment dans l'esprit de l'éducateur ; c'est le niveau du curriculum rêvé, *prescrit* ou *formel* ;
- celui des expériences que *vit* l'apprenant et qui le transforment ; c'est le niveau du curriculum *réel* ou *réalisé* ;
- celui des apprentissages qui en résultent.

Le curriculum comporte par conséquent deux parties : une partie *manifeste*, qui serait la traduction plus ou moins fidèle d'une intention d'instruire, la mise en œuvre d'un curriculum prescrit ; une partie *cachée*, qui engendrerait régulièrement des expériences formatrices à l'insu des intéressés ou du moins sans que de tels apprentissages aient été volontairement favorisés.

Le premier, le curriculum réel, ou curriculum planifié (Perritaz et Musard, 2010), est un monde de textes, de lois qui assignent les buts à l'institution publique, les programmes à mettre en œuvre dans les divers degrés ou cycles d'études des diverses filières, les méthodes recommandées ou imposées, les moyens d'enseignement plus ou moins officiels et toutes les grilles circulaires et autres documents de travail. La compétence méthodologique et le contenu transmis oralement, contenu enseigné et l'évaluation sommative, participent de ce volet. Le second, résulte d'un compromis avec la réalité. Il « *renvoie aux incertitudes de toute action éducative, et donc, dans le cadre scolaire, aux inégalités et aux différences de tous genre (ressources, condition sociale, culture familiale, attitude, personnalité) qui, conjuguées à une certaine forme d'organisation scolaire et de pratiques pédagogiques, expliquent l'inégalité des acquis, donc des niveaux d'excellence et de réussite* »

Perrenoud conseille de saisir les variables médiatrices du curriculum réel comme suite cohérente d'expériences formatrices comportant outre les vrais programmes (manuels, cahiers d'exercices utilisés chaque jour) le climat pédagogique, le degré de sélectivité de l'établissement, toutes choses qui influent sur les exigences de l'orientation pédagogique d'une école. L'infléchissement des enseignements en fonction des débouchés constitue une de ces variables des expériences formatrices qui, bien que se déroulant dans le cadre scolaire, échappent à la conscience des principaux parents, maîtres, élèves et parents. Pour d'autres auteurs, la distinction entre le curriculum officiel prescrit, le curriculum effectivement enseigné et le curriculum évalué ou réalisé (Calmettes et al. 2018). Il permet de mieux appréhender les trois évaluations qui portent sur les acquis des élèves, le travail des enseignants et le fonctionnement des établissements (F Audigier, M Crahay, J Dolz, 2006).

L'intérêt de décrire et de comprendre les processus de construction des rapports de genre dans le choix des carrières et la formation à l'ESSTIC ne s'éclaire pas seulement à travers la sociologie du curriculum, bien que celle-ci nous aide à « étudier la façon dont une société sélectionne le savoir, le classe, le distribue et l'évalue dans le cadre de l'enseignement » (Forquin, 1989). D'un

certain point de vue, l'espace scolaire n'est pas seulement un lieu de reproduction de l'ordre social. Il redéfinit les rôles, les normes et les catégories en questionnant les renégociations et les exigences des rapports de genre.

Trois approches méthodologiques ont été corrélées afin de nous permettre de mieux appréhender notre objet dans un univers où nous baignons depuis une trentaine d'années environ : l'analyse des résultats aux différents concours d'entrée à l'ESSTIC sur une période de cinq années (2016 à 2020), dans les deux filières de Journalisme et d'Information documentaire ; l'observation participante de nombreuses leçons de classe dans les niveaux de licence 1 et 3 (enseignements généraux, unités d'enseignements professionnels) à travers leurs synopsis tel que proposé par Dolz, Ronveaux et Schneuwly (2006) « rédiger le synopsis d'une séquence d'enseignement consiste à traiter et à concentrer les données recueillies dans la classe et puis transcrites de manière à saisir, d'une part, les principales caractéristiques de l'objet tel qu'il fonctionne dans la classe ; d'autre part, les contraintes contextuelles et les dispositifs didactiques qui interviennent dans sa construction ; enfin, l'ordre et la hiérarchie dans la présentation de l'objet enseigné, grâce à la vision holistique de la séquence de travail dans laquelle celui-ci s'inscrit et se déploie » et en fin la prise en compte l'environnement interne et externe de l'établissement. Rappelons que notre étude visait à mesurer le degré de genrisation par filières en montrant comment les rapports sexués de formation structurent des résultats contrastés entre des filières de l'information documentaire et de journalisme. La réception de genre dans les deux filières étant l'objectif central de cette étude pour comprendre les pratiques explicites ou implicites des rapports de genre à travers les deux filières et la répartition des compétences construites a priori de manière asexuée.

Bien que les différents programmes de formation à l'ESSTIC comme ailleurs proclament haut et fort que lesdits programmes de formation académique doivent s'ajuster s'ils veulent demeurer pertinents en regard des réalités professionnelles, de l'évolution des connaissances et des changements technologiques, sociologiques, économiques et politiques, les curricula prescrits dans les deux filières renseignent assez peu sur les approches genre. Comprendre les fondamentaux de l'information journalistique, acquérir les techniques rédactionnelles de base (en journalisme) ou « *former des spécialistes capables de répondre aux besoins d'information des différentes clientèles des bibliothèques, des centres de documentation, des centres de gestion de documents administratifs et des centres d'archives* » (Compétences Quebeq, 2015) s'inscrivent ici comme là dans l'idéal d'une école républicaine indifférentes

aux identités biologiques. D'où la nécessité que nous avons ressentie d'adapter notre stratégie de recherche en vue de débusquer, au-delà de la pertinence des contenus enseignés, le degré d'actualisation des programmes de la formation aux injonctions politiques de genre tout en maintenant un haut niveau de qualité dans une école ayant été classée comme un des cinq pôles d'excellence pour la formation en communication en Afrique par l'UNESCO.

Nous devons toutefois souligner du point de vue méthodologique, l'influence de l'effet de composition sur nos résultats. La question de l'intégration des caractéristiques environnementales (quartiers, communautés d'appartenance) dans les apprentissages scolaires en vue de comprendre et d'expliquer les performances scolaires des élèves est un classique de la sociologie de l'éducation. Depuis les années 60, les chercheurs ont insisté tantôt sur l'influence que les environnements internes et les contextes proches et notamment les autres élèves d'une même école (les pairs) exercent sur les apprentissages des élèves (l'effet d'établissement de Coleman, 1966 ; Duru-Bellat, 2003 ; Duru-Bellat et Mingat, 1997 ; ou l'effet de classe du courant du *School effectiveness*) ; tantôt sur la façon dont la coexistence des différents réseaux d'enseignement (public/privés laïques-confessionnels), la ségrégation résidentielle et les contournements des cartes scolaires là où elles existent contrecarrent le projet d'une école publique socialement hétérogène dans ses établissements à la fois comme expression et comme préparation à une société pluraliste ; et tantôt sur la composition des établissements scolaires du point de vue de la moyenne du niveau socio-économique des étudiants, opérationnalisée à partir du revenu ou du niveau d'éducation moyen des parents. (Thrupp et al. (2004. Kohn, 1977)). Notre souci intégrait toutes ces considérations en articulant toutefois la composition de l'ESSTIC et les pratiques des enseignants comme éléments explicatifs des différenciations de genre en contexte d'apprentissage en info-communication.

Notre intérêt portait sur l'observation dans les séquences de classe, de l'organisation générale du cours, la place des études de cas ou des exemples concrets portant sur des situations vécues et des expériences de l'enseignant, les supports utilisés en cours, les places occupées par les garçons et les filles dans la salle, les séances de questions-réponses et les interventions des étudiants en termes de durée et de rapport ou non au cours délivré, mais aussi du sexe de l'étudiant. Nous sommes ensuite intéressés au niveau d'adaptation ou d'adoption de l'approche genre dans le dispositif de l'enseignement (contenu du cours, prise de parole, ordre de préséance dans les interventions, formules utilisées). Nous avons observé des séquences de classe en licence 1

et 3 de journalisme, et des mêmes niveaux en information documentaire en retenant pour chaque niveau et chaque filière un enseignement fondamental professionnel du premier semestre et un enseignement complémentaire du second semestre soit six enseignements au total étant donné que pour la filière information documentaire nous avons dû tenir compte des deux parcours archivistique et records management d'une part, bibliothéconomie et documentation d'autre part. Ont donc été observés tour à tour en Journalisme au premier semestre de niveau 1 les cours d'introduction au journalisme et émission et formats d'information. Au niveau 3 de la même filière, les cours d'information spécialisée et de travaux pratiques approfondis. En ce qui concerne la filière information documentaire, les fondamentaux disciplinaires et les métiers (1er semestre) et l'informatique documentaire et les cours d'expression et communication (2ème semestre) ont retenu notre attention ; en Archivistique et Records management ; enfin dans le parcours Bibliothéconomie et Documentation, ont été sélectionnés les Techniques et pratiques bibliothéconomiques et Approches théoriques de l'Information et de la Communication et le Projet tutoré en L3, et informatique documentaire, d'autre part. Ce corpus était guidé par le seul souci non de conformité à des programmes qui, du point de vue des règles établies par le système LMD dans sa version CEMAC, avaient complètement déstabilisé les systèmes universitaires locaux, mais la façon dont leurs adaptations institutionnelles plus ou moins réussies intégraient les injonctions de genre dans des textes qui ne pouvaient qu'éprouver dans la difficulté à se plier à cette nouvelle donne.

2. Les résultats

Les résultats concernent la répartition statistique des entrées en première année licence dans les deux filières sous études (1), les résultats de l'observation (2) et le curriculum prescrit et la compétence méthodologique des enseignants des matières professionnelles (techniques de base des deux métiers) et enfin les curricula réel et caché en œuvre dans les deux filières.

a. Le concours d'entrée comme paramètre de la féminisation des filières

Le concours d'entrée en première année de licence en sciences et techniques de l'information et de la communication comporte trois types d'épreuves : l'écrit avec deux matières (culture générale : 120 points ; et synthèse de dossiers : 80 points), l'oral (80 points) et la performance académique qui est en fait une étude de dossiers (120 points). Sur un total cumulé de 2580 étudiants formés en cinq ans dans les cinq filières de l'ESSTIC, 2297 soit 88,99% sont des femmes, contre 283 hommes, soit 11%. Elles représentent,

année après année, plus de 80% des effectifs sortis de cette école dans la filière journalisme. Si l'on considère les effectifs des étudiants des cinq dernières années (2016 à 2020) en données globales, le nombre de femmes à l'entrée a toujours été supérieur à celui des hommes, pour un total de 3581 femmes contre 1194 hommes. La moitié des étudiants admis en première année toutes filières confondues était constitutive des deux parcours. Si l'on prend 2020 comme année de référence, 300 candidats se sont présentés au concours d'entrée en première année de journalisme dont 95 hommes et 205 femmes. En ce qui concerne la filière information documentaire, ils étaient 164 dont 42 hommes et 122 femmes. Dans la filière information documentaire 117 candidates sur 164 s'étaient présentées au concours d'entrée en première année en 2020, soit 71,34% pour 50 places ouvertes au concours ; contre 299 inscrits au concours pour 60 places en journalisme. L'on peut noter à ce stade que l'irruption des femmes au concours d'entrée en licence d'information documentaire est une donnée assez récente. De l'introduction de cette formation à l'ESSTIC en 1992 à 2020, on y a assisté à un véritable renversement de profil, la plus forte peut-être de toute l'ESSTIC dans la mesure où durant les huit voire dix premières années, non seulement peu d'étudiants s'y intéressaient, mais le nombre de filles y était le plus faible de tout l'établissement. On peut dire que dès les années 2000, l'effet de marché a été favorable à cette éclosion avec la relance du processus de recrutement des documentalistes à la fonction publique de l'Etat, la reconnaissance politique de la profession par les institutions publiques après la prestation de serment des fonctionnaires des Archives pour la première fois dans l'Histoire du Cameroun indépendant et l'Organisation par l'International Archives Association d'un Colloque international en 2012 à l'ESSTIC. L'impact de ce dynamisme de la profession sur la féminisation des effectifs reste cependant une question importante. On peut faire l'hypothèse que le caractère structuré de la profession organisée certes en unions et syndicats, son existence en tant que corps administratif d'Etat avec la garantie d'une carrière calme et la faible connaissance par le public des opportunités de cette formation de même que la quasi inexistence de formations concurrentes analogues dans le privé ont facilité cette féminisation accélérée de la filière.

b. Le genre ailleurs

Cette supériorité des femmes à l'entrée se confirme à la sortie. S'agissant de la filière information documentaire, sur les 295 étudiants formés au cours de la même période 79 sont des hommes soit 28,61% des effectifs, contre 216 femmes (71,39%). L'on observe toutefois que 65 étudiantes sur le total

des effectifs à l'entrée sont évaporées après trois années de formation, contre 18 étudiants seulement. De même les résultats en L3 sont autrement plus éloquentes : si en archivistique et records management et en bibliothéconomie et documentation, les femmes occupent les cinq premiers rangs du classement en 2019 et 2020, elles sont relayées au 5^{ème}, 7^{ème} et 9^{ème} en voire au 10^{ème} rang en 2019. Dans les détails on peut faire les observations suivantes : l'Unité d'enseignement « Stage d'observation » (ou stage de découverte) en première année est celle où le score est le plus élevé (15/20) en L1 Bibliothéconomie/Documentation et dont il s'agit d'une femme, mais où une femme obtient également la plus faible moyenne (10 /20). La plus forte moyenne des enseignements professionnels en classe (Techniques et pratiques bibliothéconomiques et documentaires 12.81) étant également attribuée à une femme et la plus faible (10/20) à un homme. La tendance est presque la même en Records management/Archivistique où la moyenne la plus élevée est dans l'ue Stage et va à une femme. Au cours de la même période 2016-2017, la plus forte moyenne des enseignements professionnels (15/20 dans une Théories et Fondamentaux de l'Archivistique) tout comme la plus faible 11,72/20) dans la même unité d'enseignement sont attribuées aux femmes. Une enquête complémentaire montre par ailleurs qu'un certain nombre d'entre eux parmi les hommes (environ 10%) bifurquent vers d'autres métiers ou des métiers connexes qui relèvent d'une aporie affectant plus spécialement les pratiques d'information-communication- et de journalisme qui prend une place de plus en plus grande dans la plupart des formations de même type.

Enfin l'ESSTIC compte 43 enseignants permanents dont 13 femmes tous corps confondus (33%) soit 2 Maîtresses de conférences, 8 Chargées de cours et 3 Assistantes. Une centaine d'enseignants vacataires dont 10 femmes interviennent par ailleurs dans les différentes filières de l'Ecole soit au niveau des enseignements professionnels, soit dans les enseignements généraux (droit, économie, sociologie, etc.). Dix départements constituent l'ossature pédagogique dont trois département relatifs au Journalisme (Presse Ecrite, Radio et Télévision), et un Département dédié à l'Information documentaire couvrant la Bibliothéconomie, l'Archivistique et la Documentation et tenue par une femme. En termes de personnels administratifs, sur les 80 agents en fonction, 35 sont des femmes. S'il reste difficile d'isoler l'impact du taux de féminisation du corps enseignant et des personnels administratifs sur le climat de travail, la relation entre effet d'établissement en termes de performance, degré de genrisation de l'établissement et singularité des interactions entre les diffé-

rentes catégories de personnel constitue une des préoccupations de cette étude. Certes, le curriculum réalisé n'est pas totalement en conformité totale avec le curriculum réel en raison d'aléas divers (absences des enseignants, déprogrammations, manque de matériels didactiques, cours délivrés plus ou moins éloignés avec le programme prescrit, etc). Mais de plus la distinction réglementaire entre les unités d'enseignement (enseignement magistral, TD ou TP, voire Travail Personnel de l'Étudiant) est sans cesse réinterprétée voire bousculée et transgressée par des enseignants qui soit ont insuffisamment intégré le dispositif du système LMD, soit que ledit dispositif correspond peu à la réalité des enseignements à l'ESSTIC, soit enfin que en c'est le cas de nombreux enseignements ici, la distinction entre le cours magistral et les applications pratiques n'est pas la plupart du temps pertinente, l'ensemble de la formation ayant une orientation presque essentiellement professionnelle. Il existe par ailleurs une forte perméabilité entre les filières (cas notamment du journalisme et de l'édition, de la publicité et de la communication des organisations ; et de la Documentation et de l'Archivistique) qui met en situation de collaboration forcée les enseignants et les chefs de départements desdites filières.

c. La genrisation relationnelles

Toutes ces approches par le curriculum tendent toutefois à négliger la façon dont le corps enseignant lui-même s'intègre dans l'orientation pédagogique et en particulier comment l'approche genre touche le corps enseignant lui-même et par ricochet la façon dont la féminisation du corps enseignant imprègne le curriculum. Tout d'abord, le traitement des différences identitaires n'est pas inscrit dans les programmes manifestes de l'École. Il n'y existe pas non plus de dispositifs d'individualisation des parcours. L'animation des classes et les cours sont donnés dans la logique d'une école républicaine, laïque et consensuelle, dont le rapport aux apprentissages reste totalement asexué. Toutefois le fort effectif féminin chez les étudiants, lequel contraste avec le faible effectif féminin des enseignants permanents et vacataires, semble entraîner des pratiques de discrimination contrastées à rebours de la tradition, avec trois types d'effets : d'abord chez les étudiants, la minorité masculine représente une différenciation ambiguë voire marginale et à laquelle la rigidité des modules n'offre que peu de recours. Les pratiques sociales de référence, définies comme la relation entre les activités en classe, les buts, les contenus didactiques et pédagogiques, d'une part, et les situations, tâches et qualifications (Calmettes et al. 2018) d'autre part, obligent à envisager de manière différente comment s'opère en situation

d'enseignement comme à l'extérieur des salles de classe ces nouveaux rapports de genre avec le corps enseignant d'une part, et avec le personnel administratif d'autre part, tous majoritairement masculin. Ensuite, la prise de conscience de l'approche genre dans les relations de travail ou en-dehors lors des cérémonies, dans les associations institutionnelles (**associations de personnels, groupe d'enseignants par catégories ou par grades, associations des étudiants**) ; enfin la traduction concrète de la socialisation de genre dans les interactions quotidiennes. Sur la réception du genre dans la formation globale de l'établissement, nous pouvons toutefois affirmer que la capacité de l'établissement à construire une politique d'ensemble compte tenu certainement de sa faible taille et à se mobiliser autour d'un projet, associée à une moindre sélectivité des cursus et un certain degré d'ouverture aux professionnels, notamment parce que les enseignants partagent une vision plus commune avec les professionnels de terrain dont un grand nombre intervient dans la formation, assurent à la fois le conformisme approximatif qui garantit la stabilité et la paix sociale dans l'établissement. Aussi la genrisation n'est-elle pas soumise à une évaluation fonctionnelle particulière susceptible de bousculer le consensus formel de l'établissement. Du reste les raisons évoquées par un grand nombre d'entre elles au cours d'entretiens semi-directifs évoquent la nécessité et trouver un emploi et accessoirement le goût, en ce qui concerne le Journalisme, l'employabilité, en ce qui concerne l'information documentaire. Les traditions familiales (le père et/ou la mère étaient ou sont journalistes) ; et enfin le refus de se retrouver dans un univers exclusivement féminin (la mode, la musique, l'assistance sociale). Le résultat en est une rupture avec les groupes de solidarité primaire (l'ethnie, la religion pour les filles musulmanes particulièrement, et la camaraderie lors d'études antérieures au secondaire ou dans l'enseignement supérieur) « Tout se passe comme si elles adoptaient le même point de vue stéréotypé sur les filles que les garçons de leurs classes » ; ce constant fait ailleurs semble se vérifier ici (Nicole Mosconi, Rosine Dahl-Lanotte, 2003). Quand on demande à ces filles comment elles vivent la présence des garçons dans une classe et un établissement où il y en a si peu vingt sur les trente interviewées disent qu'elles le vivent bien ou très bien mais elles déplorent toutes cet état de choses et souhaitent un équilibre. « Les garçons sont moins enclins au kongossa », affirme E.K. de L. 3 Journalisme. Plusieurs autres signalent les travaux pratiques ou les travaux personnels de l'étudiants (TPE) où les filles tendent à laisser les garçons prendre le leadership du groupe, d'autres se contentant d'ajouter leurs noms sur un travail de groupe dans lequel elles ont peu contribué. « Les garçons

sont plus concentrés. Ils n'ont pas le temps de se préoccuper des tenues, des parfums, des sacs », lance une étudiante de Doc 2. « Mais les garçons sont parfois violents ; ils acceptent difficilement d'être distancés par les filles » (étudiante de J2).

Quant aux garçons, la féminisation des effectifs est vécue plutôt agréablement. « Ça nous offre l'occasion d'une scolarité paisible, avec l'obligation de se distinguer plus encore » (J3). En Journalisme particulièrement, les garçons qui se vivent en position de dominée numériquement semblent tout engager pour rester en tête dans la hiérarchie scolaire. Ils sont pris eux-mêmes dans la contradiction entre l'obligation institutionnelle de mixité scolaire et d'égalité entre les sexes et leurs préjugés qui, pour certains, les conduisent à jouer une complicité secrète avec les filles dans le but de défendre cette filière comme un territoire masculin.

Certaines des observations évoquées, sont certes susceptibles de paraître nous éloigner de la préoccupation centrale de cette analyse. Elles montrent cependant, à rebours des études féministes dominées par *les cultural studies* et surtout les *Feminist technological studies*, que le genre à l'ESSTIC, n'est pas réductible à de pures situations de rapports de force, de structure, de sens, de langage et d'identités. Notre enquête présente des résultats assez éloignée de quelques approches classiques que nous pouvons évoquer ici. Tout d'abord d'une approche poststructuraliste de la communication (Dennis Mumby et Karen Aschcraft (2004) qui considère que les identités et rapports sociaux de genre sont façonnés par un faisceau de discours qui tendent à être invisibilisés et « naturalisés ». C'est lors de « crises » que la construction de ces discours est mise au jour et peut être observée par l'analyste. Une autre théorie du genre assez novatrice montre par ailleurs que, pour certaines sociétés mélanésiennes, ce qui distingue les hommes des femmes ne relève pas d'attributs objectifs mais de capacités d'agir (Strathern 1988, Théry 2007).

Nous avons quant à nous formé l'hypothèse qu'un environnement scolaire fortement féminisé est favorable à l'émergence des effets de genre au-delà de son système d'action concret à un double titre. D'une part, il favorise l'adhésion de l'établissement aux politiques publiques et sa capacité à répondre aux dynamiques nationales et internationales. D'autre part, la féminisation de l'école est d'autant plus susceptible de produire des effets positifs en termes d'opportunités de stages, de bourses, de recrutements d'anciens étudiants qu'elle constitue l'une des composantes de la définition du modèle légitime dominant de genre. L'analyse du contenu curriculaire

à partir des pratiques de l'institution scolaire, des objets enseignés et des acteurs du système éducatif révèle un grand nombre d'enjeux au prix desquels le curriculum transforme et se transforme au contact des techniques de journalisme et de l'information documentaire, et derrière les savoirs méthodologiques et procéduraux. L'intégration de la culture genre dans les curricula reste en revanche plus saisissable dans les situations d'enseignement et les expériences d'apprentissage propres à chaque institution. Il appartient au système éducatif tout entier d'assurer l'implémentation et la perpétuation.

Bibliographie

- Anstett, E. & M.-L. Gélard 2012 *Les objets ont-ils un genre ? Culture matérielle et production sociale des identités sexuées*. Paris : Armand Colin.
- Ashcraft, K. L. & Mumby, D. K. (2004). *Reworking Gender: A Feminist Communicology of Organization*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Audigier, M Crahay, J Dolz, 2006. *Curriculum, enseignement et pilotage. La Lettre de l'AIRDF*, Année 2006, 39 p. 46 De Boeck.
- Bray, F. 2007, « Gender and technology », *Annual Review of Anthropology*, 36 : 37-53.
- Calmettes et al, 201,8 Comprendre le sens de l'action didactique d'un enseignant dans deux disciplines. REE, 32.
- Crahay Marcel, Forget Alexia. Changements curriculaires: quelle est l'influence de l'économique et du politique ? In Audigier François et al. *Curriculum, enseignement et pilotage*. De Boeck, 2006.
- Dolz Joachim, Ronveaux Christophe et Schneuwly Bernard (2006) Le synopsis : un outil pour analyser les objets enseignés. Dans M.-J. Perrin-Glorian & Y. Reuter (dir.), *Les méthodes de recherche en didactiques* (p. 175-190). Villeneuve d'Ascq : Presses universitaires du Septentrion. Falardeau.
- Duplessis Pascal (b). Un référentiel pour former, un curriculum pour enseigner. In FADBEN, Information et démocratie : formons nos citoyens ! *Actes du 7^{ème} congrès des enseignants*.
- Duru-Bellat Marie, 200, Inégalités sociales à l'École et idéologie méritocratique, *Raison présente*, 146 pp. 19-32.
- Duru-Bellat Marie et Mingat Alain, 1997, La gestion de l'hétérogénéité des publics d'élèves au collège. *IREDU*, 227 p., 1997, *Les Cahiers de l'IREDU*, 2-85634-066-0. hal-02052060 UNIVERSITE B.
- Forquin Jean-Claude, 1990, Ecole et culture, le point de vue des sociologues britanniques, *Revue française de pédagogie*, Année 1990, 91, pp. 123-125.

- Gardey et I. Löwi (dir.), *L'invention du naturel. Les sciences et la fabrication du féminin et du masculin*, Paris, EAC, 2000, p.1-28.
- Héritier, F. 1996, *Masculin/Féminin. La pensée de la différence*. Paris : Odile Jacob.
- Knittel, F. & P. Raggi 2013, *Genre et Techniques, XIX^e-XXI^e siècle*. Rennes : Presses universitaires de Rennes (« Histoire »).
- Kohn Herbet, 1977, *The Age of Complexity*, New American Library, 1965 ISBN 978-0-451-60606-8; Greenwood, 1977 (reprint) ISBN 978-0-8371-8354-1.
- Laqueur Thomas, 1992. *La fabrique du sexe. Essai sur le corps et le genre en Occident*, Paris, Gallimard.
- Latour Bernard. 2007, *Changer de société – Refaire de la sociologie*. Paris : La Découverte.
- Mosconi Nicole, Rosine Dahl-Lanotte, 2003 « C'est technique, est-ce pour elles ? Les filles dans les sections techniques industrielles des lycées », *Travail, genre et sociétés*, 2003/1 (N° 9), p. 71-90.
- Perrenoud Philippe, Curriculum : le formel, le réel, le caché 1993 In Houssaye, J. (dir.) *La pédagogie : une encyclopédie pour aujourd'hui*, Paris, ESF, 1993, pp. 61-7.
- Perrenoud, Philippe. (1984) *La fabrication de l'excellence scolaire : du curriculum aux pratiques d'évaluation*, Genève, Droz (rééd. augmentée 1995).
- Perritaz Benoit et Musard Mathilde, 2010, Entre curriculum planifié et curriculum réel en EPS : continuités et ruptures. *Colloque international « Spécificités et diversité des interactions didactiques : disciplines, finalités, contextes »*, Université de Lyon - ICAR - CNRS - INRP, 24-26 juin 2010, LYON, INRP, France.
- Soetewey Sabine; Duroisin Natacha et Demeuse Marc ; 2011, le curriculum oublié, *Revue Internationale d'éducation de Sèvres*. CIEP. 2011. pp. 123-134.
- Strathern Marylin, 1988, *Marilyn Strathern fait du genre une capacité d'action*, CREDO, Centre de Recherche et de Documentation sur l'Océanie.
- Tanguy et Ropé, 1993, Éducation et formation : enjeux de genre *Nouvelles Questions Féministes* 2010/2 (Vol. 29), pages 4 à 16.
- Théry, I. 2007, *La distinction de sexe. Une nouvelle approche de l'égalité*. Paris : Odile Jacob.
- Thrupp Martin, 2004, Difficultés d'apprentissage, processus de secondarisation et pratiques enseignantes : une hypothèse relationnelle, *Revue française de pédagogie*, 2004.



Université de la Manouba
Institut de presse et des sciences de l'information

Revue Tunisienne de Communication

Revue Scientifique Semestrielle • Numéro 72 - Janvier/Décembre 2022

- **L'image de la femme tunisienne sur internet :**
représentation moderne ou reproduction de clichés et de stéréotypes
Enjeux de sondages d'opinion en consultations présidentielles et législatives
- **Genre, communication et Information en situation de formation :**
construction des rapports sexués de formation
et choix de carrières au Cameroun